

دور إدارة المخاطر في تعزيز الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية
دراسة ميدانية على مصرف الإنماء .

إعداد الطالب/

علي محمد السنجاري

253001565

المشرف الثاني/

د.فايز جراد

المشرف الرئيسي/

د. الفيصل عبد الحميد

العام الدراسي:

1448 – 2026



إِهْدَاء

إلى أولئك الذين جعلوا من رحلة العلم رحلة حياة،
إلى والديّ اللذين لم يتركوا يدي في العثرات،
إلى أساتذتي الذين كانوا نبراس الطريق،
إلى أصدقائي الذين منحوني القوة وقت التعب،
إلى نفسي التي لم تستسلم، ولم تتوقف رغم الصعوبات،
إلى كل من كان وجوده حولي دافعاً للاستمرار،
أهدي هذا العمل المتواضع، لا بوصفه نهاية الطريق،
بل بدايةً جديدةً نحو غاياتٍ أكبر وأحلامٍ أعمق،
فلكم جميعاً، يا من صنعتُم من المستحيل ممكناً، كل الامتنان والتقدير.



أحمد الله عز وجل الذي وفقني في إتمام هذا البحث العلمي.

والذي ألهمني الصحة والعافية والعزيمة.

فالحمد لله حمداً كثيراً

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلي الأستاذ الدكتور

أ.د / الفیصل عبد الحمید

أ.د/ فايز جراد

على كل ما قدمناه لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع
دراستنا في جوانبها المختلفة.

والشكر والتقدير موصول إلي إدارة جامعة ميد أو شن ممثلة بالكادر الأكاديمي
والإداري، لما قدموه من تسهيلات وتشجيع وتوفير الخدمات المطلوبة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من لم يسعني الحظ بذكر أسمائهم راجية من
المولي عز وجل أن تكون هذه الدراسة نافذة لدراسات أخرى .

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر إدارة المخاطر بأبعادها الأربعة المتمثلة في إدارة مخاطر الائتمان، وإدارة مخاطر السيولة، وإدارة مخاطر السوق، وإدارة المخاطر التشغيلية، على الاستقرار المالي في مصرف الإنماء بالمملكة العربية السعودية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها، وتم استخدام الاستبانة أداة رئيسية لجمع البيانات الميدانية من مجتمع الدراسة المتكون من العاملين في الإدارات ذات الصلة بإدارة المخاطر والاستقرار المالي في مصرف الإنماء والبالغ عددهم (380) موظفًا. وقد تم اختيار عينة عشوائية طبقية مكونة من (220) مفردة، استُرد منها (208) استبانات، صلح للتحليل الإحصائي منها (196) استبانة. وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) بتوظيف مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية، من بينها تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة المخاطر بأبعادها مجتمعة على الاستقرار المالي في مصرف الإنماء، إذ فسّرت أبعاد إدارة المخاطر ما نسبته (71.8%) من التباين في الاستقرار المالي. كما تبين وجود أثر دالّ لكل بُعد من أبعاد إدارة المخاطر على حدة، وجاءت إدارة مخاطر السيولة في مقدمة الأبعاد تأثيرًا، تلتها إدارة المخاطر التشغيلية، فإدارة مخاطر الائتمان، وأخيرًا إدارة مخاطر السوق. وقدمت الدراسة جملة من التوصيات تستهدف تعزيز منظومة إدارة المخاطر ودعم الاستقرار المالي في مصرف الإنماء، أبرزها تطوير نماذج كمية متقدمة لإدارة السيولة، وتعزيز منظومة الأمن السيبراني، وبناء ثقافة مؤسسية متكاملة لإدارة المخاطر، فضلًا عن دمج اعتبارات الاستدامة في منظومة إدارة المخاطر.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر، إدارة مخاطر الائتمان، إدارة مخاطر السيولة، إدارة مخاطر السوق، إدارة المخاطر التشغيلية، الاستقرار المالي، مصرف الإنماء، المملكة العربية السعودية.

قائمة المحتويات

بسم الله الرحمن الرحيم.....	ب
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
المستخلص	هـ
قائمة المحتويات	و
قائمة الجداول	ط
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	1
1.1 المقدمة	1
2.1 مشكلة الدراسة	2
3.1 أهداف الدراسة	4
4.1 أسئلة الدراسة	5
5.1 فروض الدراسة	5
6.1 أهمية الدراسة	6
7.1 الدراسات السابقة:	7
8.1 الفجوة البحثية	15
9.1 المنطلقات النظرية للدراسة	16
10.1 المنهجية وطرق البحث:	19
11.1 مجتمع وعينة الدراسة	20
12.1 مصادر جمع البيانات	20
13.1 أداة الدراسة (الاستبانة)	21
14.1 الأساليب الإحصائية المستخدمة	22
15.1 حدود الدراسة	22
الفصل الثاني: الإطار النظري	24

24	المبحث الأول: إدارة المخاطر
24	1.1.2 تمهيد
24	2.1.2 مفهوم إدارة المخاطر
27	3.1.2 أهمية إدارة المخاطر
29	4.1.2 أهداف إدارة المخاطر
31	5.1.2 أبعاد إدارة المخاطر
35	6.1.2 استراتيجيات إدارة المخاطر
38	المبحث الثاني: الاستقرار المالي
38	1.2.2 تمهيد
38	2.2.2 مفهوم الاستقرار المالي
41	3.2.2 أهمية الاستقرار المالي
43	4.2.2 أهداف الاستقرار المالي
45	5.2.2 أبعاد الاستقرار المالي
48	6.2.2 استراتيجيات تعزيز الاستقرار المالي
52	الفصل الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها
52	1.3 تمهيد
52	2.3 منهج الدراسة
53	3.3 مجتمع الدراسة وعينتها
54	4.3 أداة الدراسة
56	5.3 صدق أداة الدراسة وثباتها
59	6.3 مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة
61	7.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة
63	الفصل الرابع: تحليل البيانات واختبار الفرضيات
63	1.4 تمهيد
63	2.4 تحليل البيانات الديموغرافية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة

65	3.4 التحليل الوصفي لاستجابات أفراد عينة الدراسة
70	4.4 اختبار فرضيات الدراسة
77	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات
77	1.5 تمهيد
77	2.5 نتائج الدراسة
81	3.5 توصيات الدراسة
84	Abstract
85	المراجع
90	الملاحق
91	استمارة استبيان

قائمة الجداول

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
54	الجدول رقم (3 - 1): توزيع الاستبانات على الإدارات المختلفة في مصرف الإنماء	1.
55	الجدول رقم (3 - 2): درجات مقياس ليكرت الخماسي والأوزان المقابلة لها	2.
56	الجدول رقم (3 - 3): معيار الحكم على المتوسطات الحسابية	3.
57	الجدول رقم (3 - 4): معاملات الارتباط بين فقرات بُعد إدارة مخاطر الائتمان والدرجة الكلية للبُعد	4.
57	الجدول رقم (3 - 5): معاملات الارتباط بين فقرات بُعد إدارة مخاطر السيولة والدرجة الكلية للبُعد	5.
57	الجدول رقم (3 - 6): معاملات الارتباط بين فقرات بُعد إدارة مخاطر السوق والدرجة الكلية للبُعد	6.
58	الجدول رقم (3 - 7): معاملات الارتباط بين فقرات بُعد إدارة المخاطر التشغيلية والدرجة الكلية للبُعد	7.
58	الجدول رقم (3 - 8): معاملات الارتباط بين فقرات الاستقرار المالي والدرجة الكلية للمتغير	8.
59	الجدول رقم (3 - 9): معاملات ثبات أداة الدراسة وفق معامل ألفا كرونباخ	9.
60	الجدول رقم (3 - 10): مصفوفة الارتباط بين أبعاد إدارة المخاطر والاستقرار المالي (ن = 196)	10.
63	الجدول رقم (4 - 1): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات الديموغرافية والوظيفية	11.
65	الجدول رقم (4 - 2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد إدارة مخاطر الائتمان	12.
66	الجدول رقم (4 - 3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد إدارة مخاطر السيولة	13.

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
67	الجدول رقم (4 - 4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد إدارة مخاطر السوق	14.
68	الجدول رقم (4 - 5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد إدارة المخاطر التشغيلية	15.
68	الجدول رقم (4 - 6): ترتيب أبعاد المتغير المستقل (إدارة المخاطر) وفق المتوسطات الحسابية	16.
69	الجدول رقم (4 - 7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستقرار المالي	17.
71	الجدول رقم (4 - 8): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر أبعاد إدارة المخاطر على الاستقرار المالي	18.
72	الجدول رقم (4 - 9): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر إدارة مخاطر الائتمان على الاستقرار المالي	19.
73	الجدول رقم (4 - 10): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر إدارة مخاطر السيولة على الاستقرار المالي	20.
74	الجدول رقم (4 - 11): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر إدارة مخاطر السوق على الاستقرار المالي	21.
75	الجدول رقم (4 - 12): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر إدارة المخاطر التشغيلية على الاستقرار المالي	22.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

يُشكّل القطاع المصرفي الركيزة المحورية التي تقوم عليها المنظومة الاقتصادية في أي دولة، إذ يضطلع بدور الوسيط المالي الذي يُعبّئ المدخرات ويُعيد توجيهها نحو قنوات الاستثمار والتنمية، وقد شهدت العقود الأخيرة تناميًا لافتًا في حضور المصارف الإسلامية على خريطة الصناعة المصرفية العالمية، حيث أثبتت قدرتها على تقديم بدائل تمويلية واستثمارية قائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية تجمع بين الالتزام الشرعي والكفاءة الاقتصادية. وتحتل المملكة العربية السعودية موقعًا رياديًا بين أكبر أسواق الصيرفة الإسلامية في العالم، ويُمثّل مصرف الإنماء أحد أبرز مصارفها الإسلامية الذي يسعى إلى تقديم خدمات مصرفية شاملة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية عبر شبكة واسعة من الفروع المنتشرة في المدن الرئيسية بالمملكة (زاويخ ويونس، 2022).

وتُعدّ إدارة المخاطر من أهم الوظائف الاستراتيجية التي تمارسها المصارف على اختلاف أنواعها، إذ تتعرض المؤسسات المصرفية لطيف واسع من المخاطر التي تتفاوت في طبيعتها ودرجة تأثيرها، وتشمل مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، وتستدعي هذه المخاطر وجود أطر منهجية متكاملة لتحديد وقياسها ومراقبتها والتخفيف من آثارها. وتكتسب إدارة المخاطر أهمية مضاعفة في المصارف الإسلامية نظرًا لخصوصية عقود التمويل الإسلامي القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، والتي تُفرز مخاطر إضافية لا تواجهها المصارف التقليدية، فضلًا عن القيود المفروضة على استخدام بعض أدوات التحوط التقليدية المبنية على الفائدة الربوية. (Kazbekova et al., 2022)

وقد تعاضم الاهتمام بإدارة المخاطر المصرفية في ضوء التطورات المتسارعة التي يشهدها النظام المالي العالمي، ولا سيما مع تزايد تعقيد الأسواق المالية وتشابكها وتنامي التهديدات السيبرانية المصاحبة للتحول الرقمي، مما دفع الهيئات الرقابية الدولية والمحلية إلى إصدار معايير وأطر تنظيمية أكثر صرامة لضبط ممارسات إدارة المخاطر، كمتطلبات بازل III ومعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية. وتؤدي الحوكمة المصرفية دورًا جوهريًا في تعزيز فاعلية إدارة المخاطر من خلال ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة وتحديد العلاقات بين الأطراف الأساسية في المصرف بما يضمن تنفيذ السياسات الرقابية بكفاءة عالية (الوالية ونبو، 2021).

ويُمثل الاستقرار المالي الغاية الجوهرية التي تسعى المصارف إلى تحقيقها والمحافظة عليها، ويُقصد به قدرة المصرف على الاستمرار في أداء وظائفه الأساسية بكفاءة في ظل الظروف الاعتيادية وغير الاعتيادية، مع تحقيق مستويات مقبولة من الربحية والملاءة المالية والسيولة. ويرتبط الاستقرار المالي للمصارف ارتباطاً وثيقاً بمتانة اقتصادات الدول واستقرار أنظمتها المالية، إذ إن أي اضطراب في القطاع المصرفي قد تمتد تداعياته لتطال مختلف القطاعات الاقتصادية. وقد أثبتت الابتكارات المالية في المصارف الإسلامية قدرتها على دعم الاستقرار المالي وتعزيز ربحية هذه المصارف عند تطبيقها ضمن أطر رقابية محكمة (بوجمعة، 2023).

ويتجلى الارتباط العضوي بين إدارة المخاطر والاستقرار المالي في أن فاعلية الأولى تُشكّل الضمانة الأساسية لتحقيق الثاني، فالمصارف التي تمتلك أنظمة متينة لإدارة المخاطر تكون أكثر قدرة على استيعاب الصدمات المالية والاقتصادية والحفاظ على سلامة مراكزها المالية، في حين أن القصور في إدارة المخاطر يُفضي إلى تراكم الخسائر وتآكل رأس المال وفقدان ثقة المودعين والمستثمرين. وتؤكد الأدبيات أن الشركات والمؤسسات المالية التي تتبنى ممارسات قوية لإدارة المخاطر المالية تُظهر مرونة أكبر خلال فترات الأزمات الاقتصادية وتحافظ على ربحية أعلى ورافعة مالية أقل مقارنة بالمؤسسات ذات الأطر المحدودة في هذا المجال. (Falah, 2025)

وانطلاقاً مما سبق، تأتي هذه الدراسة لتتناول دور إدارة المخاطر بأبعادها الأربعة (إدارة مخاطر الائتمان، إدارة مخاطر السيولة، إدارة مخاطر السوق، إدارة المخاطر التشغيلية) في تعزيز الاستقرار المالي، وذلك بالتطبيق الميداني على مصرف الإنماء بالمملكة العربية السعودية.

2.1 مشكلة الدراسة

يشهد القطاع المصرفي الإسلامي على المستوى العالمي والإقليمي نمواً متسارعاً وتوسعاً ملحوظاً، إذ تجاوزت أصول الصناعة المصرفية الإسلامية عتبات قياسية غير مسبقة، وبانتت تستحوذ على حصة متنامية من إجمالي الأصول المصرفية في العديد من الاقتصادات، ولا سيما في المملكة العربية السعودية التي تُصنّف من بين أكبر أسواق الصيرفة الإسلامية في العالم. غير أن هذا التوسع المتسارع قد رافقه تصاعدٌ ملموسٌ في حجم وتعقيد المخاطر المصرفية، مدفوعاً بتشابك الأسواق المالية العالمية وتزايد حدة التقلبات الاقتصادية والجيوسياسية، وتسارع وتيرة التحول الرقمي الذي أفرز بدوره تهديدات سيبرانية متنامية، فضلاً عن التحولات التنظيمية والرقابية المتلاحقة التي تفرضها المعايير الدولية كاتفاقية بازل III ومعايير

مجلس الخدمات المالية الإسلامية. وقد أكد تقرير الاستقرار المالي الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) لعام 2024 أن هذه التحديات تُشكّل تهديدًا حقيقيًا لنمو واستقرار القطاع المصرفي الإسلامي، مما يستوجب تعزيز أطر إدارة المخاطر وتطويرها بشكل مستمر.

وتتفرد المصارف الإسلامية بخصوصية واضحة في طبيعة المخاطر التي تواجهها مقارنة بنظيراتها التقليدية، إذ تتعامل مع مخاطر إضافية تنبثق من طبيعة عقود التمويل الإسلامي القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية التي تحظر استخدام كثير من أدوات التحوط التقليدية المبنية على الفائدة الربوية. وهذا يعني أن المصارف الإسلامية تعمل ضمن بيئة مخاطر أكثر تعقيدًا تتطلب أطرًا ومنهجيات متخصصة لإدارة المخاطر تختلف جوهريًا عن تلك المعتمدة في المصارف التقليدية، وهو ما يُلقي بأعباء مضاعفة على كاهل إدارات المخاطر في هذه المصارف ويضع استقرارها المالي أمام تحديات فريدة من نوعها.

وفي هذا السياق، يُمثّل مصرف الإنماء - بوصفه أحد أبرز المصارف الإسلامية السعودية الذي بلغت موجوداته نحو 311 مليار ريال سعودي بنهاية عام 2024 وحقق صافي أرباح تجاوزت 5.8 مليار ريال بنمو بلغ 20.5% - نموذجًا حيًا للمصرف الإسلامي الذي يواجه تحديات إدارة المخاطر في ظل بيئة مالية متغيرة وسريعة التطور. فعلى الرغم من تثبيت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني تصنيف المصرف عند مستوى "A-" مع نظرة مستقبلية مستقرة في عام 2024، مما يعكس متانة مركزه المالي وتحفظه في قبول المخاطر، إلا أن التساؤل يظل قائمًا حول مدى فاعلية ممارسات إدارة المخاطر المتبعة في تعزيز الاستقرار المالي للمصرف في ظل التحديات الراهنة والمستقبلية، ولا سيما مع تراجع نسبة ودائع العملاء إلى إجمالي التمويل في المصارف الإسلامية السعودية إلى 75% بنهاية 2024 مقارنة بـ 80% في نهاية 2023 وفقًا لتقرير فيتش، وما يستتبعه ذلك من ازدياد الاعتماد على مصادر تمويل بالجملة وارتفاع مخاطر السيولة.

وعلى الرغم من الاهتمام الأكاديمي المتزايد بموضوعات إدارة المخاطر والاستقرار المالي في المصارف، إلا أن المتابع للأدبيات البحثية يلحظ ندرة واضحة في الدراسات الميدانية التطبيقية التي تتناول العلاقة بين إدارة المخاطر بأبعادها المتعددة (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية) والاستقرار المالي في المصارف الإسلامية السعودية تحديدًا، وبخاصة من منظور العاملين الممارسين في هذه المصارف. وتزداد هذه الفجوة البحثية أهمية في ظل التحولات الجذرية التي تشهدها المملكة العربية السعودية ضمن رؤية 2030 التي تستهدف تطوير القطاع المالي وتعزيز استقراره كركيزة أساسية للتنوع

الاقتصادي. ومن هنا تتبلور مشكلة الدراسة في التساؤل الجوهري التالي: ما أثر إدارة المخاطر بأبعادها (إدارة مخاطر الائتمان، إدارة مخاطر السيولة، إدارة مخاطر السوق، إدارة المخاطر التشغيلية) على الاستقرار المالي في مصرف الإنماء بالمملكة العربية السعودية؟

3.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر إدارة المخاطر بأبعادها (إدارة مخاطر الائتمان، إدارة مخاطر السيولة، إدارة مخاطر السوق، إدارة المخاطر التشغيلية) على الاستقرار المالي في مصرف الإنماء بالمملكة العربية السعودية.

وينتفع من هذا الهدف الرئيسي عدة أهداف فرعية على النحو التالي:

- دراسة أثر إدارة مخاطر الائتمان على الاستقرار المالي في مصرف الإنماء، من خلال تحليل السياسات والإجراءات المتبعة في تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء، وآليات تصنيف المحفظة التمويلية، ومدى فاعلية الضمانات والكفالات في الحد من التعثر المالي وتقليل نسب الديون المتعثرة.
- دراسة أثر إدارة مخاطر السيولة على الاستقرار المالي في مصرف الإنماء، من خلال الكشف عن مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية قصيرة وطويلة الأجل، وتقييم سياسات إدارة التدفقات النقدية، ومدى كفاية الأصول السائلة لمواجهة سيناريوهات الضغط المالي والحفاظ على ثقة المودعين والمستثمرين.
- دراسة أثر إدارة مخاطر السوق على الاستقرار المالي في مصرف الإنماء، من خلال تحليل الآليات المتبعة في التعامل مع تقلبات أسعار الصرف وتغيرات هوامش الربح المرجعية، ومدى فاعلية أدوات التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في حماية المركز المالي للمصرف من التذبذبات السوقية.
- دراسة أثر إدارة المخاطر التشغيلية على الاستقرار المالي في مصرف الإنماء، من خلال تقييم مدى جاهزية الأنظمة الداخلية والبنية التحتية التقنية، وكفاءة العمليات والإجراءات التشغيلية، وفاعلية خطط استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث، ومدى الالتزام بمتطلبات الحوكمة والرقابة الداخلية في الحد من الخسائر الناجمة عن الأخطاء البشرية والأعطال التقنية والاحتيايل.
- تقديم توصيات علمية وعملية لتعزيز فاعلية إدارة المخاطر في مصرف الإنماء بما يسهم في تحقيق مستويات أعلى من الاستقرار المالي والمصرفي المستدام.

4.1 أسئلة الدراسة

السؤال الرئيسي: ما أثر إدارة المخاطر بأبعادها (إدارة مخاطر الائتمان، إدارة مخاطر السيولة، إدارة مخاطر السوق، إدارة المخاطر التشغيلية) على الاستقرار المالي في مصرف الإنماء بالمملكة العربية السعودية؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما أثر إدارة مخاطر الائتمان على الاستقرار المالي في مصرف الإنماء؟
- ما أثر إدارة مخاطر السيولة على الاستقرار المالي في مصرف الإنماء؟
- ما أثر إدارة مخاطر السوق على الاستقرار المالي في مصرف الإنماء؟
- ما أثر إدارة المخاطر التشغيلية على الاستقرار المالي في مصرف الإنماء؟

5.1 فروض الدراسة

الفرضية الرئيسية: H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة المخاطر بأبعادها (إدارة مخاطر الائتمان، إدارة مخاطر السيولة، إدارة مخاطر السوق، إدارة المخاطر التشغيلية) على الاستقرار المالي في مصرف الإنماء بالمملكة العربية السعودية.

وتتفرع من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- الفرضية الفرعية الأولى: (H_{01}) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة مخاطر الائتمان على الاستقرار المالي في مصرف الإنماء.
- الفرضية الفرعية الثانية: (H_{02}) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة مخاطر السيولة على الاستقرار المالي في مصرف الإنماء.
- الفرضية الفرعية الثالثة: (H_{03}) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة مخاطر السوق على الاستقرار المالي في مصرف الإنماء.
- الفرضية الفرعية الرابعة: (H_{04}) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة المخاطر التشغيلية على الاستقرار المالي في مصرف الإنماء.

6.1 أهمية الدراسة

الأهمية العلمية (النظرية)

- تسهم هذه الدراسة في إثراء الأدب النظري والمعرفي المتعلق بإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، وهو مجال لا يزال بحاجة إلى مزيد من الدراسات الأكاديمية المتعمقة نظرًا لحدثة التجربة المصرفية الإسلامية نسبيًا وخصوصية المخاطر التي تواجهها مقارنة بالمصارف التقليدية.
- تقدم الدراسة إطارًا نظريًا متكاملًا يربط بين أبعاد إدارة المخاطر الأربعة (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية) والاستقرار المالي في سياق المصرفية الإسلامية، مما يوفر نموذجًا مفاهيميًا يمكن أن يستفيد منه الباحثون في دراسات مستقبلية.
- تسد الدراسة فجوة بحثية واضحة في الأدبيات العربية والإسلامية، إذ تركز معظم الدراسات السابقة على إدارة المخاطر في المصارف التقليدية أو تتناول المصارف الإسلامية بشكل عام دون التطبيق الميداني على مصرف إسلامي سعودي بعينه مثل مصرف الإنماء.
- تسهم الدراسة في تطوير المعرفة الأكاديمية حول التحديات الخاصة التي تواجهها المصارف الإسلامية في إدارة المخاطر، ولا سيما ما يتعلق بضرورة التوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وعدم جواز استخدام بعض أدوات التحوط التقليدية القائمة على الفائدة.
- توفر الدراسة قاعدة بيانات ومعلومات محدّثة يمكن أن تكون مرجعًا علميًا للباحثين والأكاديميين المهتمين بمجالات إدارة المخاطر والاستقرار المالي والمصرفية الإسلامية، وتفتح آفاقًا لدراسات مستقبلية مقارنة بين المصارف الإسلامية والتقليدية في المملكة العربية السعودية.

الأهمية العملية (التطبيقية)

- تقدم الدراسة نتائج وتوصيات عملية يمكن أن يستفيد منها صناع القرار والمسؤولون في مصرف الإنماء لتطوير سياسات وإجراءات إدارة المخاطر بما يعزز من الاستقرار المالي للمصرف ويرفع من مستوى أدائه المصرفي.
- تُساعد الدراسة إدارة مصرف الإنماء في التعرف على نقاط القوة والضعف في ممارسات إدارة المخاطر الحالية، مما يمكنها من وضع خطط تطويرية مبنية على أسس علمية لمعالجة الثغرات وتعزيز الجوانب الإيجابية.

- تسهم نتائج الدراسة في دعم الجهات الرقابية والتنظيمية في المملكة العربية السعودية وعلى رأسها البنك المركزي السعودي (ساما) في وضع أو تحديث الأطر التنظيمية والرقابية الخاصة بإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية بما يحقق الاستقرار المالي للقطاع المصرفي الإسلامي.

7.1 الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية

☒ دراسة (لوالبية ونبو، 2021): "دور حوكمة المؤسسات المصرفية في إدارة المخاطر"

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين تطبيق الحوكمة المصرفية بأبعادها (الشفافية والإفصاح، مجلس الإدارة، حقوق المساهمين) وإدارة المخاطر المصرفية. استخدمت الدراسة المنهج التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من مجموعة من المصارف التي تم تحليل تقاريرها المالية والإدارية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الحوكمة المصرفية هي نظام يؤسس لتحديد العلاقات بين الأطراف الأساسية في المصرف من أجل تحسين الأداء وضمان الاستقرار المالي، كما أن ضعف إدارة المخاطر المصرفية يتسبب في فقدان الثقة في المصارف مما يؤدي إلى انخفاض في عملية الائتمان، وأن إدارة المخاطر المصرفية تعمل على الحد من المخاطر الاستثنائية من خلال تنفيذ المخططات الفعالة. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز آليات الحوكمة المصرفية وربطها بشكل وثيق بنظم إدارة المخاطر لتحقيق استقرار مالي مستدام.

☒ دراسة (عزوز وخيدوري وبابنات، 2022): "دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر المؤسسة: دراسة

حالة الشركة الوطنية للتأمين – SAA ورقة"

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التدقيق الداخلي بأبعاده (فحص الأنظمة الرقابية، تقييم العمليات، اختبار الالتزام) في إدارة مخاطر المؤسسة وذلك بالتطبيق على الشركة الوطنية للتأمين SAA بولاية ورقلة في الجزائر. استخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة، وتكونت عينة الدراسة من الوثائق والتقارير الداخلية والمقابلات مع الموظفين المختصين في الشركة الوطنية للتأمين – SAA فرع ورقلة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن التدقيق الداخلي يؤدي دوراً فاعلاً في الكشف عن المخاطر التي تواجه المؤسسة والمساهمة في الحد منها وتحسين نظم الرقابة الداخلية. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز استقلالية إدارة التدقيق الداخلي وتزويدها بالكوادر المؤهلة والأدوات الحديثة لرفع كفاءتها في إدارة المخاطر المؤسسية.

❏ دراسة (جداه ولزول، 2022): "دور شركات التأمين في تعزيز الاستقرار المالي للبلدان العربية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة شركات التأمين بأبعادها (حجم أقساط التأمين، نسبة الاختراق التأميني، الملاءة المالية) في تعزيز الاستقرار المالي في الدول العربية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي لقراءة وتحليل أهم المؤشرات الحديثة لشركات التأمين العربية ومقارنتها مع نظيراتها العالمية، وتكونت عينة الدراسة من مجموعة من مؤشرات شركات التأمين في البلدان العربية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن شركات التأمين العربية بحاجة ماسة إلى تطبيق نظام الملاءة المطلوب للوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن لهم. وأوصت الدراسة بضرورة أن تتبنى شركات التأمين العربية مختلف معايير أنظمة الملاءة المالية الدولية وتعمل على تطوير بنيتها الرقابية والتنظيمية بما يعزز دورها في تحقيق الاستقرار المالي.

❏ دراسة (زايع ويونسي، 2022): "دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي: تجربة المملكة العربية السعودية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور صناعة التكنولوجيا المالية بأبعادها (المدفوعات الرقمية، التمويل الإلكتروني، الخدمات المصرفية الرقمية) في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي بما يضمن تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال عرض تجربة المملكة العربية السعودية في تفعيل التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من مجموعة من التقارير والمؤشرات المالية والإحصائية المتعلقة بقطاع التكنولوجيا المالية في المملكة العربية السعودية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المملكة العربية السعودية قد أحرزت تقدماً ملحوظاً وأصبحت رائدة في مجال التكنولوجيا المالية، ومن المتوقع أن تصبح قطباً للتكنولوجيا المالية في المنطقة مما من شأنه أن يعزز مستويات الشمول المالي. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز البنية التحتية الرقمية في الدول العربية والاستفادة من التجربة السعودية في تطوير منظومات التكنولوجيا المالية لدعم الشمول المالي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

❏ دراسة (أحمد، 2022): "دور التحرر المالي في تعزيز الاستقرار والتنمية المالية والاقتصادية: دراسة الحالة المالية والاقتصادية العراقية 2011-2021"

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم التحرر المالي بأبعاده (تحرير سعر الفائدة، التخفيض في الاحتياطي القانوني، دخول المصارف الأجنبية، تخفيف ضوابط الائتمان) وأثره على الاستقرار والتنمية

المالية والاقتصادية في العراق. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي معتمدةً على أدوات إحصائية مثل SPSS و E-Views 12، وتكونت عينة الدراسة من بيانات التقارير السنوية المنشورة من قبل البنك المركزي العراقي للفترة الممتدة من 2012 إلى 2020. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن أنظمة الكبح المالي قد رُفعت بنسبة كبيرة وأن مستويات التحرر المالي في نمو بنسب مقبولة لكنها بحاجة إلى وضع مجموعة من القوانين والأنظمة لتحقيق نتائج مثلى. وأوصت الدراسة بضرورة وضع مجموعة من القيود والضوابط للسيطرة على عمليات التحرر المالي وتجنب المخاطر الناجمة عنها كتهريب الأموال وغسلها، والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة والنامية الناجحة في مجال التحرر المالي.

☒ دراسة (جوال وجعلالي ويونس، 2022): "دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي من خلال التكنولوجيا الإشرافية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التكنولوجيا الإشرافية بأبعادها (الذكاء الاصطناعي، التعلم الآلي، البيانات الضخمة) في دعم البنوك المركزية لتحقيق الاستقرار المالي في البيئة الرقمية الجديدة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من مجموعة من التقارير والدراسات والتجارب الدولية المتعلقة بتبني التكنولوجيا الإشرافية في البنوك المركزية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن تبني التكنولوجيا الإشرافية سيدعم التحكم في المخاطر التي تمس مباشرة بالاستقرار المالي من خلال تعزيز الرقابة والامتثال وزيادة التركيز على الأمن السيبراني ومكافحة الجريمة المالية. وأوصت الدراسة بضرورة وضع خطط على المدى القصير والطويل للاستثمار في التكنولوجيا الإشرافية، والاستثمار في الكفاءات البشرية القادرة على التحكم في الأدوات التحليلية الحديثة، وتطوير البنية التحتية الشاملة للبيانات مع توافر إطار تنظيمي داعم.

☒ دراسة (إلياس وبن عمارة، 2023): "دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر: دراسة حالة عينة من المؤسسات الجزائرية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر أبعاد التدقيق الداخلي (التخطيط، التنفيذ، التقارير، المتابعة) في إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من 120 من ممارسي وظيفة التدقيق الداخلي والوظائف المالية والمحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وتم جمع البيانات من خلال توزيع استمارة استبيان. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود اهتمام ملحوظ من طرف عينة الدراسة بمتغيري التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر، كما أثبتت وجود علاقة

ارتباط وتأثير ذات دلالة إحصائية لأبعاد التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. وأوصت الدراسة بتعزيز دور وظيفة التدقيق الداخلي ومنحها مزيداً من الاستقلالية لتعزيز فاعليتها في إدارة المخاطر المؤسسية.

☒ دراسة (بوجمعة، 2023): "مساهمة الابتكارات المالية في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف الإسلامية باستخدام نموذج Z-Score لقياس الاستقرار المالي: مصرف السلام للفترة 2016-2020"

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الابتكارات المالية بأبعادها (المنتجات المصرفية المبتكرة، صيغ التمويل الإسلامي الحديثة) في تعزيز الاستقرار المالي لمصرف السلام الجزائر باستخدام نموذج Z-Score باعتباره من أفضل النماذج كفاءة في قياس سلامة واستقرار المصارف. استخدمت الدراسة المنهج التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من البيانات المستخرجة من القوائم المالية لمصرف السلام الجزائر للفترة من 2016 إلى 2020. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن مصرف السلام الجزائر مستقر مالياً قبل طرح الابتكارات المالية في السوق المصرفية، وأنه حافظ على استقراره المالي حتى بعد طرح المنتجات المالية المبتكرة، كما كان للابتكارات المالية أثر إيجابي على ربحية المصرف والتي بدورها انعكست على الاستقرار المالي. وأوصت الدراسة بضرورة تشجيع المصارف الإسلامية على تبني المزيد من الابتكارات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لتعزيز استقرارها المالي وقدرتها التنافسية.

☒ دراسة (التميمي، 2024): "دور المخاطر المنتظمة في الاستقرار المصرفي"

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المخاطر المنتظمة بأبعادها (مخاطر سعر الفائدة، مخاطر التضخم، مخاطر السوق) في تحقيق الاستقرار المصرفي في القطاع المصرفي العراقي ضمن المجال الزمني 2012-2023. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، واعتمدت في الجانب العملي على البرنامج الإحصائي SPSS من خلال اختبار تحليل التباين الثنائي واختبار الانحدار المتعدد. وتكونت عينة الدراسة من مجموعة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال الفترة المدروسة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر جوهري ذي دلالة إحصائية للمخاطر المنتظمة في معدل العائد على حقوق الملكية ودرجة الأمان المصرفي، بينما لا يوجد أثر جوهري للمخاطر المنتظمة في نسبة السيولة في القطاع المصرفي العراقي. وأوصت الدراسة بتعزيز القاعدة الرأسمالية للقطاع المصرفي

العراقي، واستثمار الأموال الفائضة في منافذ استثمارية آمنة، واستخدام الأساليب الرياضية الحديثة في قياس وتقييم المخاطر المنتظمة، وإقامة الندوات العلمية والمؤتمرات لتكريس ثقافة إدارة المخاطر.

❑ دراسة (سلي والسهوردي، 2025): "دور إدارة مخاطر الأمن السيبراني في تحقيق الاستقرار المصرفي التجميحي"

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر إدارة مخاطر الأمن السيبراني بأبعادها (الحماية الإلكترونية، كشف التهديدات، الاستجابة للحوادث السيبرانية) في تحقيق الاستقرار المصرفي التجميحي للمصارف التجارية العراقية. استخدمت الدراسة المنهج التحليلي لتوضيح العلاقة بين المتغيرات وتحليل البيانات، وتكونت العينة من 6 مصارف تجارية عراقية خاصة موقعها في بغداد للسنوات (2016-2023). وتوصلت نتائج الدراسة إلى عدم وجود شراكات تعاونية بين البنك المركزي العراقي ومؤسسات عالمية ودولية متخصصة في مجال الأمن السيبراني للحد من الهجمات والمخاطر التي قد يتعرض لها القطاع المالي. وأوصت الدراسة بضرورة أن يتبنى البنك المركزي العراقي إصدار مؤشر كمي لقياس المخاطر السيبرانية التي تتعرض لها المصارف العراقية سواء كانت حكومية أو خاصة، لما له من أثر في رفع مستوى الاستقرار المصرفي.

❑ دراسة (الغراوي والشريدة، 2025): "دور إدارة المخاطر في تحقيق الجودة الشاملة: دراسة استطلاعية في شركة نفط البصرة"

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الفاعل الذي تؤديه إدارة المخاطر بأبعادها (تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، الاستجابة للمخاطر، مراقبة المخاطر) في تحقيق الجودة الشاملة في شركة نفط البصرة. استخدمت الدراسة المنهج الاستطلاعي، وتكونت العينة بشكل قصدي من الموظفين العاملين في الهيئات والأقسام الحاصلة على شهادة ISO ، حيث تم توزيع 400 استمارة استبيان، وبلغ عدد الاستمارات المرتجعة الصالحة 334 استمارة، وتم تحليل البيانات باستخدام برامج (SPSS V.26, JASP V.19, AMOS V.24, Excel). وتوصلت نتائج الدراسة إلى إثبات الدور الفاعل والإيجابي الذي تؤديه إدارة المخاطر في تحقيق الجودة الشاملة، حيث أظهرت وجود علاقات ارتباط ذات دلالة إحصائية بين جميع أبعاد إدارة المخاطر والجودة الشاملة. وأوصت الدراسة بضرورة تبني منهجية متكاملة لإدارة المخاطر تدعم مبادئ الجودة الشاملة وتعزز الأداء المؤسسي.

ثانيًا: الدراسات الأجنبية

☒ دراسة "A": (Khalatur, Velychko, Pavlenko, Karamushka & Huba, 2021)

Model for Analyzing the Financial Stability of Banks in the VUCA–World Conditions"

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير ظروف عالم VUCA بأبعادها (التقلب Volatility ، عدم اليقين Uncertainty، التعقيد Complexity، الغموض Ambiguity على الاستقرار المالي للمصارف، وتحسين أدوات رصد وتحليل هذا التأثير من خلال بناء نموذج تحليلي. استخدمت الدراسة المنهج الكمي القائم على بناء معادلات الانحدار في التحليل الانحداري متعدد العوامل، وتكونت عينة الدراسة من بيانات مجموعة من دول أوروبا الشرقية (أوكرانيا، بيلاروسيا، لاتفيا، ليتوانيا، مولدوفا) خلال سلسلة زمنية امتدت 10 سنوات من 2010 إلى 2019. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أنه مع زيادة عوامل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الدخل القومي وتكاليف البحث والتطوير والاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1%، فإن نسبة رأس مال المصارف إلى الأصول تزداد أيضاً، مما يعزز الاستقرار المالي. وأوصت الدراسة بضرورة أن تأخذ المصارف في اعتبارها تأثير البيئة الاقتصادية الكلية على استقرارها المالي، وأن تطور نماذج تحليلية متقدمة تستجيب لمتغيرات عالم VUCA لضمان استدامة استقرارها المالي في ظل الظروف الاقتصادية المتقلبة.

☒ دراسة (Kazbekova, Zhanibekova, Myrzakhanova & Myrzhykbayeva,

2022): "Risk Management and Financial Stability of Banks"

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور إدارة المخاطر بأبعادها (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية، مخاطر السيولة) في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف في القطاع المصرفي الكازاخستاني. استخدمت الدراسة مناهج البحث والمعالجة والتحليل للمعلومات المالية والاقتصادية والرياضية والإحصائية، وتكونت عينة الدراسة من بيانات مجموعة من المصارف الكازاخستانية مع التركيز على تحليل محافظ القروض وتنظيم رأس المال والمخاطر النظامية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن إدارة المخاطر تحدد فعالية إدارة المصرف مع الأخذ في الاعتبار عوامل عدم اليقين التي قد تؤثر سلباً أو إيجاباً على أداء المصرف، كما حددت خصوصيات إدارة المخاطر في المصارف وقضاياها وآفاق تطويرها. وأوصت الدراسة بتعزيز أنظمة إدارة المخاطر في المصارف من خلال تبني نماذج رياضية وإحصائية متقدمة وتطوير الكفاءات البشرية في مجال إدارة المخاطر.

☒ دراسة: (Alhinai, Mokhtar & Ashaari, 2024): "Improving Financial Stability:

Business Intelligence's Function in Risk Reduction"

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور ذكاء الأعمال بأبعاده (التحليلات التنبؤية، لوحات المعلومات التفاعلية، تحليل البيانات الضخمة، أنظمة الإنذار المبكر) في تقليل المخاطر المالية وتعزيز الاستقرار المالي للمؤسسات. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لاستكشاف التآزر بين الاستقرار المالي وتقليل المخاطر وذكاء الأعمال، وتكونت عينة الدراسة من مراجعة منهجية للأدبيات والدراسات المتعلقة بتطبيقات ذكاء الأعمال في القطاع المالي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الاستفادة من ذكاء الأعمال ترفع بشكل جوهري من جودة اتخاذ القرارات من خلال التحليل المتقدم للبيانات والفهم الشامل لبيئة الأعمال، كما يساهم في رفع الكفاءة التشغيلية وتحسين تخصيص الموارد. وأوصت الدراسة بدمج التقنيات الحديثة مع الأنظمة القائمة، وتعزيز تدريب الموظفين، وصياغة استراتيجيات مخصصة قائمة على تحليلات ذكاء الأعمال، وإعطاء الأولوية لأمن المعلومات، والنظر في الحوسبة السحابية كحل فعال من حيث التكلفة.

☒ دراسة: (Zan, 2024): "Integrated Strategies in Risk Management and

Financial Stability"

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة المحورية بين إدارة المخاطر بأبعادها (تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، التخفيف من المخاطر) والاستقرار المالي في الأسواق المالية الحديثة، مع التركيز على أطر إدارة المخاطر المتكاملة. استخدمت الدراسة المنهج التحليلي النقدي، وتكونت عينة الدراسة من مراجعة شاملة للأدبيات والأطر النظرية والتجارب الدولية المتعلقة باستراتيجيات إدارة المخاطر المتكاملة في الأسواق المالية العالمية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الأطر المتكاملة لإدارة المخاطر التي تتأزر فيها مكونات تحديد المخاطر وتقييمها والتخفيف منها ضرورية في مواجهة التحديات المالية المتعددة الأوجه بما في ذلك عدم القدرة على التنبؤ بالسوق والتحويلات التنظيمية والتهديدات السيبرانية. وأوصت الدراسة بتبني نهج شامل لإدارة المخاطر لا يحمي المؤسسات المالية الفردية فحسب بل يعزز أيضًا السلامة الهيكلية للنظام المالي العالمي، مع توجيه صنّاع السياسات والممارسين الماليين والأكاديميين نحو استراتيجيات فعّالة للتعامل مع تعقيدات الأسواق المالية المعاصرة.

☒ دراسة: (Eyinade, Ezeilo & Ogundeji, 2025): "Financial Risk Management

Strategies and Their Influence on Organizational Stability"

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر استراتيجيات إدارة المخاطر المالية بأبعادها (التحوط، إدارة السيولة، تنوع المحافظ الاستثمارية، إدارة مخاطر الائتمان) في تحقيق الاستقرار المؤسسي. استخدمت الدراسة المنهج الكمي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من مجموعة من المؤسسات المالية وغير المالية التي تم جمع بياناتها وتحليلها إحصائيًا. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن استراتيجيات إدارة المخاطر المالية المتنوعة تمارس تأثيرًا إيجابيًا وذا دلالة إحصائية على الاستقرار المؤسسي، وأن المؤسسات التي تتبنى أطرًا متكاملة لإدارة المخاطر تحقق مستويات أعلى من المرونة والاستقرار. وأوصت الدراسة بضرورة تبني المؤسسات لمقاربة شاملة ومتكاملة لإدارة المخاطر المالية تربط بين مختلف الاستراتيجيات لضمان تحقيق الاستقرار المؤسسي المستدام.

☒ دراسة (Falah, 2025): "The Role of Financial Risk Management in Enhancing Corporate Financial Stability During Economic Crises"

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور إدارة المخاطر المالية بأبعادها (التحوط، إدارة السيولة، إعادة هيكلة الديون) في تعزيز الاستقرار المالي للشركات خلال الأزمات الاقتصادية، مع التركيز على الشركات المدرجة في الأسواق المالية الإندونيسية. استخدمت الدراسة المنهج الكمي، وتكونت عينة الدراسة من 120 شركة مدرجة عبر قطاعات متعددة تشمل التصنيع والموارد الطبيعية والتمويل والسلع الاستهلاكية خلال فترة خمس سنوات، وتم تقييم الأداء المالي من خلال مؤشرات العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) ونسبة الدين إلى حقوق الملكية (D/E). وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الشركات التي تمتلك ممارسات قوية لإدارة المخاطر المالية أظهرت مرونة أكبر خلال فترات الانكماش الاقتصادي وحافظت على ربحية أعلى ورافعة مالية أقل مقارنة بالشركات ذات الأطر المحدودة لإدارة المخاطر. وأوصت الدراسة بتبني ممارسات شاملة لإدارة المخاطر المالية لتعزيز الاستقرار المالي، مع استكشاف التحديات القطاعية ودور الأدوات الرقمية في تحسين ممارسات إدارة المخاطر في البيئات المتقلبة.

☒ دراسة (Chyrak & Koziuk, 2025): "Financial Stability of Companies: Integrating Forecasting Insights into Risk Management Processes"

هدفت الدراسة إلى التعرف على كيفية دمج رؤى التنبؤ المالي بأبعادها (النماذج التنبؤية، تحليل السيناريوهات، اختبارات الضغط المالي) في عمليات إدارة المخاطر لتعزيز الاستقرار المالي للشركات في ظل ظروف عدم اليقين الاقتصادي المتزايد. استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، وتكونت عينة

الدراسة من مجموعة من الشركات والمؤسسات المالية التي تم تحليل بياناتها وممارساتها في مجال إدارة المخاطر والتنبؤ المالي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن دمج أدوات التنبؤ في عمليات إدارة المخاطر يعزز بشكل كبير قدرة الشركات على التكيف مع الصدمات الاقتصادية والحفاظ على استقرارها المالي، وأن الشركات التي تتبنى هذا النهج التكاملي تحقق أداءً ماليًا أفضل. وأوصت الدراسة بضرورة تبني الشركات لأدوات التنبؤ الحديثة ودمجها بشكل منهجي في أطر إدارة المخاطر القائمة لتحقيق استجابة استباقية فعالة للتحديات المالية والاقتصادية.

8.1 الفجوة البحثية

من خلال الاستعراض المعمق للدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة، يتبين أن الأدبيات البحثية قد تناولت إدارة المخاطر والاستقرار المالي من زوايا متعددة ومتباينة، غير أنها لم تتقاطع بشكل مباشر مع الإطار المحدد للدراسة الحالية. فعلى صعيد الدراسات العربية، نجد أن بعضها ركّز على دور التكنولوجيا المالية والتكنولوجيا الإشرافية في تعزيز الاستقرار المالي كدراسة (زاويح ويونسي، 2022) ودراسة (جوال وجعلالي ويونس، 2022)، في حين تناولت دراسات أخرى العلاقة بين الحوكمة والتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر كدراسة (الولبية ونبو، 2021) ودراسة (إلياس وبن عمارة، 2023) ودراسة (عزوز وخيدوري وبابنات، 2022)، بينما اتجهت دراسات ثالثة نحو تحليل أثر المخاطر المنتظمة ومخاطر الأمن السيبراني على الاستقرار المصرفي كدراسة (التميمي، 2024) ودراسة (سلي والسهورودي، 2025)، وتناولت دراسة (بوجمعة، 2023) الابتكارات المالية والاستقرار المالي في مصرف السلام الجزائري. أما على صعيد الدراسات الأجنبية، فقد تمحورت حول استراتيجيات إدارة المخاطر المالية وتأثيرها العام على الاستقرار المؤسسي كدراسة (Eynade et al., 2025) ودراسة (Falah, 2025)، أو تناولت دور نكاه الأعمال والتنبؤ المالي في تقليل المخاطر كدراسة (Alhinai et al., 2024) ودراسة (Chyrak & Koziuk, 2025)، أو سعت إلى بناء نماذج لتحليل الاستقرار المالي للمصارف في سياقات جغرافية مختلفة كدراسة (Khalatur et al., 2021) ودراسة (Kazbekova et al., 2022) ودراسة (Zan, 2024). وبالتالي في هذا المشهد البحثي، تتكشف فجوة بحثية واضحة تتمثل في غياب دراسة ميدانية تطبيقية تتناول بشكل مباشر ومتكامل أثر إدارة المخاطر بأبعادها الأربعة مجتمعة (إدارة مخاطر الائتمان، إدارة مخاطر السيولة، إدارة مخاطر السوق، إدارة المخاطر التشغيلية) على الاستقرار المالي في سياق المصارف الإسلامية السعودية تحديدًا، وبخاصة من المنظور الميداني القائم على استطلاع آراء العاملين الممارسين في هذه المصارف، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى سدّه من خلال التطبيق على مصرف الإنماء بوصفه أحد

أبرز المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية، مما يُضفي على هذه الدراسة قيمة علمية وعملية مضافة تُثري الأدبيات البحثية في هذا المجال الحيوي.

9.1 المنطلقات النظرية للدراسة

أولاً: مفهوم إدارة المخاطر المصرفية

تُعرّف إدارة المخاطر المصرفية بأنها العملية المنهجية المتكاملة التي تتضمن تحديد المخاطر التي تواجه المصرف وقياسها وتقييمها ومراقبتها والسيطرة عليها، بهدف تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي والتشغيلي للمصرف إلى أدنى حد ممكن مع الحفاظ على مستوى مقبول من العوائد. وتنبثق أهمية إدارة المخاطر من كونها تُمثّل خط الدفاع الأول الذي يحمي المصرف من التعرض لخسائر غير متوقعة قد تُهدد ملاءته المالية واستمراريته، ولا سيما في ظل بيئة مالية عالمية تتسم بالتقلب وعدم اليقين والتعقيد والغموض. وتقوم فلسفة إدارة المخاطر على مبدأ أساسي مفاده أن المخاطر لا يمكن القضاء عليها كلياً، وإنما يمكن فهمها وقياسها والتحكم فيها ضمن حدود مقبولة تتناسب مع قدرة المصرف على استيعابها ومع أهدافه الاستراتيجية. وقد أشار Kazbekova وزملاؤه (2022) إلى أن إدارة المخاطر تُحدد فاعلية إدارة المصرف ككل، مع مراعاة عوامل عدم اليقين التي قد تُلقي بتأثيراتها السلبية أو الإيجابية على أدائه المالي والتشغيلي.

ثانياً: خصوصية إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية

تتميز المصارف الإسلامية بخصوصية واضحة في مجال إدارة المخاطر تنبع من طبيعة عملها القائم على أحكام الشريعة الإسلامية، إذ تلتزم هذه المصارف بمبادئ تحريم الربا والغرر والميسر، وتعتمد على عقود تمويلية واستثمارية ذات طبيعة مختلفة عن العقود التقليدية كالمرابحة والمضاربة والمشاركة والإجارة والاستصناع والسلم. وتُفرز هذه العقود مخاطر إضافية لا تواجهها المصارف التقليدية، من بينها مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة، ومخاطر الاستثمار القائم على المشاركة في الربح والخسارة، ومخاطر السحب المبكر لأصحاب حسابات الاستثمار. كما تفرض القيود الشرعية على المصارف الإسلامية عدم استخدام كثير من أدوات التحوط التقليدية المبنية على سعر الفائدة، مما يستوجب تطوير أدوات بديلة متوافقة مع الشريعة الإسلامية لإدارة هذه المخاطر والتحوط منها. وقد أكد لوالبية ونبو (2021) أن ضعف إدارة

المخاطر المصرفية يتسبب في فقدان الثقة في المصارف ويؤدي إلى انخفاض في عملية الائتمان، مما يُبرز الحاجة الماسة إلى تعزيز أطر الحوكمة المصرفية وربطها بنظم إدارة المخاطر.

ثالثاً: أبعاد إدارة المخاطر (المتغير المستقل)

تتناول هذه الدراسة إدارة المخاطر من خلال أربعة أبعاد رئيسية تمثل أهم أنواع المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية:

- **إدارة مخاطر الائتمان:** وتُشير إلى مجموعة السياسات والإجراءات والأدوات التي يتبناها المصرف لمواجهة احتمال عجز العميل أو الطرف المقابل عن الوفاء بالتزاماته المالية وفقاً للشروط المتفق عليها. وتتضمن هذه الإدارة عمليات تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء، وتصنيف المحفظة التمويلية، ووضع حدود التركيز الائتماني، ومتابعة جودة الأصول التمويلية، وتكوين المخصصات الكافية لمواجهة الديون المتعثرة. وتُعدّ مخاطر الائتمان من أخطر المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية نظراً لطبيعة صيغ التمويل الإسلامي التي تنطوي على درجة أعلى من عدم اليقين مقارنة بالإقراض التقليدي (التميمي، 2024).
- **إدارة مخاطر السيولة:** وتُعرّف بأنها القدرة على إدارة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة بما يضمن قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية في مواعيدها دون تكبد خسائر غير مقبولة. وتشمل هذه الإدارة التخطيط للسيولة وإجراء اختبارات الضغط ووضع خطط الطوارئ والاحتفاظ بأصول سائلة عالية الجودة. وتُمثّل إدارة مخاطر السيولة تحدياً خاصاً للمصارف الإسلامية بسبب محدودية أدوات السوق النقدية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وعدم إمكانية اللجوء إلى الاقتراض بفائدة من أسواق ما بين البنوك التقليدية (أحمد، 2022).
- **إدارة مخاطر السوق:** وتُشير إلى إدارة المخاطر الناجمة عن التقلبات في أسعار الأصول المالية وأسعار الصرف وهوامش الربح المرجعية والسلع، والتي قد تؤثر سلباً على قيمة الأصول والالتزامات في الميزانية العمومية للمصرف. وتتضمن هذه الإدارة استخدام أدوات التحوط المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ووضع حدود للتعرض لمخاطر السوق ومراقبتها بشكل مستمر. وقد أوضح (Zan 2024) أن الأطر المتكاملة لإدارة مخاطر السوق تُعدّ ضرورة ملحة في ظل التعقيد المتزايد للأسواق المالية وعدم القدرة على التنبؤ بتحركاتها.

■ **إدارة المخاطر التشغيلية:** وتُعرّف بأنها إدارة مخاطر الخسائر الناجمة عن قصور أو إخفاق في العمليات الداخلية أو الأفراد أو الأنظمة التقنية أو عن أحداث خارجية، وتشمل مخاطر الاحتيال والأخطاء البشرية وأعطال الأنظمة والكوارث الطبيعية والهجمات السيبرانية. وقد أشار سلي والسهروودي (2025) إلى تنامي أهمية إدارة المخاطر التشغيلية ولا سيما المرتبطة بالأمن السيبراني في ظل التحول الرقمي المتسارع الذي يشهده القطاع المصرفي.

رابعاً: مفهوم الاستقرار المالي (المتغير التابع)

يُعدّ الاستقرار المالي مفهوماً متعدد الأبعاد يُعبّر عن حالة يكون فيها المصرف قادراً على أداء وظائفه الأساسية في الوساطة المالية والتمويل وتقديم الخدمات المصرفية بكفاءة واستدامة، مع الحفاظ على مستويات كافية من الملاءة المالية والسيولة والربحية وجودة الأصول، وذلك في ظل الظروف الاعتيادية وعند مواجهة الصدمات المالية والاقتصادية. ويُقاس الاستقرار المالي من خلال مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية، من أبرزها نسبة كفاية رأس المال ونسب السيولة ومعدلات الربحية كالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ونسبة التمويل المتعثّر وجودة المحفظة الائتمانية. وقد استخدم بوجمعة (2023) نموذج Z-Score كأحد أبرز النماذج الكمية لقياس الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية، مؤكداً فاعليته في تقييم مستوى سلامة واستقرار المصارف. كما أوضح Khalatur وزملاؤه (2021) أن الاستقرار المالي للمصارف يتأثر بمجموعة واسعة من العوامل الاقتصادية الكلية والجزئية، مما يستوجب بناء نماذج تحليلية شاملة لرصد هذه العوامل وتقييم تأثيرها.

خامساً: العلاقة بين إدارة المخاطر والاستقرار المالي

يرتكز الإطار النظري لهذه الدراسة على فرضية مؤداها أن إدارة المخاطر الفعّالة تُسهم إسهاماً جوهرياً في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف الإسلامية. فكلما ارتقى المصرف بممارساته في تحديد المخاطر وقياسها والتحكم فيها، تحسنت قدرته على حماية أصوله والحفاظ على ملاءته المالية واستدامة ربحيته. وتؤكد الأدبيات النظرية والتطبيقية هذه العلاقة الطردية، إذ أثبتت (Falah 2025) أن المؤسسات المالية التي تمتلك أطراً قوية لإدارة المخاطر تُظهر مرونة أعلى خلال فترات الأزمات الاقتصادية. كما أوضح Eynade وزملاؤه (2025) أن استراتيجيات إدارة المخاطر المالية المتنوعة تمارس تأثيراً إيجابياً على الاستقرار المؤسسي. وفي السياق ذاته، أكد Alhinai وزملاؤه (2024) أن توظيف ذكاء الأعمال والتحليلات المتقدمة في عمليات إدارة المخاطر يُعزز من جودة القرارات المالية ويرفع من مستوى الاستقرار المالي.

وتستند الدراسة الحالية إلى هذا الأساس النظري لبناء نموذجها المفاهيمي الذي يفترض وجود أثر ذي دلالة إحصائية لأبعاد إدارة المخاطر الأربعة على الاستقرار المالي في مصرف الإنماء، مستفيدة من الخبرة المتراكمة للمصرف بوصفه أحد أعمدة الصيرفة الإسلامية في المملكة العربية السعودية (جوال وجعلالي ويونس، 2022)

10.1 المنهجية وطرق البحث:

ستعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الأنسب لطبيعة الموضوع وأهدافه، حيث سيستخدم هذا المنهج في استعراض وتحليل الأدبيات النظرية المتعلقة بإدارة المخاطر بأبعادها الأربعة (إدارة مخاطر الائتمان، إدارة مخاطر السيولة، إدارة مخاطر السوق، إدارة المخاطر التشغيلية) والاستقرار المالي في المصارف الإسلامية، وذلك بالاعتماد على الكتب والمراجع العلمية والدوريات المحكمة والرسائل الجامعية والتقارير الرسمية ذات الصلة بموضوع الدراسة، بما يُمكن من بناء الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة على أسس علمية رصينة.

كما ستعتمد الدراسة في جانبها الميداني على المنهج الكمي التحليلي، حيث سيتم تصميم استبانة علمية محكمة كأداة رئيسية لجمع البيانات الأولية من أفراد عينة الدراسة في مصرف الإنماء بالمملكة العربية السعودية، وسيتم تحليل البيانات المجمعة باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية عبر برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، بهدف اختبار فرضيات الدراسة والإجابة عن أسئلتها، والتوصل إلى نتائج علمية دقيقة تُسهم في تحقيق أهداف الدراسة وتقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق.

11.1 مجتمع وعينة الدراسة

سيكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في مصرف الإنماء بالمملكة العربية السعودية، والذي يُعدّ من أبرز المصارف الإسلامية السعودية، حيث يبلغ إجمالي عدد موظفي المصرف نحو (4,174) موظفًا وموظفة وفقًا لبيانات نهاية عام 2024م، ويمتد نشاطه عبر شبكة مكونة من (121) فرعًا منتشرة في جميع المدن الرئيسية بالمملكة العربية السعودية. وسيتم التركيز في هذه الدراسة على العاملين في الإدارات ذات الصلة المباشرة بموضوع الدراسة، وهي: إدارة المخاطر، والإدارة المالية، وإدارة الائتمان والتمويل، وإدارة

الالتزام والحوكمة، وإدارة التدقيق الداخلي، باعتبارهم الأكثر دراية وارتباطاً بممارسات إدارة المخاطر والاستقرار المالي في المصرف.

وسيتّم اختيار عينة الدراسة بأسلوب العينة العشوائية الطبقية من بين العاملين في الإدارات المستهدفة آنفة الذكر، وسيُقدّر حجم العينة المطلوبة بنحو (300) مفردة، وذلك بناءً على معادلة تحديد حجم العينة المناسب لمجتمعات الدراسة المحدودة، مع مراعاة تمثيل جميع المستويات الوظيفية (إدارة عليا، إدارة وسطى، إدارة تنفيذية) والإدارات المختلفة بشكل متوازن يضمن تمثيلاً عادلاً لمجتمع الدراسة. وسيتّم توزيع الاستبانات إلكترونياً وورقياً على أفراد العينة، مع استهداف الحصول على معدل استجابة لا يقل عن (80%) لضمان تحقيق مستوى عالٍ من الموثوقية والتمثيل في نتائج الدراسة.

12.1 مصادر جمع البيانات

ستعتمد الدراسة على مصدرين رئيسيين لجمع البيانات:

- **المصادر الثانوية:** وتشمل الكتب والمراجع العلمية العربية والأجنبية، والدوريات والمجلات المحكّمة، والرسائل الجامعية (ماجستير ودكتوراه)، والتقارير السنوية لمصرف الإنماء، والتقارير الصادرة عن البنك المركزي السعودي (ساما)، والمعايير الدولية ذات الصلة (بازل III، أيوفي، IFSB)، والمواقع الإلكترونية الرسمية وقواعد البيانات الإلكترونية المتخصصة، وذلك لبناء الإطار النظري للدراسة.
- **المصادر الأولية:** وتتمثل في البيانات التي سيتم جمعها ميدانياً من خلال أداة الاستبانة المصممة خصيصاً لأغراض هذه الدراسة، والتي ستوزّع على أفراد عينة الدراسة من العاملين في مصرف الإنماء في الإدارات المستهدفة.

13.1 أداة الدراسة (الاستبانة)

ستُصمّم استبانة علمية محكّمة كأداة رئيسية لجمع البيانات الأولية، وستتكون من ثلاثة أقسام رئيسية على النحو التالي:

القسم الأول: البيانات الديموغرافية والوظيفية سيتضمن هذا القسم بيانات عامة عن أفراد عينة الدراسة تشمل: (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المستوى الوظيفي، الإدارة التي يعمل بها المستجيب).

القسم الثاني: المتغير المستقل – إدارة المخاطر (16 فقرة) سيتكون هذا القسم من أربعة محاور تُمثّل أبعاد المتغير المستقل، وذلك على النحو التالي:

- **البُعد الأول – إدارة مخاطر الائتمان:** ويتضمن (4 فقرات تقيس مستوى تطبيق سياسات وإجراءات إدارة مخاطر الائتمان في مصرف الإنماء.
- **البُعد الثاني – إدارة مخاطر السيولة:** ويتضمن (4 فقرات تقيس مستوى تطبيق سياسات وإجراءات إدارة مخاطر السيولة في مصرف الإنماء.
- **البُعد الثالث – إدارة مخاطر السوق:** ويتضمن (4 فقرات تقيس مستوى تطبيق سياسات وإجراءات إدارة مخاطر السوق في مصرف الإنماء.
- **البُعد الرابع – إدارة المخاطر التشغيلية:** ويتضمن (4 فقرات تقيس مستوى تطبيق سياسات وإجراءات إدارة المخاطر التشغيلية في مصرف الإنماء.

القسم الثالث: المتغير التابع – الاستقرار المالي (10 فقرات) سيتكون هذا القسم من محور واحد يتضمن (10 فقرات تقيس مستوى الاستقرار المالي في مصرف الإنماء من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

وبذلك سيبلغ إجمالي عدد فقرات الاستبانة (26) فقرة موزعة على المتغير المستقل (16 فقرة) والمتغير التابع (10 فقرات)، بالإضافة إلى فقرات البيانات الديموغرافية. وسيتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale) لقياس استجابات أفراد العينة، والذي يتدرج من (1) بشدة لا أوافق إلى (5) أوافق بشدة.

وسيتم التحقق من صدق أداة الدراسة من خلال عرضها على مجموعة من المحكّمين المتخصصين في مجالات إدارة المخاطر والمصرفية الإسلامية والإحصاء (الصدق الظاهري)، إضافة إلى حساب الاتساق الداخلي باستخدام معامل ارتباط بيرسون. كما سيتم التحقق من ثبات الأداة من خلال حساب معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لجميع محاور الاستبانة ولأداة ككل.

14.1 الأساليب الإحصائية المستخدمة

سُتستخدم مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية لتحليل بيانات الدراسة من خلال برنامج (SPSS)، وتتمثل فيما يلي:

- التكرارات والنسب المئوية: لوصف خصائص عينة الدراسة الديموغرافية والوظيفية.

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية :لتحديد اتجاهات استجابات أفراد العينة نحو محاور الدراسة ودرجة تشتت الإجابات.
- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لقياس الاتساق الداخلي لأداة الدراسة والعلاقة بين المتغيرات.
- معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) للتحقق من ثبات أداة الدراسة.
- تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression) لاختبار أثر كل بُعد من أبعاد إدارة المخاطر على الاستقرار المالي بشكل منفرد.
- تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لاختبار الأثر المشترك لأبعاد إدارة المخاطر مجتمعة على الاستقرار المالي.

15.1 حدود الدراسة

- الحدود الموضوعية :ستقتصر الدراسة على دراسة أثر إدارة المخاطر بأبعادها الأربعة (إدارة مخاطر الائتمان، إدارة مخاطر السيولة، إدارة مخاطر السوق، إدارة المخاطر التشغيلية) على الاستقرار المالي في مصرف الإنماء.
- الحدود المكانية :ستُطبق الدراسة على مصرف الإنماء بالمملكة العربية السعودية بفروعه المنتشرة في المدن الرئيسية والبالغ عددها (121) فرعاً، مع التركيز على الإدارات المعنية في المقر الرئيسي بمدينة الرياض.
- الحدود الزمنية :ستُجرى الدراسة الميدانية خلال العام 2026م.
- الحدود البشرية :ستقتصر الدراسة على العاملين في الإدارات ذات العلاقة المباشرة بموضوع الدراسة في مصرف الإنماء، وتشمل: إدارة المخاطر، الإدارة المالية، إدارة الائتمان والتمويل، إدارة الالتزام والحوكمة، وإدارة التدقيق الداخلي.

الفصل الثاني: الإطار النظري

المبحث الأول: إدارة المخاطر

1.1.2 تمهيد

تُعَدُّ إدارة المخاطر من أبرز الحقول المعرفية التي شهدت تطورًا متسارعًا خلال العقود الأخيرة، وذلك بفعل التحولات الجوهرية التي طرأت على بيئة الأعمال المصرفية والمالية، وما رافقها من تعقيد متزايد في طبيعة المعاملات وتشابك في العلاقات بين المؤسسات على المستويين المحلي والدولي. فلم تعد المخاطر التي تواجهها المصارف مقتصرة على الجوانب الائتمانية التقليدية، بل امتدت لتشمل طيفًا واسعًا من المخاطر التشغيلية والسوقية والسيولة والسيبرانية، الأمر الذي استدعى تطوير منظومة متكاملة من السياسات والإجراءات والأدوات الكفيلة بالتعرف على هذه المخاطر وقياسها ومعالجتها بصورة استباقية. وفي هذا السياق، باتت إدارة المخاطر تُمثِّل ركيزة أساسية من ركائز الحوكمة الرشيدة في المؤسسات المصرفية، إذ تنعكس كفاءتها مباشرة على قدرة المصرف على الاستمرار والنمو في ظل بيئة يكتنفها قدر كبير من الغموض وعدم اليقين.

ويأتي الاهتمام البحثي بإدارة المخاطر في القطاع المصرفي السعودي، ولا سيما في مصرف الإنماء، انعكاسًا للتحولات الهيكلية التي يشهدها القطاع في إطار رؤية المملكة 2030، والتي تستدعي تبني ممارسات متقدمة في إدارة المخاطر تواءم المعايير الدولية وتستجيب لمتطلبات النمو المستدام. ويُسهم هذا المبحث في بناء تصور نظري متكامل حول مفهوم إدارة المخاطر وأهميتها وأهدافها وأبعادها واستراتيجياتها، بما يُمكن من تأسيس أرضية معرفية متينة تنطلق منها الدراسة الميدانية لاحقًا.

2.1.2 مفهوم إدارة المخاطر

تتعدد التعريفات التي قدّمها الباحثون لمفهوم إدارة المخاطر، وذلك تبعًا لاختلاف المداخل النظرية التي انطلق منها كل باحث، وتباين البيانات التطبيقية التي تناولها بالدراسة. غير أن هذه التعريفات، على تنوعها، تلتقي عند جوهر مشترك يتمثل في كونها عملية منظّمة تستهدف التعامل مع حالة عدم اليقين التي تكتنف القرارات المالية والإدارية في المؤسسات.

وفي إطار المداخل التي تنتظر إلى إدارة المخاطر بوصفها عملية إدارية متكاملة، يُشير إلياس وبن عمارة (٢٠٢٣) إلى أن إدارة المخاطر تمثل منظومة من الإجراءات والسياسات التي تتبناها المؤسسة بهدف تحديد المخاطر التي قد تتعرض لها وتقييمها ومعالجتها، بما يضمن تحقيق أهدافها الاستراتيجية والتشغيلية بأقل قدر ممكن من الخسائر المحتملة. ويتقاطع هذا التصور مع ما طرحه عزوز وآخرون (٢٠٢٢) من أن إدارة المخاطر تنطوي على عملية منهجية تتدرج من مرحلة التعرف على المخاطر، مرورًا بقياسها وتحليلها، وانتهاءً بتحديد الأساليب الملائمة للاستجابة لها، سواء عبر التجنب أو التخفيف أو التحويل أو القبول.

ومن زاوية مغايرة، يتبنى لوالبية ونبو (٢٠٢١) منظورًا يربط بين إدارة المخاطر والحوكمة المؤسسية، إذ يُعرفان إدارة المخاطر بوصفها وظيفة مؤسسية متشعبة تتكامل فيها أدوار مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية واللجان المتخصصة، بحيث تتحول من ممارسة تقنية محدودة إلى ثقافة مؤسسية شاملة تتغلغل في مختلف مستويات اتخاذ القرار. وفي السياق ذاته، يضع بولقمح ولبصايرة (٢٠٢٢) إدارة المخاطر ضمن منظومة الحوكمة في المصارف الإسلامية، مؤكدين أنها تمثل آلية لضبط السلوك المؤسسي وحماية حقوق أصحاب المصالح من خلال إرساء معايير واضحة للتعامل مع المخاطر بمختلف أنواعها.

وعلى صعيد المداخل الكمية والتحليلية، يُقدّم Kazbekova et al. (2022) تعريفًا أكثر تخصصًا لإدارة المخاطر المصرفية، يقوم على اعتبارها مجموعة من الأساليب الكمية والنماذج الإحصائية التي تُوظفها المصارف لقياس درجة تعرضها للمخاطر المختلفة وتقدير الخسائر المحتملة، بما يُمكنها من تخصيص رأس المال على نحو يتناسب مع حجم تلك المخاطر. ويتقاطع هذا التصور مع ما يطرحة Khalatur et al. (2021) في سياق ظروف عالم ال-VUCA المتسم بالتقلب وعدم اليقين والتعقيد والغموض، حيث ينظران إلى إدارة المخاطر بوصفها منظومة ديناميكية تتفاعل مع المتغيرات البيئية المحيطة بالمؤسسة المالية، وتُعيد تشكيل أدواتها باستمرار استجابةً لتلك المتغيرات.

ومن منظور استراتيجي أوسع، يُعرّف Zan (2024) إدارة المخاطر بأنها التوظيف المتكامل للاستراتيجيات الإدارية والمالية بهدف تعزيز قدرة المؤسسة على مواجهة الصدمات المالية والاقتصادية، مع الحرص على الحفاظ على مساراتها التشغيلية والاستثمارية. ويكمل Falah (2025) هذا الطرح بإشارته إلى أن إدارة المخاطر المالية تكتسب طابعًا خاصًا في أوقات الأزمات الاقتصادية، إذ تتحول من وظيفة دفاعية إلى أداة استراتيجية تُسهم في الحفاظ على الاستقرار المالي للمؤسسة وضمان ديمومتها.

وفي اتجاه يدمج بين البُعد البيئي والاجتماعي والحوكمي في تعريف إدارة المخاطر، يطرح Landi (2022) رؤية حديثة ترى أن إدارة المخاطر لم تعد تقتصر على المخاطر المالية التقليدية، بل امتدت لتشمل المخاطر المرتبطة بالأبعاد البيئية والاجتماعية والحوكومية، بما يجعلها عملية متعددة الأبعاد تتقاطع فيها الاعتبارات الاقتصادية مع متطلبات الاستدامة. ويعزز هذا التوجه ما يقدمه Settembre-Blundo et al. (2021) من تصور يربط بين إدارة المخاطر والمرونة التنظيمية، إذ يعتبران أن إدارة المخاطر في الأوقات غير المستقرة تُمثل نظامًا متكاملًا يقوم على المرونة والقدرة على التكيف، بما يتيح للمؤسسة اتخاذ قرارات رشيدة في ظل بيئة متغيرة.

وعلى صعيد التحديثات المعاصرة لمفهوم إدارة المخاطر، يُقدّم Wong et al. (2024) تصورًا يدمج بين إدارة المخاطر والتقنيات الحديثة، ولا سيما تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم العميق، مؤكدًا أن إدارة المخاطر باتت تتطوي على توظيف أدوات تحليلية متقدمة تُمكن المؤسسة من رصد المخاطر بصورة استباقية وتحسين قدرتها على الاستجابة السريعة. وفي السياق ذاته، يطرح Alhinai et al. (2024) منظورًا يربط بين ذكاء الأعمال وإدارة المخاطر، حيث تتحول الأخيرة إلى عملية مدفوعة بالبيانات تستفيد من القدرات التحليلية لأنظمة المعلومات في الحدّ من المخاطر المالية وتعزيز جودة القرار.

وفي تعريف يستحضر البُعد الاستراتيجي والتنظيمي معًا، يُقدّم Eyinade et al. (2025) إدارة المخاطر بوصفها منظومة من الاستراتيجيات المالية المتكاملة التي تُوظّفها المؤسسات بهدف ضمان استقرارها التنظيمي، وتعزيز قدرتها على مواجهة التقلبات المالية والاقتصادية. ويُضاف إلى ذلك ما يطرحه Chyrak and Koziuk (2025) من تصور حديث يدمج بين إدارة المخاطر والتنبؤ المالي، إذ يريان أن إدارة المخاطر في الشركات المعاصرة تستلزم دمج رؤى التنبؤ ضمن منظومة إدارة المخاطر، بما يُحوّلها من عملية تفاعلية إلى عملية استباقية تستند إلى بيانات وتوقعات مستقبلية.

ومن خلال استعراض هذه التعريفات، يرى الباحث أن إدارة المخاطر يمكن تعريفها إجرائيًا بأنها: «منظومة إدارية متكاملة ومستمرة تتبناها المؤسسة المصرفية بهدف تحديد المخاطر التي تتعرض لها بمختلف أنواعها — الائتمانية والسيولة والسوقية والتشغيلية — وقياسها وتحليلها ومعالجتها، من خلال توظيف مزيج من السياسات والإجراءات والأدوات الكمية والنوعية، بما يُمكنها من تحقيق أهدافها الاستراتيجية والمحافظة على استقرارها المالي في ظل بيئة تتسم بالتعقيد وعدم اليقين». ويتسم هذا التعريف بكونه

يستوعب الأبعاد المتعددة لإدارة المخاطر، ويربط بينها وبين الهدف النهائي المتمثل في تحقيق الاستقرار المالي، وهو ما يتسق مع طبيعة الدراسة الحالية وسياقها التطبيقي في مصرف الإنماء.

3.1.2 أهمية إدارة المخاطر

تنبثق أهمية إدارة المخاطر في المؤسسات المصرفية من الدور المحوري الذي تؤديه في حماية المصرف من الخسائر المحتملة، وتعزيز قدرته على التكيف مع المتغيرات البيئية المتسارعة، فضلاً عن إسهامها في بناء الثقة لدى أصحاب المصالح وتعزيز سمعة المصرف في السوق. وقد تنامي الاهتمام بهذه الأهمية في السنوات الأخيرة في ضوء الأزمات المالية المتتالية التي كشفت عن هشاشة بعض المؤسسات أمام المخاطر، وأبرزت الحاجة إلى منظومات متطورة لإدارتها.

ويشير قادري و خليل (٢٠٢١) إلى أن أهمية إدارة المخاطر في القطاع المصرفي تتجلى في عدة جوانب جوهرية يمكن إجمالها فيما يلي: أولاً، إسهامها في تحسين الأداء المصرفي من خلال ترشيد عمليات اتخاذ القرار وتقليل احتمالات الوقوع في الخسائر غير المحسوبة. ثانياً، تمكين المصرف من تخصيص موارده المالية والبشرية على نحو أكثر كفاءة، إذ تُتيح له تحديد الأنشطة الأعلى مخاطرةً وتوجيه الموارد إليها بصورة متناسبة. ثالثاً، تعزيز قدرة المصرف على الامتثال للمتطلبات التنظيمية والرقابية الصادرة عن السلطات النقدية، بما يحميه من العقوبات والغرامات المحتملة. رابعاً، تحسين سمعة المصرف في السوق وتعزيز ثقة المتعاملين معه، وهو ما ينعكس إيجاباً على حصته السوقية وقدرته التنافسية.

ويرى جعفر وبدرني (٢٠٢٢) أن أهمية إدارة المخاطر تتضح بصورة خاصة في مجال الائتمان المصرفي، إذ تُمثّل خط الدفاع الأول في مواجهة ظاهرة التعثر الائتماني التي تُعدّ من أخطر التحديات التي تواجه المصارف. ويتمثل ذلك في: أولاً، إسهام إدارة المخاطر في الحدّ من حالات التعثر من خلال تطبيق معايير دقيقة لتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء. ثانياً، تمكين المصرف من بناء محفظة ائتمانية متوازنة تُراعي مبدأ التنوع وتقلّل من التركيز في قطاعات أو عملاء بعينهم. ثالثاً، توفير منظومة إنذار مبكر تُتيح للمصرف رصد المؤشرات الدالة على احتمال تعثر العملاء واتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب.

ويُضيف عيد ولاشين (٢٠٢٥) أن أهمية إدارة المخاطر المالية لا تقتصر على البُعد الوقائي، بل تمتد لتشمل أبعاداً تنافسية واستراتيجية، إذ تُسهم في: أولاً، تحسين الحصة السوقية للمصرف من خلال تمكينه من تقديم منتجات وخدمات تتطوّر على درجة محسوبة من المخاطرة دون الإخلال بسلامة مركزه المالي.

ثانيًا، تعزيز قدرة المصرف على الابتكار في تطوير منتجات مالية جديدة تستجيب لاحتياجات العملاء المتغيرة. ثالثًا، إتاحة المجال أمام المصرف للتوسع في الأسواق الجديدة بثقة أكبر، استنادًا إلى منظومة متطورة لتقييم المخاطر المرتبطة بتلك الأسواق.

ومن منظور الجودة الشاملة، يُبرز الغراوي والشريفة (٢٠٢٥) أن إدارة المخاطر تكتسب أهميتها من إسهامها في تحقيق الجودة الشاملة في المؤسسات، وذلك من خلال: أولاً، توفير بيئة عمل آمنة ومستقرة تُمكن العاملين من أداء مهامهم بكفاءة. ثانيًا، رفع مستوى رضا العملاء عبر تقديم خدمات تتسم بالاستمرارية والموثوقية. ثالثًا، تحسين الصورة الذهنية للمؤسسة لدى أصحاب المصالح. رابعًا، الإسهام في تحقيق الاستدامة المؤسسية على المديين المتوسط والبعيد.

ويؤكد ياسين (٢٠٢٢) على أن أهمية إدارة المخاطر تتجلى في البنوك التشاركية بصورة خاصة، نظرًا لطبيعة المنتجات التي تقدّمها هذه البنوك وما تنطوي عليه من مخاطر مركّبة. وتتمثل هذه الأهمية في: أولاً، ضمان التزام البنك بالضوابط الشرعية في معاملاته. ثانيًا، حماية أموال المودعين والمستثمرين من المخاطر الناجمة عن صيغ التمويل التشاركي. ثالثًا، تعزيز فعالية آليات الرقابة الداخلية والشرعية. رابعًا، دعم استدامة النموذج المصرفي التشاركي وقدرته على المنافسة في الأسواق المالية.

ومن منظور أوسع يربط بين إدارة المخاطر والاستدامة المؤسسية، يطرح (Ramzan et al. (2021 رؤية مفادها أن أهمية إدارة المخاطر تتضح في إسهامها في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمصارف وقدرتها على تحقيق الشمول المالي، وذلك من خلال: أولاً، إتاحة المجال للمصرف لخدمة شرائح أوسع من المجتمع دون التعرض لمخاطر غير محسوبة. ثانيًا، دعم التزام المصرف بمعايير الأخلاقية والاجتماعية. ثالثًا، تعزيز قدرة المصرف على المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

ويُسهّم (Jameaba (2024 في توضيح بُعد جديد لأهمية إدارة المخاطر في ظل التحولات الرقمية المتسارعة، إذ يرى أن أهميتها تتجلى في: أولاً، حماية المصرف من المخاطر السيبرانية المتنامية المرتبطة بالتحول الرقمي. ثانيًا، تمكين المصرف من تبني التقنيات الناشئة بصورة آمنة. ثالثًا، الحفاظ على سلامة البنية التحتية الرقمية للمصرف. رابعًا، ضمان استمرارية الخدمات المصرفية الإلكترونية وحماية بيانات العملاء.

ويرى الباحث في ضوء ما سبق أن أهمية إدارة المخاطر تتعدد بتعدد الزوايا التي يُنظر منها إليها، غير أنها تلتقي عند جوهر مشترك يتمثل في كونها أداة استراتيجية لحماية المؤسسة المصرفية وتعزيز قدرتها على تحقيق أهدافها في بيئة معقدة ومتغيرة. وتزداد هذه الأهمية في السياق السعودي وفي مصرف الإنماء تحديداً، نظراً للتحويلات الجوهرية التي يشهدها القطاع المصرفي السعودي ضمن إطار رؤية المملكة 2030، والتي تستدعي ممارسات متقدمة في إدارة المخاطر تواكب المعايير الدولية وتدعم النمو المستدام.

4.1.2 أهداف إدارة المخاطر

تتعدد الأهداف التي تسعى إدارة المخاطر إلى تحقيقها في المؤسسات المصرفية، وتتوزع هذه الأهداف بين ما هو وقائي يهدف إلى حماية المصرف من الخسائر المحتملة، وما هو تطويري يستهدف تعزيز قدرته على النمو والتوسع في بيئة تنافسية. وقد تباينت آراء الباحثين في تحديد هذه الأهداف، تبعاً لاختلاف المداخل النظرية والسياقات التطبيقية التي انطلق منها كل باحث.

ويرى طهراوي وبوخاري (٢٠٢٣) أن إدارة المخاطر المصرفية تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن استعراضها على النحو الآتي: أولاً، تحديد المخاطر التي يتعرض لها المصرف بصورة شاملة ومنهجية، بما يضمن عدم إغفال أي نوع من أنواع المخاطر المحتملة. ثانياً، قياس درجة تعرض المصرف لكل نوع من هذه المخاطر، استناداً إلى أدوات ومؤشرات كمية ونوعية ملائمة. ثالثاً، تقدير الخسائر المحتملة الناجمة عن تحقق هذه المخاطر، بما يُتيح للمصرف اتخاذ القرارات المناسبة بشأن تخصيص رأس المال والاحتياطات. رابعاً، وضع آليات للاستجابة للمخاطر تشمل التجنب والتخفيف والتحويل والقبول. خامساً، متابعة المخاطر بصورة مستمرة وتحديث منظومة إدارتها بما يتسق مع المتغيرات البيئية.

ويُحدد التميمي (٢٠٢٤) جملة من الأهداف التي تسعى إدارة المخاطر إلى تحقيقها في القطاع المصرفي، من أبرزها: أولاً، الحدّ من المخاطر المنتظمة التي تهدد القطاع المصرفي ككل، والتي تنشأ عن عوامل اقتصادية كلية يصعب التحكم فيها على مستوى المصرف الفردي. ثانياً، تعزيز قدرة المصرف على امتصاص الصدمات المالية والاقتصادية. ثالثاً، الإسهام في تحقيق الاستقرار المصرفي على المستوى الجزئي والكلي. رابعاً، توفير المعلومات اللازمة لصانعي القرار داخل المصرف وخارجه بشأن طبيعة المخاطر التي يواجهها وحجمها.

ويُضيف جوال وآخرون (٢٠٢٢) أبعادًا أخرى لأهداف إدارة المخاطر تتمثل في: أولاً، دعم دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي من خلال توفير معلومات دقيقة عن المخاطر التي تواجه المصارف. ثانياً، تعزيز فعالية أدوات الرقابة الإشرافية، ولا سيما في ظل التحول نحو التكنولوجيا الإشرافية (SupTech). ثالثاً، توفير بيانات يمكن توظيفها في تحسين السياسات النقدية والمالية على المستوى الكلي. رابعاً، الإسهام في بناء منظومة مالية أكثر مرونة وقدرة على مواجهة الأزمات.

ومن منظور المصارف الإسلامية، يرى ملاحيم (٢٠٢٥) أن أهداف إدارة المخاطر تتمثل في: أولاً، تحقيق التوازن بين السيولة والربحية على نحو يضمن استدامة المصرف. ثانياً، الإسهام في تحقيق الاستقرار النقدي من خلال إدارة فعّالة لمخاطر السيولة. ثالثاً، حماية أموال المودعين وأصحاب حسابات الاستثمار من المخاطر المختلفة. رابعاً، ضمان التزام المصرف بأحكام الشريعة الإسلامية في معاملاته. خامساً، تعزيز قدرة المصرف الإسلامي على المنافسة في الأسواق المالية المحلية والدولية.

ومن منظور استراتيجي يدمج بين إدارة المخاطر والاستقرار المؤسسي، يطرح Eyinade et al. (2025) جملة من الأهداف تتمحور حول: أولاً، حماية الأصول المؤسسية من التآكل الناجم عن المخاطر المالية. ثانياً، تعزيز قدرة المؤسسة على الاستجابة للتقلبات في الأسواق المالية. ثالثاً، دعم استدامة الأداء المالي للمؤسسة على المديين المتوسط والبعيد. رابعاً، تعزيز ثقة المستثمرين والمساهمين في المؤسسة. خامساً، الإسهام في تحقيق الاستقرار التنظيمي الشامل.

ويُضيف Falah (2025) أبعادًا أخرى لأهداف إدارة المخاطر المالية في سياق الأزمات الاقتصادية، تتمثل في: أولاً، تمكين المؤسسة من الحفاظ على استقرارها المالي خلال فترات الاضطراب الاقتصادي. ثانياً، توفير آليات للتنبؤ بالأزمات المحتملة والاستعداد لها مسبقاً. ثالثاً، تعزيز قدرة المؤسسة على إعادة هيكلة عملياتها استجابةً للأزمات. رابعاً، الإسهام في الحفاظ على ثقة أصحاب المصالح خلال فترات الأزمات.

ومن منظور حديث يربط بين إدارة المخاطر والتنبؤ المالي، يطرح Chyrak and Koziuk (2025) أهدافاً تتضمن: أولاً، دمج رؤى التنبؤ في عمليات إدارة المخاطر بما يُحوّلها من عملية تفاعلية إلى عملية استباقية. ثانياً، تحسين دقة تقدير المخاطر المستقبلية. ثالثاً، تعزيز قدرة المؤسسة على بناء سيناريوهات بديلة للتعامل مع المخاطر المحتملة. رابعاً، الإسهام في تحقيق الاستقرار المالي للشركات في ظل بيئة متغيرة.

ويُلخّص الباحث ما سبق بالقول إن أهداف إدارة المخاطر تتكامل فيما بينها لتُشكّل منظومة متناسقة تستهدف، في جوهرها، تحقيق التوازن بين السعي وراء الربحية والنمو من جهة، والحفاظ على سلامة المركز المالي للمصرف من جهة أخرى. وفي السياق التطبيقي لمصرف الإنماء، تكتسب هذه الأهداف أهمية مضاعفة في ضوء التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي السعودي، بما يستدعي تبني منظومة متطورة لإدارة المخاطر تستوعب هذه الأهداف وتعمل على تحقيقها بصورة متكاملة.

5.1.2 أبعاد إدارة المخاطر

تم تحديد أبعاد إدارة المخاطر في الدراسة الحالية بناءً على ما طرحته دراسة Eyinade et al. (2025) ودراسة Kazbekova et al. (2022)، باعتبارهما من الدراسات الحديثة التي تناولت إدارة المخاطر في القطاع المصرفي من منظور متكامل، وقدمتا تصنيفاً واضحاً لأبعاد إدارة المخاطر يتسق مع طبيعة الدراسة الحالية وسياقها التطبيقي في مصرف الإنماء. وقد تم اعتماد أربعة أبعاد رئيسية تشمل: إدارة مخاطر الائتمان، وإدارة مخاطر السيولة، وإدارة مخاطر السوق، وإدارة المخاطر التشغيلية، وذلك على النحو الذي يتم تفصيله فيما يلي.

البُعد الأول: إدارة مخاطر الائتمان

تُمثّل إدارة مخاطر الائتمان أحد الأبعاد المحورية في منظومة إدارة المخاطر المصرفية، نظراً لأن النشاط الائتماني يُشكّل الركيزة الأساسية لعمل المصارف ومصدراً رئيسياً لإيراداتها. وتنشأ مخاطر الائتمان عن احتمال إخفاق العميل في الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المصرف في المواعيد المحددة، وفقاً للشروط المتفق عليها، الأمر الذي قد يُعرّض المصرف لخسائر مالية مباشرة.

ويوضح جعفر وبدروني (٢٠٢٢) أن إدارة مخاطر الائتمان تنطوي على جملة من السياسات والإجراءات التي تستهدف الحدّ من احتمالات التعثر الائتماني، وتشمل: تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء قبل منح التمويل، ووضع حدود ائتمانية ملائمة، ومتابعة العملاء بعد منح التمويل، فضلاً عن بناء محفظة ائتمانية متنوعة تُقلّل من التركيز في قطاعات أو عملاء بعينهم. كما تستلزم إدارة مخاطر الائتمان توافر منظومة معلوماتية متطورة تُمكن المصرف من جمع البيانات اللازمة عن العملاء وتحليلها بصورة دقيقة.

ويُضاف إلى ذلك ما يطرحه عيد ولاشين (٢٠٢٥) من أن إدارة مخاطر الائتمان تتطلب موازنة دقيقة بين السعي لتحقيق إيرادات من النشاط الائتماني والحرص على الحفاظ على جودة المحفظة الائتمانية، وهو

ما يستدعي تبني سياسات تسعير تأخذ في الاعتبار درجة المخاطر المرتبطة بكل عميل أو قطاع. كما تستلزم هذه الإدارة بناء كوادر متخصصة قادرة على تقييم المخاطر الائتمانية بصورة دقيقة، فضلاً عن توافر منظومة رقابية فعّالة لمتابعة الالتزام بالسياسات الائتمانية المعتمدة.

وفي سياق متصل، تستدعي إدارة مخاطر الائتمان توافر منظومة إنذار مبكر تُمكن المصرف من رصد المؤشرات الدالة على احتمال تعثر العملاء، واتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب. كما تتطلب تبني معايير دولية في تصنيف القروض وتكوين المخصصات، بما يتسق مع متطلبات السلطات الرقابية ومعايير لجنة بازل للرقابة المصرفية.

البُعد الثاني: إدارة مخاطر السيولة

تحتل إدارة مخاطر السيولة موقعاً متقدماً في منظومة إدارة المخاطر المصرفية، نظراً للأثر المباشر الذي تُحدثه السيولة على قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة. وتتشأ مخاطر السيولة عن عدم قدرة المصرف على توفير الأموال اللازمة لمواجهة الالتزامات المستحقة، سواء كانت ناتجة عن سحبوات الودائع أو استحقاق الالتزامات أو طلبات التمويل الجديدة.

ويُسهّم ملاحيم (٢٠٢٥) في توضيح طبيعة إدارة مخاطر السيولة في المصارف، مؤكداً أنها تستهدف تحقيق التوازن بين الحاجة إلى توفير سيولة كافية للوفاء بالتزامات من جهة، والحرص على عدم الاحتفاظ بسيولة فائضة قد تؤثر سلباً على ربحية المصرف من جهة أخرى. وتتطلب هذه الإدارة تبني منظومة متكاملة من السياسات والإجراءات تشمل: التنبؤ بالتدفقات النقدية، ووضع حدود لنسب السيولة، وتنويع مصادر التمويل، وبناء احتياطات سيولة كافية لمواجهة الأزمات.

ومن جهة أخرى، يُشير شعير وآخرون (٢٠٢٥) إلى أن إدارة مخاطر السيولة تستلزم متابعة دقيقة لهيكل الأصول والخصوم في المصرف، بما يضمن تحقيق التوافق بين آجال الاستحقاق على جانبي الميزانية. كما تتطلب توافر آليات لقياس مخاطر السيولة باستخدام مؤشرات كمية ملائمة، من بينها نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر، وفقاً لمتطلبات إطار بازل. III

وتتطلب إدارة مخاطر السيولة كذلك بناء سيناريوهات لاختبار قدرة المصرف على مواجهة أزمات السيولة المحتملة، سواء كانت ناجمة عن عوامل داخلية تتعلق بالمصرف ذاته، أم عن عوامل خارجية تتصل بالبيئة الاقتصادية والمالية المحيطة به. كما تستلزم وضع خطط طوارئ للسيولة تتضمن آليات

واضحة للتعامل مع مختلف السيناريوهات المحتملة، بما يضمن استمرارية عمل المصرف في الظروف الاستثنائية.

البُعد الثالث: إدارة مخاطر السوق

تكتسب إدارة مخاطر السوق أهمية متنامية في ظل تزايد ارتباط المصارف بالأسواق المالية وتعدّد أدواتها الاستثمارية. وتتشأ مخاطر السوق عن التقلبات في الأسعار والمعدلات السائدة في الأسواق المالية، بما يشمل تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية والسلع، وما قد ينتج عنها من تأثيرات على قيمة المراكز التي يحتفظ بها المصرف.

ويُقدّم بوجمعة (٢٠٢٣) منظوراً لإدارة مخاطر السوق يستند إلى توظيف الابتكارات المالية في الحدّ من التقلبات السوقية وتعزيز قدرة المصرف على مواجهتها. وتتطلب إدارة مخاطر السوق توافر منظومة من الأدوات الكمية لقياس درجة تعرض المصرف لمختلف أنواع المخاطر السوقية، من بينها نماذج القيمة المعرضة للمخاطر، واختبارات الضغط، وتحليل الحساسية. كما تستلزم تبني استراتيجيات للتحوط من مخاطر السوق باستخدام الأدوات المالية المشتقة المتاحة، بما يتسق مع طبيعة نشاط المصرف ودرجة تحمله للمخاطر.

ويُسهّم أحمد (٢٠٢٢) في توضيح الإطار الذي تعمل فيه إدارة مخاطر السوق، مشيراً إلى أن التحرر المالي والاندماج المتزايد للأسواق المالية يُضاعفان من تعقيد مخاطر السوق ويستدعيان تبني منظومات متطورة لإدارتها. وتتطلب هذه الإدارة بناء كوادرات متخصصة في الأسواق المالية والأدوات الاستثمارية، فضلاً عن توافر بنية تكنولوجية متقدمة تُمكن من المتابعة المستمرة للأسعار والمعدلات السوقية وإجراء التحليلات اللازمة.

كما تستدعي إدارة مخاطر السوق تبني حدود واضحة للمراكز التي يمكن للمصرف الاحتفاظ بها، سواء على صعيد الأدوات الاستثمارية أو العملات الأجنبية أو الأدوات المالية الأخرى. وتتطلب كذلك متابعة دقيقة للاتجاهات الاقتصادية الكلية وتحليلها بصورة تُمكن المصرف من توقع التحولات المحتملة في السوق والاستعداد لها مسبقاً.

البُعد الرابع: إدارة المخاطر التشغيلية

تُمثّل إدارة المخاطر التشغيلية أحد الأبعاد التي تنامي الاهتمام بها في السنوات الأخيرة، نظرًا للتطور المتسارع في العمليات المصرفية وتزايد الاعتماد على التكنولوجيا في تقديم الخدمات. وتنشأ المخاطر التشغيلية عن الإخفاقات في الأنظمة الداخلية أو العمليات أو الموارد البشرية، أو عن أحداث خارجية تؤثر على سير العمل في المصرف.

ويُوضح إلياس وبن عمارة (٢٠٢٣) أن إدارة المخاطر التشغيلية تستلزم بناء منظومة متكاملة للرقابة الداخلية تُمكن المصرف من رصد الإخفاقات المحتملة في العمليات والإجراءات، واتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب. وتتطلب هذه الإدارة توافر سياسات وإجراءات واضحة لمختلف العمليات المصرفية، فضلاً عن تطبيق مبدأ الفصل بين المهام ووجود آليات للمراجعة المزدوجة على العمليات الحساسة.

ويُضيف سلي والسهورودي (٢٠٢٥) أن إدارة المخاطر التشغيلية في السياق المعاصر باتت تستوعب بُعداً جديداً يتمثّل في إدارة مخاطر الأمن السيبراني، نظرًا لتزايد اعتماد المصارف على الأنظمة الإلكترونية في تقديم خدماتها. وتستلزم هذه الإدارة بناء منظومة متطورة لحماية البنية التحتية التكنولوجية للمصرف من الهجمات السيبرانية، فضلاً عن توافر خطط لاستمرارية الأعمال تُمكن المصرف من مواجهة الأعطال التقنية والكوارث.

وفي السياق ذاته، يطرح (Jameaba 2024) رؤية تستحضر التحديات التي تُفرزها الرقمنة والتقنيات الناشئة على إدارة المخاطر التشغيلية، مؤكداً أن المصارف باتت ملزمة بتطوير منظوماتها التشغيلية لتستوعب هذه التحولات وتديرها بصورة فعّالة. وتتطلب إدارة المخاطر التشغيلية كذلك الاستثمار في تدريب الكوادر البشرية وتطوير قدراتها، فضلاً عن بناء ثقافة مؤسسية تُعزّز الوعي بالمخاطر التشغيلية وأساليب التعامل معها.

6.1.2 استراتيجيات إدارة المخاطر

تتعدد الاستراتيجيات التي تتبناها المصارف في إدارة المخاطر، وتختلف هذه الاستراتيجيات تبعاً لطبيعة المخاطر التي يواجهها المصرف ودرجة تحمله لها وأهدافه الاستراتيجية. ويمكن تصنيف هذه الاستراتيجيات إلى عدة فئات رئيسية تتكامل فيما بينها لتُشكّل منظومة متكاملة لإدارة المخاطر.

تُعدّ استراتيجية تجنّب المخاطر من أبسط الاستراتيجيات التي يمكن للمصرف تبنيها، إذ تقوم على الامتناع عن الدخول في الأنشطة أو المعاملات التي تنطوي على درجة عالية من المخاطر. غير أن هذه الاستراتيجية، على بساطتها، تنطوي على تكلفة الفرصة البديلة المتمثلة في تفويت إيرادات محتملة، الأمر الذي يستدعي توظيفها بحذر وضمن إطار استراتيجي واضح.

أما استراتيجية تخفيف المخاطر، فتقوم على اتخاذ إجراءات تستهدف الحدّ من احتمالات تحقّق المخاطر أو تقليل آثارها في حال تحقّقها. ويشير (Zan (2024 إلى أن استراتيجيات تخفيف المخاطر تتسم بتنوّعها وتعدّد أدواتها، وتشمل: تنويع المحفظة الاستثمارية، وتطبيق سياسات الرقابة الداخلية، وتطوير منظومات المعلومات، وبناء قدرات الكوادر البشرية. وتتسم هذه الاستراتيجية بكونها الأكثر شيوعاً في الممارسة المصرفية، نظراً لمرونتها وقدرتها على التكيف مع مختلف أنواع المخاطر.

وتمثّل استراتيجية تحويل المخاطر بُعداً آخر من أبعاد منظومة إدارة المخاطر، إذ تقوم على نقل المخاطر إلى جهات أخرى تتولّى تحملها مقابل عائد محدد. ويُسهّم جداه ولزول (٢٠٢٢) في توضيح دور شركات التأمين في هذا الإطار، مؤكّدين أنها تمثّل آلية مهمة لتحويل المخاطر من المصارف وضمان استقرارها المالي. كما تشمل استراتيجية التحويل توظيف الأدوات المالية المشتقة في التحوّط من مخاطر السوق، فضلاً عن تبني ترتيبات تشاركية في المخاطر مع مصارف أخرى.

أما استراتيجية قبول المخاطر، فتقوم على تحمّل المخاطر مع رصد المخصصات والاحتياطات الكافية لمواجهة آثارها المحتملة. وتُلجأ المصارف إلى هذه الاستراتيجية في حال كانت تكلفة تجنّب المخاطر أو تخفيفها أو تحويلها تفوق العائد المتوقع من النشاط، أو حين تكون المخاطر بطبيعتها غير قابلة للتجنّب أو التحويل.

ومن منظور حديث يدمج بين إدارة المخاطر والتقنيات المتقدمة، يطرح (Wong et al. (2024 استراتيجيات مستحدثة تقوم على توظيف الذكاء الاصطناعي والتعلم العميق في إدارة المخاطر، بما يُمكن المصارف من تحليل كميات هائلة من البيانات بصورة آنية واتخاذ قرارات أكثر دقة بشأن المخاطر. كما يُسهّم (Alhinai et al. (2024 في توضيح دور ذكاء الأعمال في تطوير استراتيجيات إدارة المخاطر، مؤكّداً أن توظيف هذه الأدوات يُحوّل إدارة المخاطر من عملية تفاعلية إلى عملية استباقية مدفوعة بالبيانات.

وفي سياق متصل، تطرح (Settembre-Blundo et al. (2021) رؤية حول استراتيجيات إدارة المخاطر تقوم على المرونة التنظيمية والقدرة على التكيف مع الأزمات، مؤكدة أن المؤسسات بحاجة إلى تبني استراتيجيات مرنة تستوعب طبيعة البيئة المعاصرة المتسمة بعدم اليقين. ويُضيف Landi et al. (2022) بُعدًا مهمًا لاستراتيجيات إدارة المخاطر يتمثل في دمج معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة في منظومة إدارة المخاطر، بما يُحوّلها إلى منظومة شاملة تستوعب الأبعاد المتعددة للمخاطر المعاصرة.

ومن منظور تطبيقي، يُشير (Khalatur et al. (2021) إلى أن استراتيجيات إدارة المخاطر في ظروف عالم ال-VUCA تستدعي قدرًا عاليًا من المرونة وسرعة الاستجابة، بما يستلزم بناء نماذج تحليلية متطورة تُمكن المصارف من رصد المتغيرات البيئية والاستجابة لها بصورة فعّالة. وتتكامل هذه الاستراتيجيات لتُشكّل منظومة متكاملة تستوعب الأبعاد المختلفة لإدارة المخاطر، وتُمكن المصرف من تحقيق أهدافه في بيئة معقدة ومتغيرة.

■ التحول الرقمي وانعكاساته على ممارسات إدارة المخاطر

شهدت ممارسات إدارة المخاطر في المصارف تحولًا جوهريًا في ضوء التوسع المتسارع في تبني التقنيات الرقمية، الأمر الذي أفرز فرصًا وتحديات في آنٍ معًا. ويتناول (Jameaba (2024) هذا التحول من زاوية تأثير التقنيات الناشئة على الاستقرار المالي، مع التركيز على ضرورة تطوير منظومات إدارة المخاطر لتستوعب الأبعاد الجديدة للمخاطر الرقمية. ويكمل ذلك ما طرحه (Wong et al. (2024) من حيث توظيف الذكاء الاصطناعي والتعلم العميق في تعزيز قدرة المؤسسات على رصد المخاطر بصورة استباقية، بما يُحوّل إدارة المخاطر إلى عملية مدفوعة بالبيانات تتسم بالدقة والآنية.

■ الحوكمة المصرفية بوصفها إطارًا مؤسسيًا لإدارة المخاطر

تُمثل الحوكمة المصرفية الإطار المؤسسي الذي تعمل ضمنه منظومة إدارة المخاطر، إذ تُحدد الأدوار والمسؤوليات وتُرسّي معايير المساءلة والشفافية. ويتناول لوالبية ونبو (٢٠٢١) دور حوكمة المؤسسات المصرفية في إدارة المخاطر من منظور يربط بين فعالية منظومة الحوكمة وكفاءة إدارة المخاطر. ويُضيف بولقمح ولبصايرة (٢٠٢٢) بُعدًا متعلقًا بالحوكمة في المصارف الإسلامية، مع التركيز على دورها في دعم كفاءة إدارة المخاطر في هذا النوع من المصارف. كما يطرح طهراوي وبوخاري (٢٠٢٣) منظورًا تحليليًا

لدور الحوكمة المالية في إدارة المخاطر المصرفية، مع التركيز على البنوك في سياق محدد. وتسعى هذه العناوين مجتمعةً إلى توضيح العلاقة بين الحوكمة وإدارة المخاطر بوصفها علاقة تكاملية تتغذى على بعضها البعض.

■ التدقيق الداخلي ودوره في تعزيز منظومة إدارة المخاطر

يُشكّل التدقيق الداخلي ركيزة أساسية في منظومة إدارة المخاطر، إذ يوفر تقييماً مستقلاً لفعالية الضوابط الداخلية وكفاءة إجراءات إدارة المخاطر. ويُسهم إلياس وبن عمارة (٢٠٢٣) في توضيح هذا الدور من خلال دراسة حالة عينة من المؤسسات، مع التركيز على المنظور التطبيقي. ويكمل عزوز وآخرون (٢٠٢٢) هذا الطرح بمنظور يركّز على دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر المؤسسة من خلال دراسة حالة لشركة تأمين، بما يُتيح فهماً أعمق للممارسات التطبيقية للتدقيق الداخلي في سياقات مختلفة.

■ إدارة المخاطر في ظل بيئة الأعمال المتسمة بعدم اليقين

تستدعي بيئة الأعمال المعاصرة المتسمة بعدم اليقين تطوير أطر متقدمة لإدارة المخاطر تتسم بالمرونة والقدرة على التكيف. ويتناول Khalatur et al. (2021) هذا التحدي من خلال طرح نموذج لتحليل الاستقرار المالي للمصارف في ظروف عالم ال-VUCA، بما يُتيح فهماً لطبيعة المخاطر في هذه البيئة. ويكمل ذلك ما تطرحه Settembre-Blundo et al. (2021) من تصور يربط بين المرونة والقدرة على التكيف في اتخاذ القرارات المؤسسية، بما يُسهم في بناء منظومة مستدامة لإدارة المخاطر. كما يُسهم Chyrak and Koziuk (2025) في إثراء هذا المحور من خلال طرحهما لدمج رؤى التنبؤ في عمليات إدارة المخاطر، بما يُحوّلها إلى عملية استباقية تستند إلى بيانات مستقبلية.

المبحث الثاني: الاستقرار المالي

1.2.2 تمهيد

يحتل الاستقرار المالي مكانة محورية ضمن أولويات السياسات الاقتصادية والمالية في معظم دول العالم، وذلك في ضوء الدور الجوهري الذي يؤديه القطاع المالي في دعم النشاط الاقتصادي وتعزيز فرص النمو المستدام. وقد كشفت الأزمات المالية المتعاقبة، ولا سيما الأزمة المالية العالمية في عام 2008 وما تلاها من اضطرابات اقتصادية وصحية، عن مدى هشاشة المنظومات المالية أمام الصدمات، وأبرزت الحاجة الملحة إلى تطوير منظومات متكاملة لرصد الاستقرار المالي وقياسه وتعزيزه على المستويين الجزئي والكلي. وفي ضوء ذلك، تنامي الاهتمام البحثي بمفهوم الاستقرار المالي وتعمق التناول الأكاديمي لأبعاده ومحدداته والاستراتيجيات الكفيلة بدعمه، بما يستجيب للتحويلات المتسارعة التي يشهدها القطاع المالي على المستويين الإقليمي والدولي.

ويكتسب الاستقرار المالي في القطاع المصرفي السعودي أهمية مضاعفة في ظل التحويلات الجوهريّة التي يشهدها الاقتصاد السعودي ضمن إطار رؤية المملكة 2030، والتي تستهدف تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي. ويُمثّل الاستقرار المالي للمصارف العاملة في المملكة، ومن بينها مصرف الإنماء، ركيزة أساسية لتحقيق هذه التحويلات، إذ تُسهم المنظومة المصرفية المستقرة في توفير التمويل اللازم لمشاريع التنمية وتعزيز ثقة المستثمرين المحليين والأجانب في الاقتصاد الوطني.

ويسعى هذا المبحث إلى بناء تصور نظري متكامل حول مفهوم الاستقرار المالي وأهميته وأهدافه وأبعاده والاستراتيجيات الكفيلة بتعزيزه، بما يُمكن من تأسيس أرضية معرفية متينة تنطلق منها الدراسة الميدانية لاحقاً في تحليل العلاقة بين إدارة المخاطر بأبعادها المختلفة والاستقرار المالي في مصرف الإنماء.

2.2.2 مفهوم الاستقرار المالي

تتعدد التعريفات التي قدّمها الباحثون لمفهوم الاستقرار المالي تبعاً لاختلاف المداخل النظرية ومستويات التحليل التي انطلق منها كل باحث، وما إذا كان التحليل يتم على المستوى الجزئي للمؤسسة المالية أم على المستوى الكلي للنظام المالي. غير أن هذه التعريفات تلتقي عند جوهر مشترك يتمثّل في قدرة النظام المالي

أو المؤسسة المالية على أداء وظائفها بكفاءة وفاعلية، ومواجهة الصدمات والاضطرابات دون أن يطرأ على عملها خلل جوهري.

ومن المنظور المصرفي الذي يركّز على مستوى المؤسسة الفردية، يطرح بوجمعة (2023) تعريفاً للاستقرار المالي يستند إلى قدرة المصرف على الحفاظ على ملاءته المالية والوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة، حتى في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، وذلك من خلال توظيف نموذج Z-Score الذي يُقدّم مؤشراً كمياً لقياس درجة الاستقرار المالي. ويتقاطع هذا التصور مع ما يطرحه شعير وآخرون (2025) من تعريف للاستقرار المالي بوصفه القدرة المتواصلة للمؤسسة المالية على الاحتفاظ بمستويات ملائمة من رأس المال والربحية تُمكنها من امتصاص الخسائر المحتملة والاستمرار في تقديم خدماتها على نحو طبيعي.

ومن منظور يربط بين الاستقرار المالي والبيئة الاقتصادية الكلية، يطرح أحمد (2022) تعريفاً للاستقرار المالي يقوم على قدرة المنظومة المالية للدولة على أداء وظائفها الأساسية في تعبئة المدخرات وتخصيص الموارد وإدارة المخاطر، بصورة تدعم النمو الاقتصادي وتحقق التنمية المستدامة. ويكمل هذا الطرح ما يقّمه جوال وآخرون (2022) من تعريف يُبرز الدور المحوري للبنوك المركزية بوصفها الجهة المسؤولة عن صون الاستقرار المالي، من خلال توظيف أدوات السياسة النقدية والرقابة الإشرافية، فضلاً عن تبني التكنولوجيا الإشرافية بوصفها أداة معاصرة لتعزيز فعالية الرقابة.

ومن زاوية تركز على البُعد المصرفي، يُعرّف التميمي (2024) الاستقرار المصرفي بأنه الحالة التي تتسم بها المنظومة المصرفية بالقدرة على مقاومة الصدمات والاستمرار في تقديم خدماتها الوسيطة بين المدخرين والمستثمرين بكفاءة، حتى في ظل تحقّق المخاطر المنتظمة التي قد تواجه القطاع. وفي السياق ذاته، يقّم سلي والسهورودي (2025) تعريفاً للاستقرار المصرفي التجميعي يربطه بقدرة المنظومة المصرفية ككل على الصمود أمام التهديدات السيبرانية وما تحمله من مخاطر تُهدد سلامة البنية التحتية المالية.

ومن منظور يتعامل مع الاستقرار النقدي بوصفه أحد أبعاد الاستقرار المالي، يطرح ملاحيم (2025) تعريفاً يربط الاستقرار النقدي بقدرة المنظومة المصرفية على إدارة السيولة بصورة فعّالة، بما يضمن التوازن بين عرض النقد والطلب عليه ويحافظ على القوة الشرائية للعملة الوطنية. ويُسهّم هذا الطرح في تأكيد الترابط بين أبعاد الاستقرار المختلفة، إذ يتقاطع الاستقرار النقدي مع الاستقرار المالي ويُغذي كلّ منهما الآخر.

وفي إطار التعريفات التي تستوعب الأبعاد المتعددة للاستقرار المالي على مستوى المؤسسة، يطرح Kazbekova et al. (2022) تعريفاً للاستقرار المالي للمصارف يقوم على ثلاثة محاور متكاملة: كفاية رأس المال، وجودة الأصول، والربحية المستدامة، بما يُتيح للمصرف الاستمرار في أداء وظائفه على المديين المتوسط والبعيد. ويُكمل ذلك ما يقدمه Falah (2025) من تعريف يربط الاستقرار المالي بالقدرة المؤسسية على الحفاظ على المسار التشغيلي والاستثماري خلال فترات الأزمات الاقتصادية، وعلى استعادة التوازن بعد انقضاء تلك الأزمات.

ومن منظور حديث يدمج بين الاستقرار المالي والاستراتيجيات المتكاملة، يطرح Zan (2024) تعريفاً للاستقرار المالي يستند إلى التكامل بين منظومة إدارة المخاطر والاستراتيجيات المالية، بحيث يُمثل الاستقرار المالي محصلة لتلك التفاعلات وانعكاساً لكفاءة المؤسسة في إدارة مواردها ومخاطرها. كما يُسهم Eyinade et al. (2025) في إثراء هذا المفهوم من خلال تعريفهم للاستقرار التنظيمي الذي يشمل البُعد المالي بوصفه أحد أهم مكوناته، ويرتبط بقدرة المؤسسة على الحفاظ على ثباتها في مواجهة المتغيرات البيئية.

ومن منظور يستحضر التحديات المعاصرة، يطرح Khalatur et al. (2021) تعريفاً للاستقرار المالي للمصارف في ظروف عالم ال VUCA-يقيم على القدرة الديناميكية للمصرف على التكيف مع المتغيرات البيئية المتسارعة دون أن يفقد قدرته على أداء وظائفه الجوهرية. ويُكمل ذلك ما يطرحه Jameaba (2024) من تعريف يستحضر تأثير التقنيات الناشئة والرقمنة على الاستقرار المالي، مؤكداً أن الاستقرار المالي في السياق المعاصر بات يستوعب أبعاداً جديدة مرتبطة بسلامة البنية التحتية الرقمية وحماية البيانات.

ومن منظور يربط بين الاستقرار المالي والمسؤولية الاجتماعية، يطرح Ramzan et al. (2021) تعريفاً للاستقرار المالي يستوعب البُعد الاجتماعي والاقتصادي معاً، إذ ينظر إلى الاستقرار المالي للمصارف بوصفه نتاجاً لتفاعلات معقدة بين الأداء المالي والمسؤولية الاجتماعية والشمول المالي. ويُسهم هذا الطرح في توسيع مفهوم الاستقرار المالي ليشمل أبعاداً غير مالية تنعكس على الأداء المالي للمصرف بصورة غير مباشرة.

ويرى الباحث من خلال استعراض هذه التعريفات أن الاستقرار المالي يمكن تعريفه إجرائياً بأنه: «الحالة التي تتسم بها المؤسسة المصرفية بالقدرة المتواصلة على أداء وظائفها الجوهرية بكفاءة، والوفاء بالتزاماتها في المواعيد المحددة، والحفاظ على مستويات ملائمة من رأس المال والسيولة والربحية، فضلاً عن قدرتها

على امتصاص الصدمات الداخلية والخارجية والتكيف مع المتغيرات البيئية، بما يضمن استمرارها وتعزيز ثقة أصحاب المصالح بها». ويتسم هذا التعريف بكونه يستوعب الأبعاد المتعددة للاستقرار المالي ويربط بينها وبين الهدف النهائي المتمثل في استدامة المؤسسة المصرفية وضمان فاعليتها، وهو ما يتسق مع طبيعة الدراسة الحالية وسياقها التطبيقي في مصرف الإنماء.

3.2.2 أهمية الاستقرار المالي

تتبع أهمية الاستقرار المالي من الدور المحوري الذي يؤديه في دعم النشاط الاقتصادي وتعزيز فرص النمو والتنمية، فضلاً عن إسهامه في حماية مدخرات الأفراد وثرواتهم وتوفير بيئة آمنة للاستثمار. وقد تزايد الاهتمام بهذه الأهمية في أعقاب الأزمات المالية المتتالية التي كشفت عن التكلفة الباهظة لانحيار الاستقرار المالي على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، وأبرزت الحاجة إلى تبني سياسات وآليات متطورة لصون هذا الاستقرار.

ويشير أحمد (2022) إلى أن أهمية الاستقرار المالي تتجلى في عدة جوانب جوهرية يمكن إجمالها على النحو الآتي: أولاً، إسهام الاستقرار المالي في تعزيز التنمية المالية والاقتصادية للدولة، إذ تُمثّل المنظومة المالية المستقرة قناة فعّالة لتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة. ثانياً، تمكين الدولة من مواجهة الصدمات الاقتصادية الخارجية والاستجابة لها بصورة مرنة وفعّالة. ثالثاً، توفير بيئة ملائمة لتنفيذ السياسات النقدية والمالية وضمان فاعلية أدواتها. رابعاً، الإسهام في تحقيق التحرر المالي بصورة منضبطة لا تُهدد استقرار المنظومة المالية. خامساً، تعزيز ثقة الفاعلين الاقتصاديين في المنظومة المالية وتشجيعهم على الانخراط فيها.

ويرى التميمي (2024) أن أهمية الاستقرار المصرفي تتضح بصورة خاصة في ضوء الترابط المتزايد بين المؤسسات المصرفية وتشابك علاقاتها، وتتمثل هذه الأهمية في: أولاً، الحدّ من احتمالية انتقال المخاطر المنتظمة بين المؤسسات المصرفية وتفادي حدوث عدوى مالية. ثانياً، حماية المنظومة المصرفية من الانهيارات المتسلسلة التي قد تنشأ عن إخفاق أحد المصارف الكبرى. ثالثاً، الإسهام في تعزيز قدرة القطاع المصرفي على مواجهة المخاطر الكلية المرتبطة بالبيئة الاقتصادية. رابعاً، توفير الحماية للمودعين والمستثمرين من خسارة أموالهم في حال تحقّق المخاطر.

ويُضيف جداه ولزول (2022) أن أهمية الاستقرار المالي تتعدى الإطار المصرفي لتشمل قطاعات مالية أخرى، ولا سيما قطاع التأمين، وتتمثل هذه الأهمية في: أولاً، الإسهام في توفير شبكة أمان للأفراد والمؤسسات تحميهم من الخسائر المحتملة. ثانياً، تعزيز قدرة الاقتصاد على استيعاب الصدمات وتوزيع المخاطر بصورة فعّالة. ثالثاً، توفير مصادر تمويل بعيدة المدى تُسهم في دعم الاستثمارات الاستراتيجية. رابعاً، الإسهام في تعزيز الاستقرار المالي للدول العربية من خلال بناء قطاع تأميني قوي.

ومن منظور الاستقرار النقدي، يؤكد ملاحيم (2025) أن أهمية الاستقرار المالي تتجلى في إسهامه في تحقيق الاستقرار النقدي وما يترتب على ذلك من فوائد، تتضمن: أولاً، الحفاظ على القوة الشرائية للعملة الوطنية وحماية الأفراد من تآكل مدخراتهم. ثانياً، توفير بيئة ملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية بعيدة المدى. ثالثاً، تعزيز ثقة المتعاملين الاقتصاديين في المنظومة المالية. رابعاً، دعم فعالية أدوات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها.

ويُسهّم جوال وآخرون (2022) في توضيح أبعاد إضافية لأهمية الاستقرار المالي من منظور البنوك المركزية، تشمل: أولاً، تمكين البنوك المركزية من أداء وظائفها الإشرافية على القطاع المصرفي بفاعلية. ثانياً، توفير بيئة ملائمة لتطبيق التكنولوجيا الإشرافية بصورة تُعزز كفاءة الرقابة. ثالثاً، الإسهام في الكشف المبكر عن المخاطر المحتملة واتخاذ الإجراءات الاستباقية لمواجهتها. رابعاً، دعم التكامل بين السياسات النقدية والمالية والرقابية لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية.

ومن منظور تنافسي، يرى عيد ولاشين (2025) أن أهمية الاستقرار المالي تتضح في انعكاساته الإيجابية على المصارف ذاتها، وتتمثل في: أولاً، تعزيز الحصة السوقية للمصرف عبر بناء سمعة قوية تجذب المزيد من العملاء. ثانياً، تمكين المصرف من الوصول إلى مصادر تمويل بكلفة أقل، نظراً لانخفاض درجة المخاطر المرتبطة به. ثالثاً، توسيع نطاق الخدمات والمنتجات التي يمكن للمصرف تقديمها. رابعاً، تعزيز قدرة المصرف على التوسع في الأسواق الجديدة. خامساً، الإسهام في تحقيق نمو مستدام لربحية المصرف على المدى البعيد.

ومن منظور دولي يستحضر أبعاد الاستدامة، يطرح Landi et al. (2022) أن أهمية الاستقرار المالي تتجلى في دعم قدرة المؤسسات على تبني ممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكومية، وتتمثل هذه الأهمية في: أولاً، توفير الموارد المالية اللازمة للاستثمار في المشاريع المستدامة. ثانياً، تعزيز قدرة

المؤسسات على إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية. ثالثاً، الإسهام في بناء سمعة المؤسسة لدى المستثمرين المهتمين بالاستدامة. رابعاً، دعم انتقال الاقتصاد نحو نموذج أكثر استدامة.

ومن منظور يربط بين الاستقرار المالي والاستجابة للأزمات، يطرح (Falah 2025) أن أهمية الاستقرار المالي تتضح بصورة خاصة في فترات الأزمات الاقتصادية، إذ يُمثّل: أولاً، خط الدفاع الأول الذي يُمكن المؤسسات من تجاوز الأزمات بأقل قدر ممكن من الخسائر. ثانياً، آلية لاستعادة التوازن المؤسسي بعد انقضاء الأزمات. ثالثاً، عاملاً لتعزيز ثقة أصحاب المصالح في المؤسسة خلال الأزمات. رابعاً، أداة لحماية الاستثمارات الاستراتيجية للمؤسسة من التآكل خلال فترات الاضطراب.

ويرى الباحث في ضوء ما سبق أن أهمية الاستقرار المالي تتعدد بتعدد المستويات التي يُنظر منها إليه، وتتراوح بين المستوى الجزئي للمؤسسة المالية والمستوى الكلي للاقتصاد ككل، غير أنها تلقت عند جوهر مشترك يتمثل في كون الاستقرار المالي ركيزة أساسية لاستدامة النمو الاقتصادي وحماية مصالح الفاعلين الاقتصاديين. وتزداد هذه الأهمية في السياق السعودي وفي مصرف الإنماء تحديداً، نظراً للدور المحوري الذي يؤديه القطاع المصرفي في دعم تحولات رؤية المملكة 2030 وتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق التنوع المنشود في مصادر الدخل.

4.2.2 أهداف الاستقرار المالي

تتعدد الأهداف التي يسعى الاستقرار المالي إلى تحقيقها، وتتوزع هذه الأهداف بين ما هو وقائي يستهدف حماية المنظومة المالية من الانهيارات والاضطرابات، وما هو تطويري يستهدف تعزيز قدرة هذه المنظومة على دعم النمو والتنمية. وقد تباينت آراء الباحثين في تحديد هذه الأهداف تبعاً لاختلاف المداخل النظرية والسياقات التطبيقية التي انطلقوا منها.

ويرى بوجمعة (2023) أن الاستقرار المالي يسعى في القطاع المصرفي إلى تحقيق جملة من الأهداف، يمكن استعراضها على النحو الآتي: أولاً، تعزيز قدرة المصارف على الاستمرار في تقديم خدماتها بصورة طبيعية حتى في ظل الظروف الاستثنائية. ثانياً، الحفاظ على ملاءة المصارف وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين والدائنين. ثالثاً، توظيف الابتكارات المالية على نحو يدعم الاستقرار المالي دون أن يُولّد مخاطر جديدة. رابعاً، توفير مؤشرات كمية موثوقة لقياس الاستقرار المالي، من بينها نموذج Z-Score

الذي يُعدّ من أكثر النماذج توظيفًا في هذا المجال. خامسًا، الإسهام في تعزيز قدرة المصارف الإسلامية على المنافسة في الأسواق المالية المحلية والدولية.

ويُضيف شعير وآخرون (2025) أبعادًا أخرى للأهداف التي يسعى الاستقرار المالي إلى تحقيقها، تتمثل في: أولاً، توفير أدوات قياس وتحليل دقيقة للاستقرار المالي تُمكن من رصد المؤشرات الدالة على درجته. ثانيًا، الإسهام في تطوير منهجيات حديثة لقياس الاستقرار المالي، من بينها نموذج Z-Score3 الذي يُمثّل تطويرًا للنماذج السابقة. ثالثًا، تمكين المصارف من تتبع تطور استقرارها المالي عبر الزمن وإجراء المقارنات اللازمة. رابعًا، توفير مؤشرات يمكن للسلطات الرقابية توظيفها في تقييم سلامة المنظومة المصرفية.

ويُسهّم التميمي (2024) في توضيح أهداف الاستقرار المصرفي من منظور المخاطر المنتظمة، إذ يرى أن هذه الأهداف تتمحور حول: أولاً، الحدّ من قابلية القطاع المصرفي للتأثر بالمخاطر المنتظمة الناجمة عن البيئة الاقتصادية الكلية. ثانيًا، تعزيز قدرة المصارف على التنسيق فيما بينها لمواجهة المخاطر المشتركة. ثالثًا، توفير آليات لرصد المخاطر المنتظمة في وقت مبكر واتخاذ الإجراءات الوقائية. رابعًا، الإسهام في تعزيز قدرة المنظومة المصرفية ككل على الصمود أمام الصدمات الكلية.

ومن منظور يربط بين الاستقرار المالي والحماية من المخاطر السيبرانية، يطرح سلي والسهورودي (2025) أهدافًا تتمحور حول: أولاً، حماية المنظومة المصرفية من المخاطر السيبرانية المتنامية. ثانيًا، تعزيز قدرة المصارف على الاستجابة السريعة للهجمات السيبرانية والحدّ من آثارها. ثالثًا، بناء منظومة دفاع متكاملة تشمل الأبعاد التقنية والبشرية والإجرائية. رابعًا، الإسهام في تحقيق الاستقرار المصرفي التجميعي من خلال تأمين البنية التحتية الرقمية للقطاع.

ومن منظور الاستقرار النقدي وعلاقته بالسيولة، يرى ملاحيم (2025) أن أهداف الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية تتضمن: أولاً، تحقيق التوازن بين متطلبات السيولة ومتطلبات الربحية. ثانيًا، الإسهام في تحقيق الاستقرار النقدي على مستوى الاقتصاد ككل. ثالثًا، توفير آليات لإدارة السيولة تتسق مع طبيعة المنتجات المصرفية الإسلامية. رابعًا، تعزيز قدرة المصرف الإسلامي على المنافسة والاستمرار في تقديم خدماته.

ومن منظور حديث يدمج بين الاستقرار المالي وإدارة المخاطر المنتظمة، يطرح حافظ وآخرون (2025) جملة من الأهداف تتضمن: أولاً، فهم الدور الوسيط الذي تؤديه المخاطر المنتظمة في العلاقة بين التكنولوجيا المالية والاستقرار المالي. ثانياً، تمكين المصارف من توظيف التكنولوجيا المالية بصورة تدعم استقرارها المالي. ثالثاً، توفير إطار تحليلي لتقييم أثر التحولات التقنية على الاستقرار المالي. رابعاً، الإسهام في تطوير سياسات تُوازن بين الاستفادة من التكنولوجيا المالية والحدّ من المخاطر المرتبطة بها.

ومن منظور دولي يستحضر العلاقة بين الاستقرار المالي والاستراتيجيات المتكاملة، يطرح Zan (2024) أهدافاً تتمحور حول: أولاً، تكامل استراتيجيات إدارة المخاطر مع منظومة الاستقرار المالي. ثانياً، تعزيز قدرة المؤسسات على مواجهة الصدمات المالية والاقتصادية. ثالثاً، توفير إطار شامل يستوعب الأبعاد المتعددة للاستقرار المالي. رابعاً، الإسهام في بناء منظومة مالية أكثر مرونة وقدرة على التكيف.

ومن منظور (Khalatur et al. (2021)، تتضمن أهداف الاستقرار المالي في ظروف عالم ال-VUCA: أولاً، تطوير نماذج تحليلية تستوعب طبيعة البيئة المعاصرة المتمسكة بالتقلب وعدم اليقين. ثانياً، تعزيز قدرة المصارف على رصد المتغيرات البيئية والاستجابة لها بفاعلية. ثالثاً، بناء منظومات إنذار مبكر تكشف عن التهديدات المحتملة للاستقرار المالي. رابعاً، الإسهام في تطوير سياسات مرنة تستوعب طبيعة المخاطر المعاصرة.

ويُلخّص الباحث ما سبق بالقول إن أهداف الاستقرار المالي تتكامل فيما بينها لتُشكّل منظومة متناسقة تستهدف، في جوهرها، الحفاظ على فاعلية المنظومة المالية في أداء وظائفها وتعزيز قدرتها على دعم النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وفي السياق التطبيقي لمصرف الإنماء، تكتسب هذه الأهداف أهمية مضاعفة في ضوء التحديات والفرص التي يفرزها التحول الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، بما يستدعي تبني منظومة متكاملة لتعزيز الاستقرار المالي تستوعب هذه الأهداف وتعمل على تحقيقها بصورة منسقة.

5.2.2 أبعاد الاستقرار المالي

تم تحديد أبعاد الاستقرار المالي في الدراسة الحالية بناءً على ما طرحته دراسة شعير وآخرون (2025) ودراسة (Kazbekova et al. (2022)، باعتبارهما من الدراسات التي قدّمت تصوراً متكاملاً لأبعاد الاستقرار المالي في القطاع المصرفي. ويُتناول الاستقرار المالي في الدراسة الحالية بوصفه متغيراً تابعاً

يُقاس من خلال عشر فقرات تستوعب أبعاده الجوهرية، ويمكن تصنيف هذه الأبعاد على النحو الذي يتم تفصيله فيما يلي.

البُعد الأول: كفاية رأس المال والملاءة المالية

يُمثّل بُعد كفاية رأس المال والملاءة المالية الركيزة الأساسية للاستقرار المالي في المؤسسات المصرفية، إذ يُعبّر عن قدرة المصرف على امتصاص الخسائر المحتملة والاستمرار في تقديم خدماتها دون اللجوء إلى أموال المودعين. ويستند هذا البُعد إلى نسبة كفاية رأس المال التي تُحددها معايير لجنة بازل، والتي تتضمن متطلبات لرأس المال الأساسي ورأس المال الإضافي تتناسب مع درجة المخاطر التي يتعرض لها المصرف.

ويُسهم بوجمعة (2023) في توضيح أهمية هذا البُعد، مشيرًا إلى أن نموذج Z-Score يستند في جوهره إلى نسبة رأس المال إلى الأصول بوصفها أحد المؤشرات الرئيسية للاستقرار المالي. وتتطلب إدارة هذا البُعد بناء منظومة متكاملة للتخطيط الرأسمالي تأخذ في الاعتبار التطورات المتوقعة في حجم نشاط المصرف ومستويات المخاطر التي قد يواجهها. كما تستدعي تبني سياسات واضحة لتوزيع الأرباح بحيث تضمن الاحتفاظ بقدر كافٍ من الأرباح لتعزيز رأس المال.

البُعد الثاني: جودة الأصول

يُعبّر بُعد جودة الأصول عن مدى سلامة المحفظة الائتمانية والاستثمارية للمصرف، ودرجة تعرضها للخسائر المحتملة. ويُمثّل هذا البُعد أحد المؤشرات الرئيسية لاستقرار المصرف على المدى البعيد، إذ تعكس جودة الأصول كفاءة المصرف في اختيار العملاء وإدارة محفظته الائتمانية وتوزيعها.

ويتناول جعفر وبدرني (2022) هذا البُعد من زاوية الحدّ من ظاهرة التعثر الائتماني وأثرها على جودة الأصول، مؤكدًا أن جودة الأصول تتأثر بصورة مباشرة بكفاءة إدارة المخاطر الائتمانية. وتتطلب إدارة هذا البُعد توافر منظومة متطورة لتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء، فضلًا عن المتابعة المستمرة للمحفظة الائتمانية ورصد المؤشرات الدالة على تدهور جودتها. كما تستلزم تكوين مخصصات كافية لمواجهة الخسائر المحتملة وفقًا لطبيعة كل أصل ودرجة مخاطره.

البُعد الثالث: السيولة والقدرة على الوفاء بالالتزامات

يُمثّل بُعد السيولة أحد الأبعاد الجوهرية للاستقرار المالي، إذ يُعبّر عن قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة دون أن يضطر إلى التخلص من أصوله بأسعار غير مواتية. وتتسبب مشكلات السيولة عن عدم التوافق بين آجال الأصول والخصوم، أو عن السحوبات المفاجئة للودائع، أو عن انخفاض الثقة في المصرف.

ويُسهّم ملاحيم (2025) في توضيح أهمية هذا البُعد، مع التركيز على دور البنوك الإسلامية في تحقيق الاستقرار النقدي عبر إدارة السيولة. وتتطلب إدارة هذا البُعد توافر مؤشرات كمية دقيقة لقياس السيولة، من بينها نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر. كما تستدعي تنويع مصادر التمويل وعدم الاعتماد على مصدر واحد، فضلاً عن بناء احتياطات سيولة كافية لمواجهة الأزمات.

البُعد الرابع: الربحية والكفاءة التشغيلية

يُعبّر بُعد الربحية عن قدرة المصرف على تحقيق إيرادات تفوق نفقاته بصورة مستدامة، بما يُمكنه من تعزيز رأس ماله وتوزيع أرباح ملائمة على المساهمين. وتُمثّل الربحية المستدامة أحد المؤشرات الجوهرية للاستقرار المالي، إذ تُتيح للمصرف بناء احتياطات لمواجهة الخسائر المحتملة والاستثمار في تطوير قدراته.

ويتناول قادري و خليل (2021) العلاقة بين كفاءة الإدارة والأداء المصرفي، مؤكداً أن الكفاءة التشغيلية تنعكس مباشرة على ربحية المصرف واستقراره المالي. وتتطلب إدارة هذا البُعد تبني سياسات لترشيد النفقات وتحسين كفاءة العمليات، فضلاً عن تنويع مصادر الإيرادات وعدم الاعتماد على مصدر واحد. كما تستدعي الاستثمار في التكنولوجيا والكوادر البشرية بوصفهما عوامل أساسية لتعزيز الكفاءة التشغيلية على المدى البعيد.

البُعد الخامس: القدرة على مواجهة الصدمات والمخاطر

يُمثّل هذا البُعد القدرة الديناميكية للمصرف على الاستجابة للصدمات والاضطرابات والتكيف معها دون أن يفقد قدرته على أداء وظائفه الجوهرية. ويستوعب هذا البُعد الأبعاد الأخرى للاستقرار المالي ويتفاعل معها، إذ يعكس الحالة العامة لقدرة المصرف على الصمود.

ويُسهّم (Khalatur et al. (2021) في توضيح هذا البُعد من منظور البيئة المعاصرة المتمسكة بالتقلّب وعدم اليقين، مؤكّداً أن المصارف بحاجة إلى تطوير قدرات ديناميكية تُمكنها من التكيف مع المتغيرات البيئية المتسارعة. ويُكمل ذلك ما طرحه (Settembre-Blundo et al. (2021) من تصور يربط بين المرونة التنظيمية والقدرة على اتخاذ قرارات رشيدة في الأوقات غير المستقرة. وتتطلب إدارة هذا البُعد بناء سيناريوهات متعددة لاختبار قدرة المصرف على مواجهة الصدمات، وتطوير خطط للاستجابة لمختلف السيناريوهات المحتملة.

6.2.2 استراتيجيات تعزيز الاستقرار المالي

تتعدد الاستراتيجيات التي يمكن للمؤسسات المصرفية تبنيها لتعزيز استقرارها المالي، وتتكامل هذه الاستراتيجيات لتُشكّل منظومة متناسقة تستوعب الأبعاد المتعددة للاستقرار المالي. وتتراوح هذه الاستراتيجيات بين ما هو وقائي يستهدف الحدّ من احتمالات وقوع الأزمات، وما هو علاجي يستهدف التعامل مع الأزمات في حال وقوعها.

تُمثّل استراتيجية تعزيز كفاية رأس المال أحد الركائز الأساسية في تعزيز الاستقرار المالي، إذ تستهدف الاحتفاظ بمستويات من رأس المال تفوق الحدود الدنيا التي تفرضها السلطات الرقابية. ويُسهّم بوجمعة (2023) في توضيح هذه الاستراتيجية من خلال طرحه لتوظيف نماذج كمية لقياس درجة الاستقرار المالي، بما يُمكن المصرف من تحديد متطلباته الرأسمالية بصورة دقيقة. وتتطلب هذه الاستراتيجية تبني سياسات لتوزيع الأرباح تضمن تعزيز رأس المال، فضلاً عن استكشاف مصادر بديلة لرأس المال عند الحاجة.

أما استراتيجية تنويع المحفظة وإدارة المخاطر، فتقوم على بناء محفظة ائتمانية واستثمارية متنوعة تُقلّل من التركيز في قطاعات أو عملاء أو أسواق بعينها. ويُسهّم (Eynade et al. (2025) في توضيح هذه الاستراتيجية من خلال طرحه لاستراتيجيات إدارة المخاطر المالية وتأثيرها على الاستقرار التنظيمي. وتتطلب هذه الاستراتيجية توافر منظومة معلومات متطورة تُمكن المصرف من رصد درجة تنوع محفظته وتقييم المخاطر المرتبطة بها.

وتتمثّل استراتيجية تطوير الحوكمة المصرفية في بناء منظومة متكاملة من السياسات والإجراءات التي تضمن سلامة عمليات صنع القرار ومساءلة الإدارة. وتسهم استراتيجيات الحوكمة المتقدمة في تعزيز الاستقرار المالي من خلال وضع حدود واضحة لتحمل المخاطر وتحديد آليات للرقابة والمتابعة. وتتطلب

هذه الاستراتيجية بناء كفاءات متخصصة في مجال الحوكمة، فضلاً عن تطوير منظومات للإفصاح والشفافية تُعزز ثقة أصحاب المصالح في المصرف.

ومن منظور التحول الرقمي، يطرح (Jameaba 2024) استراتيجيات لتعزيز الاستقرار المالي تستوعب طبيعة التحولات التقنية المتسارعة، تشمل: توظيف التقنيات الناشئة في تطوير الخدمات المصرفية بصورة آمنة، وبناء منظومات متطورة لحماية البنية التحتية الرقمية، وتطوير قدرات الكوادر البشرية للتعامل مع التحديات التقنية. ويُكمل ذلك ما طرحه حافظ وآخرون (2025) من رؤية حول العلاقة بين التكنولوجيا المالية والاستقرار المالي، مع التركيز على الدور الوسيط للمخاطر المنتظمة في هذه العلاقة.

ومن منظور المسؤولية الاجتماعية والاستدامة، تطرح (Ramzan et al. 2021) استراتيجيات تربط بين تعزيز الاستقرار المالي وتبني ممارسات المسؤولية الاجتماعية والشمول المالي. وتقوم هذه الاستراتيجيات على دمج البعد الاجتماعي في منظومة عمل المصرف، وتوسيع نطاق الخدمات لتشمل شرائح أوسع من المجتمع، وبناء سمعة مؤسسية إيجابية تنعكس على الاستقرار المالي على المدى البعيد. ويُسهّم Landi et al. (2022) في إثراء هذه الرؤية من خلال طرحه لدور معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة في الحدّ من المخاطر المالية للمؤسسات.

ومن منظور المرونة والتكيف، تطرح (Settembre-Blundo et al. 2021) استراتيجيات لتعزيز الاستقرار المالي تقوم على بناء مرونة تنظيمية تُمكن المؤسسة من اتخاذ قرارات رشيدة في الأوقات غير المستقرة. وتتطلب هذه الاستراتيجيات تطوير قدرات ديناميكية في المؤسسة، وبناء سيناريوهات متعددة للتعامل مع الأزمات المحتملة، وتطوير منظومات للإنذار المبكر تكشف عن المخاطر الناشئة في وقت مبكر. ويُكمل ذلك ما يطرحه (Chyrak and Koziuk 2025) من استراتيجيات تقوم على دمج رؤية التنبؤ في عمليات إدارة المخاطر، بما يُحوّل الاستقرار المالي من حالة ثابتة إلى عملية ديناميكية تتسم بالاستباقية.

وتتكامل هذه الاستراتيجيات لتُشكّل منظومة متكاملة لتعزيز الاستقرار المالي، تستوعب الأبعاد المتعددة للاستقرار وتتفاعل مع المتغيرات البيئية المتسارعة. وفي السياق التطبيقي لمصرف الإنماء، تكتسب هذه الاستراتيجيات أهمية خاصة في ضوء التحولات التي يشهدها القطاع المصرفي السعودي، بما يستدعي تبني منظومة متكاملة من الاستراتيجيات تستوعب طبيعة هذه التحولات وتعمل على تحقيق الاستقرار المالي للمصرف بصورة مستدامة.

■ العلاقة بين التكنولوجيا المالية والاستقرار المالي

شهد القطاع المالي العالمي تحولًا جوهريًا في ضوء التوسع المتسارع في تبني التكنولوجيا المالية وما يصاحبها من فرص وتحديات. ويتناول حافظ وآخرون (2025) هذه العلاقة من زاوية اكتشاف أثر التكنولوجيا المالية على الاستقرار المالي للبنوك، مع التركيز على الدور الوسيط للمخاطر المنتظمة. ويكمل ذلك ما يطرحه (Jameaba 2024) من تحليل لتأثير الرقمنة والتقنيات الناشئة على الاستقرار المالي في القطاع المصرفي، بما يُتيح فهماً متكاملًا للفرص والتحديات التي تُفرزها هذه التحولات.

■ دور التأمين في تعزيز الاستقرار المالي

يُمثل قطاع التأمين أحد القطاعات الداعمة للاستقرار المالي على المستوى الكلي، إذ يُسهم في توزيع المخاطر وتوفير شبكة أمان للأفراد والمؤسسات. ويُسهم جداه ولزول (2022) في توضيح هذا الدور من منظور إقليمي يربط بين شركات التأمين والاستقرار المالي للبلدان العربية، بما يُتيح فهماً أعمق للتفاعلات بين القطاعات المالية المختلفة في تعزيز الاستقرار المالي. ويكمل ذلك دور إدارة المخاطر المؤسسية في شركات التأمين الذي يتناوله عزوز وآخرون (2022) من زاوية دراسة حالة لشركة تأمين.

■ قياس الاستقرار المالي بأدوات كمية متقدمة

يُمثل قياس الاستقرار المالي تحديًا منهجيًا يستدعي تطوير أدوات كمية دقيقة تُمكن من رصد مستوى الاستقرار وتتبع تطوره عبر الزمن. ويتناول شعير وآخرون (2025) هذا التحدي من خلال طرحه لنموذج Z-Score3 بوصفه أداة محدثة لقياس الاستقرار المالي. ويكمل ذلك ما يطرحه بوجمعة (2023) من تطبيق لنموذج Z-Score في قياس الاستقرار المالي للمصارف الإسلامية. ويُسهم Kazbekova et al. (2022) في إثراء هذا المحور من خلال طرحه لأدوات كمية لقياس العلاقة بين إدارة المخاطر والاستقرار المالي للبنوك، بما يُتيح فهماً منهجيًا متكاملًا لقياس الاستقرار المالي.

■ الاستقرار المالي في ظل الأزمات الاقتصادية

تكتسب دراسة الاستقرار المالي في ظل الأزمات الاقتصادية أهمية متنامية في ضوء الأزمات المتلاحقة التي شهدتها الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة. ويتناول Falah (2025) هذا الموضوع من زاوية دور إدارة المخاطر المالية في تعزيز الاستقرار المالي للشركات خلال الأزمات الاقتصادية، بما يُتيح فهماً لطبيعة

الاستقرار المالي بوصفه عملية ديناميكية تتأثر بالسياق الاقتصادي. ويُكمل ذلك ما تطرحه-Settembre (2021) من تصور حول المرونة والتكيف في صنع القرار المؤسسي في الأوقات غير المستقرة، بما يُسهم في بناء فهم متكامل للاستقرار المالي في ظل الأزمات.

■ الاستقرار المالي وآليات الرقابة الداخلية والإشرافية

تُمثّل آليات الرقابة الداخلية والإشرافية ركيزة أساسية لصون الاستقرار المالي على المستويين الجزئي والكلي. ويتناول ياسين (2022) دور آليات الرقابة في إدارة مخاطر البنوك التشاركية، مع التركيز على الأبعاد المتعددة لمنظومة الرقابة. ويُكمل ذلك ما يطرحه جوال وآخرون (2022) من تحليل لدور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي من خلال التكنولوجيا الإشرافية، بما يُتيح فهمًا للأبعاد الكلية لمنظومة الرقابة. ويُسهم (2024) Alhinai et al. في إثراء هذا المحور من خلال طرحه لدور ذكاء الأعمال في تقليل المخاطر وتعزيز الاستقرار المالي، بما يربط بين منظومات المعلومات المتقدمة وفعالية الرقابة.

■ الاستقرار المالي بوصفه نتاجًا للممارسات الإدارية المتكاملة

يُمثّل الاستقرار المالي محصلة لتفاعلات معقدة بين عدد من الممارسات الإدارية المتكاملة، بما يستدعي تناوله من منظور شامل. ويُسهم الغراوي والشريدة (2025) في توضيح هذا التصور من خلال طرحه للعلاقة بين إدارة المخاطر والجودة الشاملة، بما يُتيح فهمًا لتفاعل الممارسات الإدارية في تحقيق الاستدامة المؤسسية. ويُكمل ذلك ما يطرحه (2024) Wong et al. من تصور لإدارة المخاطر المدفوعة بالذكاء الاصطناعي في تعزيز مرونة المؤسسات، بما يُتيح فهمًا للأبعاد التقنية للممارسات الإدارية المعاصرة. ويُسهم (2024) Zan في إثراء هذا المحور من خلال طرحه للاستراتيجيات المتكاملة في إدارة المخاطر والاستقرار المالي، بما يبرز التكامل بين المتغيرين موضوع الدراسة الحالية.

الفصل الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها

1.3 تمهيد

يتناول هذا الفصل العرض المنهجي للإجراءات التي اعتمدها الباحث في تنفيذ الجانب الميداني من الدراسة، بوصفه الركيزة التي تقوم عليها سلامة النتائج وموضوعيتها. ويستعرض الفصل المنهج العلمي المتبع وما يبرر اختياره في ضوء طبيعة الدراسة وأهدافها، ثم يُحدد مجتمع الدراسة والعينة التي اختيرت منه ومبررات هذا الاختيار، فضلاً عن توصيف دقيق لأداة الدراسة وكيفية بنائها وتطويرها استناداً إلى الإطار النظري والدراسات السابقة. كما يعرض الفصل الإجراءات التي اتبعت للتحقق من الصدق والثبات، ويُقدّم مصفوفة الارتباط بين أبعاد الدراسة بأرقامها، ثم يختتم بعرض الأساليب الإحصائية التي وُظفت في معالجة البيانات واختبار الفرضيات.

ويستهدف هذا الفصل تأسيس قاعدة منهجية صلبة تُمكن من الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها المتعلقة بأثر إدارة المخاطر بأبعادها الأربعة (إدارة مخاطر الائتمان، وإدارة مخاطر السيولة، وإدارة مخاطر السوق، وإدارة المخاطر التشغيلية) على الاستقرار المالي في مصرف الإنماء بالمملكة العربية السعودية.

2.3 منهج الدراسة

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الأنسب لطبيعة الدراسة الحالية وأهدافها، وذلك لكونه يجمع بين الوصف الدقيق للظاهرة موضوع الدراسة وتحليل العلاقات بين متغيراتها بصورة كمية. ويقوم هذا المنهج على جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالظاهرة، وتصنيفها وتحليلها بهدف الوصول إلى استنتاجات تُسهم في فهم الظاهرة وتفسيرها.

ويتلاءم هذا المنهج مع طبيعة الدراسة الحالية التي تسعى إلى وصف مستوى تطبيق إدارة المخاطر بأبعادها المختلفة ومستوى الاستقرار المالي في مصرف الإنماء، ثم تحليل العلاقة بين هذين المتغيرين واختبار أثر المتغير المستقل بأبعاده على المتغير التابع. وقد تم الاستعانة بمصدرين رئيسيين للبيانات هما:

- **المصادر الثانوية:** وتشمل الكتب والدوريات والمجلات العلمية المحكمة والرسائل الجامعية والتقارير المتخصصة، التي وُظِّفت في بناء الإطار النظري للدراسة وصياغة فقرات أدواتها.
- **المصادر الأولية:** وتتمثل في البيانات الميدانية التي جُمعت من خلال الاستبانة التي صُمِّمت خصيصًا لأغراض الدراسة، ووُزعت على عينة من العاملين في مصرف الإنماء بالمملكة العربية السعودية.

3.3 مجتمع الدراسة وعينتها

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في الإدارات ذات الصلة المباشرة بإدارة المخاطر والاستقرار المالي في مصرف الإنماء بالمملكة العربية السعودية، ويشمل ذلك العاملين في إدارة المخاطر، وإدارة الائتمان، وإدارة الخزينة، وإدارة الالتزام، وإدارة التدقيق الداخلي، وإدارة الشؤون المالية. ويبلغ إجمالي عدد العاملين في هذه الإدارات وفق آخر إحصائية متاحة (380) موظفًا وموظفة، ممن يشغلون مستويات وظيفية متفاوتة تتدرج من المستوى التنفيذي إلى المستوى الإشرافي والإداري.

عينة الدراسة

نظرًا لإمكانية الوصول إلى مجتمع الدراسة كاملاً، ولكون حجمه يندرج ضمن الفئة التي يمكن التعامل معها ميدانياً، تم اعتماد أسلوب العينة العشوائية الطبقية بحيث تُمثِّل العينة مختلف الإدارات والمستويات الوظيفية. وقد تم تحديد حجم العينة وفق معادلة ستيفن ثامبسون (Stephen Thompson) لتحديد حجم العينة عند مستوى ثقة (95%) وهامش خطأ (5%)، وعليه بلغ حجم العينة المطلوب (191) مفردة.

ومراعاةً لاحتمالية عدم استرداد بعض الاستبانات أو وجود استبانات غير صالحة للتحليل، قام الباحث بتوزيع (220) استبانة على أفراد العينة، واسترد منها (208) استبانة بنسبة استرداد بلغت (94.5%)، استُبعد منها (12) استبانة لعدم اكتمال البيانات أو لوجود نمط إجابة متكرر يدلّ على عدم الجدية، ليصبح عدد الاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي (196) استبانة، بنسبة صلاحية بلغت (89.1%) من إجمالي الاستبانات الموزعة، وهي نسبة تتجاوز الحد الأدنى المقبول إحصائياً في مثل هذه الدراسات.

جدول توزيع الاستبيان على أفراد عينة الدراسة

الجدول رقم (3 - 1): توزيع الاستبانات على الإدارات المختلفة في مصرف الإنماء

الإدارة	عدد العاملين	الاستبانات الموزعة	الاستبانات المستردة	الاستبانات المستبعدة	الاستبانات الصالحة للتحليل	النسبة المئوية (%)
إدارة المخاطر	85	50	48	3	45	22.96
إدارة الائتمان	78	45	43	2	41	20.92
إدارة الخزينة	52	30	28	2	26	13.27
إدارة الالتزام	48	28	27	1	26	13.27
إدارة التدقيق الداخلي	62	35	33	2	31	15.82
إدارة الشؤون المالية	55	32	29	2	27	13.76
الإجمالي	380	220	208	12	196	100.00

4.3 أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة الحالية على الاستبانة بوصفها الأداة الرئيسية لجمع البيانات الميدانية، نظراً لملاءمتها لطبيعة الدراسة وأهدافها، ولكونها تُتيح جمع كميات كبيرة من البيانات من عدد كبير من المستجيبين في وقت محدود وبتكلفة معقولة. وقد تم بناء الاستبانة استناداً إلى الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة ذات الصلة، وعُرضت على عدد من المحكمين المتخصصين قبل تطبيقها بصورتها النهائية.

مكوّنات أداة الدراسة

تكونت الاستبانة من ثلاثة أقسام رئيسية على النحو الآتي:

القسم الأول: البيانات الديموغرافية والوظيفية، ويتضمن أربع متغيرات تتعلق بأفراد عينة الدراسة وهي: المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والمستوى الوظيفي، والإدارة التي يعمل بها المستجيب.

القسم الثاني: المتغير المستقل – إدارة المخاطر، ويتكون من (16) فقرة موزعة على أربعة أبعاد بواقع (4) فقرات لكل بُعد، وذلك على النحو الآتي:

- إدارة مخاطر الائتمان: الفقرات (1-4)
- إدارة مخاطر السيولة: الفقرات (5-8)
- إدارة مخاطر السوق: الفقرات (9-12)
- إدارة المخاطر التشغيلية: الفقرات (13-16)

القسم الثالث: المتغير التابع – الاستقرار المالي، ويتكون من (10) فقرات تقيس مستوى الاستقرار المالي في مصرف الإنماء من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

مقياس الاستجابة

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي (Likert Five-Point Scale) لقياس استجابات أفراد العينة على فقرات الأداة، وذلك على النحو الموضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (3 - 2): درجات مقياس ليكرت الخماسي والأوزان المقابلة لها

الوزن	درجة الموافقة
5	موافق بشدة
4	موافق
3	محايد
2	غير موافق
1	غير موافق بشدة

ولتفسير المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة، تم اعتماد المعيار الإحصائي الآتي: تم حساب طول الفئة من خلال قسمة المدى (5-1=4) على عدد الفئات (5)، فيكون طول الفئة (0.80)، وعليه تتحدد مستويات الموافقة على النحو الآتي:

الجدول رقم (3 - 3): معيار الحكم على المتوسطات الحسابية

المتوسط الحسابي	مستوى الموافقة
من 1.00 إلى أقل من 1.80	منخفض جدًا
من 1.80 إلى أقل من 2.60	منخفض
من 2.60 إلى أقل من 3.40	متوسط
من 3.40 إلى أقل من 4.20	مرتفع
من 4.20 إلى 5.00	مرتفع جدًا

5.3 صدق أداة الدراسة وثباتها

صدق أداة الدراسة

تم التحقق من صدق أداة الدراسة من خلال نوعين من الصدق هما: الصدق الظاهري (صدق المحكمين) وصدق الاتساق الداخلي.

1. الصدق الظاهري (صدق المحكمين)

تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجال إدارة الأعمال والمالية والمصارف، بلغ عددهم (9) محكمين من الأكاديميين والممارسين، وذلك للتأكد من سلامة صياغة الفقرات ومدى انتمائها للأبعاد التي وُضعت لقياسها، فضلاً عن وضوح اللغة وملاءمتها للسياق التطبيقي. وفي ضوء ملاحظات المحكمين، تم إجراء بعض التعديلات التي تضمنت إعادة صياغة عدد من الفقرات، ودمج فقرتين متشابهتين، وحذف فقرة واحدة لتكرار معناها، وذلك للوصول إلى الصورة النهائية للاستبانة.

2. صدق الاتساق الداخلي

تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه، وذلك بتطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية مكوّنة من (30) مفردة من خارج عينة الدراسة الأصلية.

الجدول رقم (3 - 4): معاملات الارتباط بين فقرات بُعد إدارة مخاطر الائتمان والدرجة الكلية للبعد

رقم الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	0.783	0.000
2	0.821	0.000
3	0.756	0.000
4	0.794	0.000

الجدول رقم (3 - 5): معاملات الارتباط بين فقرات بُعد إدارة مخاطر السيولة والدرجة الكلية للبعد

رقم الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
5	0.768	0.000
6	0.812	0.000
7	0.745	0.000
8	0.803	0.000

الجدول رقم (3 - 6): معاملات الارتباط بين فقرات بُعد إدارة مخاطر السوق والدرجة الكلية للبعد

رقم الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
9	0.751	0.000
10	0.789	0.000
11	0.776	0.000
12	0.808	0.000

الجدول رقم (3 - 7): معاملات الارتباط بين فقرات بُعد إدارة المخاطر التشغيلية والدرجة الكلية للبُعد

رقم الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
13	0.795	0.000
14	0.762	0.000
15	0.818	0.000
16	0.781	0.000

الجدول رقم (3 - 8): معاملات الارتباط بين فقرات الاستقرار المالي والدرجة الكلية للمتغير

رقم الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	0.764	0.000
2	0.802	0.000
3	0.778	0.000
4	0.815	0.000
5	0.749	0.000
6	0.793	0.000
7	0.821	0.000
8	0.756	0.000
9	0.787	0.000
10	0.804	0.000

يتضح من الجداول السابقة أن جميع معاملات الارتباط بين فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للبُعد الذي تنتمي إليه كانت دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.01)، وتراوحَت قيمها بين (0.745) و(0.821)، وهي قيم مرتفعة تدلّ على تمتع فقرات الأداة بصدق اتساق داخلي ملائم.

الصدق البنائي

تم التحقق من الصدق البنائي للأداة من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل بُعد من أبعاد المتغير المستقل والدرجة الكلية للمتغير ككل، وكذلك بين المتغير المستقل بأبعاده والمتغير التابع، وذلك على النحو الموضح في مصفوفة الارتباط التي ستُعرض لاحقاً.

ثبات أداة الدراسة

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) ، الذي يُعدّ من أكثر مقاييس الثبات استخداماً في الدراسات الميدانية، وقيس مدى الاتساق الداخلي بين فقرات المقياس.

الجدول رقم (3 - 9): معاملات ثبات أداة الدراسة وفق معامل ألفا كرونباخ

المتغير/البعد	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
إدارة مخاطر الائتمان	4	0.847
إدارة مخاطر السيولة	4	0.832
إدارة مخاطر السوق	4	0.819
إدارة المخاطر التشغيلية	4	0.851
إدارة المخاطر (إجمالي)	16	0.912
الاستقرار المالي	10	0.894
الأداة ككل	26	0.928

يتضح من الجدول السابق أن قيم معامل ألفا كرونباخ لجميع أبعاد الدراسة والأداة ككل كانت مرتفعة، إذ تراوحت بين (0.819) و(0.928)، وجميعها تتجاوز الحدّ المقبول إحصائياً (0.70)، مما يدلّ على تمتع أداة الدراسة بدرجة عالية من الثبات تجعلها صالحة لأغراض البحث العلمي.

6.3 مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

تم إعداد مصفوفة الارتباط بين أبعاد المتغير المستقل (إدارة المخاطر) والمتغير التابع (الاستقرار المالي)، وذلك باستخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) ، للتحقق من وجود علاقات ارتباطية بين متغيرات الدراسة، والكشف عن أي مشكلات محتملة تتعلق بالارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة.

الجدول رقم (3 - 10): مصفوفة الارتباط بين أبعاد إدارة المخاطر والاستقرار المالي (ن = 196)

المتغير	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
(1) إدارة مخاطر الائتمان	1					
(2) إدارة مخاطر السيولة	0.524**	1				
(3) إدارة مخاطر السوق	0.487**	0.561**	1			
(4) إدارة المخاطر التشغيلية	0.503**	0.542**	0.518**	1		
(5) إدارة المخاطر (إجمالي)	0.812**	0.835**	0.798**	0.824**	1	
(6) الاستقرار المالي	0.687**	0.712**	0.654**	0.703**	0.823**	1

** الارتباط دالّ إحصائيًا عند مستوى معنوية (0.01).

يتضح من مصفوفة الارتباط السابقة جملة من الملاحظات يمكن استعراضها على النحو الآتي:

- أولاً: جميع معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة كانت موجبة ودالة إحصائيًا عند مستوى معنوية (0.01)، مما يعكس وجود علاقات ارتباطية طردية بين أبعاد المتغير المستقل بعضها ببعض، وبينها وبين المتغير التابع.
- ثانيًا: تراوحت معاملات الارتباط بين أبعاد المتغير المستقل بعضها ببعض بين (0.487) و(0.561)، وهي قيم متوسطة لا تتجاوز الحدّ الذي يستوجب القلق من وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة، إذ يُعدّ معامل الارتباط البالغ (0.80) فأكثر مؤشرًا على وجود مشكلة محتملة، وهو ما لا ينطبق على متغيرات الدراسة الحالية.
- ثالثًا: تراوحت معاملات الارتباط بين أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع بين (0.654) و(0.712)، وهي قيم تعكس وجود علاقات ارتباطية قوية بين كل بُعد من أبعاد إدارة المخاطر ومستوى الاستقرار المالي.
- رابعًا: بلغ معامل الارتباط بين المتغير المستقل بصورته الإجمالية والمتغير التابع (0.823)، وهو معامل ارتباط قوي جدًا يعكس وجود علاقة وثيقة بين إدارة المخاطر بصورتها الشاملة والاستقرار المالي في مصرف الإنماء.

- خامسًا: يُلاحظ أن أعلى معامل ارتباط بين أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع كان لُبُعد إدارة مخاطر السيولة (0.712)، يليه بُعد إدارة المخاطر التشغيلية (0.703)، ثم بُعد إدارة مخاطر الائتمان (0.687)، وأخيرًا بُعد إدارة مخاطر السوق (0.654).

7.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

- تم تحليل البيانات الميدانية للدراسة باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS Statistical Package for Social Sciences) في إصداره الأحدث، وذلك بتوظيف مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تتناسب مع طبيعة البيانات وأهداف الدراسة وفرضياتها، وذلك على النحو الآتي:
- التكرارات والنسب المئوية: (Frequencies and Percentages) وذلك لوصف خصائص أفراد عينة الدراسة الديموغرافية والوظيفية.
 - المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية: (Means and Standard Deviations) لقياس استجابات أفراد العينة على فقرات الاستبانة وتحديد مستوى الموافقة على كل فقرة وبُعد ومتغير.
 - معامل ألفا كرونباخ: (Cronbach's Alpha) للتحقق من ثبات أداة الدراسة وقياس الاتساق الداخلي بين فقراتها.
 - معامل ارتباط بيرسون: (Pearson Correlation Coefficient) للتحقق من صدق الاتساق الداخلي للأداة، وبناء مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة، وفحص العلاقة بين أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع.
 - اختبار معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor – VIF) واختبار التباين المسموح (Tolerance): للتحقق من خلوّ البيانات من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة قبل إجراء تحليل الانحدار.
 - اختبار التوزيع الطبيعي: (Kolmogorov–Smirnov Test) للتحقق من اعتدالية توزيع البيانات قبل تطبيق الاختبارات المعلمية.
 - معامل الالتواء (Skewness) والتقلطح (Kurtosis) بوصفهما اختبارين تكمليين للتحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات.
 - تحليل الانحدار الخطي البسيط: (Simple Linear Regression) لاختبار أثر كل بُعد من أبعاد المتغير المستقل على المتغير التابع منفردًا، بما يتيح اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة.

- تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression): اختبار الأثر المشترك لأبعاد المتغير المستقل (إدارة مخاطر الائتمان، وإدارة مخاطر السيولة، وإدارة مخاطر السوق، وإدارة المخاطر التشغيلية) على المتغير التابع (الاستقرار المالي)، بما يتيح اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة.
- معامل التحديد (R^2) ومعامل التحديد المعدّل ($Adjusted R^2$): لقياس القدرة التفسيرية للنموذج المستخدم في تحليل الانحدار، وتحديد نسبة التباين في المتغير التابع التي يفسرها المتغير المستقل بأبعاده.
- اختبار (F): اختبار الدلالة الإحصائية الكلية لنموذج الانحدار.
- اختبار (t): اختبار الدلالة الإحصائية لمعاملات الانحدار الجزئية المرتبطة بكل بُعد من أبعاد المتغير المستقل.

الفصل الرابع: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

1.4 تمهيد

يتناول هذا الفصل عرضًا تفصيليًا لنتائج التحليل الإحصائي للبيانات التي جُمعت من أفراد عينة الدراسة البالغ عددها (196) مفردة من العاملين في مصرف الإنماء بالمملكة العربية السعودية. ويستهلّ الفصل بعرض الخصائص الديموغرافية والوظيفية لأفراد العينة، ثم يُقدّم التحليل الوصفي لاستجاباتهم على فقرات أداة الدراسة بأبعادها المختلفة، وينتقل بعد ذلك إلى اختبار فرضيات الدراسة باستخدام أساليب الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، وذلك بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها.

2.4 تحليل البيانات الديموغرافية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة

تم تحليل البيانات الديموغرافية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة من خلال حساب التكرارات والنسب المئوية، وذلك على النحو الموضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (4 - 1): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا للمتغيرات الديموغرافية والوظيفية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
المؤهل العلمي	دبلوم	18	9.18
	بكالوريوس	118	60.21
	ماجستير	47	23.98
	دكتوراه	13	6.63
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	32	16.33
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	68	34.69
	من 10 إلى أقل من 15 سنة	59	30.10
	15 سنة فأكثر	37	18.88
المستوى الوظيفي	موظف تنفيذي	89	45.41
	رئيس قسم	54	27.55

17.86	35	مدير إدارة فرعية	
9.18	18	مدير إدارة	
22.96	45	إدارة المخاطر	الإدارة
20.92	41	إدارة الائتمان	
13.27	26	إدارة الخزينة	
13.27	26	إدارة الالتزام	
15.82	31	إدارة التدقيق الداخلي	
13.76	27	إدارة الشؤون المالية	
100.00	196	الإجمالي	

يتبين من الجدول السابق أن غالبية أفراد العينة من حملة درجة البكالوريوس بنسبة (60.21%)، يليهم حملة الماجستير بنسبة (23.98%)، ثم حملة الدبلوم بنسبة (9.18%)، وأخيراً حملة الدكتوراه بنسبة (6.63%)، وهو ما يعكس مستوى تعليمياً مرتفعاً لدى أفراد العينة يؤهلهم لفهم محاور الدراسة بصورة دقيقة والتفاعل مع فقراتها بوعي علمي ملائم.

وفيما يتعلق بسنوات الخبرة، يتضح أن أعلى نسبة من أفراد العينة (34.69%) تمتلك خبرة تتراوح بين (5) إلى أقل من (10) سنوات، تليها فئة الخبرة من (10) إلى أقل من (15) سنة بنسبة (30.10%)، ثم فئة (15) سنة فأكثر بنسبة (18.88%)، وأخيراً فئة أقل من (5) سنوات بنسبة (16.33%). ويدل ذلك على أن ما يقارب (83.67%) من أفراد العينة يمتلكون خبرة تتجاوز خمس سنوات في العمل المصرفي، بما يعزز موثوقية استجاباتهم.

ويلاحظ في توزيع المستويات الوظيفية أن نسبة الموظفين التنفيذيين بلغت (45.41%)، يليهم رؤساء الأقسام بنسبة (27.55%)، ثم مديرو الإدارات الفرعية بنسبة (17.86%)، وأخيراً مديرو الإدارات بنسبة (9.18%)، وهو توزيع يُتيح استيعاب وجهات نظر متعددة من مختلف المستويات الإدارية. أما على صعيد توزيع العينة على الإدارات، فقد جاءت إدارة المخاطر في المقدمة بنسبة (22.96%)، تليها إدارة الائتمان بنسبة (20.92%)، ثم إدارة التدقيق الداخلي بنسبة (15.82%)، وإدارة الشؤون المالية بنسبة (13.76%)، وإدارة الخزينة وإدارة الالتزام بنسبة متساوية بلغت (13.27%) لكل منهما.

3.4 التحليل الوصفي لاستجابات أفراد عينة الدراسة

تم تحليل استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات أداة الدراسة من خلال حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة، ولكل بُعد من الأبعاد، ولكل متغير من متغيرات الدراسة، وذلك على النحو الذي يتم تفصيله فيما يلي.

التحليل الوصفي للمتغير المستقل: إدارة المخاطر

البُعد الأول: إدارة مخاطر الائتمان

الجدول رقم (4 - 2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد إدارة مخاطر الائتمان

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
1	يطبّق المصرف معايير دقيقة لتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء قبل منح التمويل.	4.21	0.687	1	مرتفع جدًا
2	يحرص المصرف على تنوع محفظته الائتمانية بحيث يتجنب التركيز في قطاعات أو عملاء بعينهم.	4.08	0.724	3	مرتفع
3	يملك المصرف منظومة إنذار مبكر لرصد المؤشرات الدالة على احتمال تعثر العملاء.	3.97	0.762	4	مرتفع
4	يعمل المصرف على متابعة العملاء بصورة دورية بعد منح التمويل لضمان التزامهم بسداد المستحقات.	4.15	0.701	2	مرتفع
المتوسط العام للبُعد		4.10	0.541	مرتفع	

يتضح من الجدول السابق أن المتوسط العام لبُعد إدارة مخاطر الائتمان بلغ (4.10) بانحراف معياري (0.541)، وهو متوسط يقع ضمن مستوى الموافقة المرتفع، مما يدلّ على أن أفراد عينة الدراسة يرون أن مصرف الإنماء يُطبّق سياسات وإجراءات فعّالة لإدارة مخاطر الائتمان. وقد جاءت الفقرة الأولى المتعلقة

بتطبيق المصرف لمعايير دقيقة لتقييم الجدارة الائتمانية في المرتبة الأولى بمتوسط (4.21)، بينما جاءت الفقرة الثالثة المتعلقة بمنظومة الإنذار المبكر في المرتبة الأخيرة بمتوسط (3.97)

البُعد الثاني: إدارة مخاطر السيولة

الجدول رقم (4 - 3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد إدارة مخاطر السيولة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
5	يحتفظ المصرف بمستويات ملائمة من السيولة تُمكنه من الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة.	4.24	0.671	1	مرتفع جدًا
6	يطبق المصرف نماذج كمية لقياس مخاطر السيولة وفقًا لمعايير بازل (3)	4.12	0.715	2	مرتفع
7	يحرص المصرف على تنويع مصادر التمويل لتجنب الاعتماد على مصدر واحد.	4.02	0.738	4	مرتفع
8	يملك المصرف خطط طوارئ للسيولة تُمكنه من مواجهة الأزمات المحتملة.	4.07	0.726	3	مرتفع
المتوسط العام للبُعد		4.11	0.558		مرتفع

يتضح من الجدول أن المتوسط العام لبُعد إدارة مخاطر السيولة بلغ (4.11) بانحراف معياري (0.558)، بمستوى موافقة مرتفع. وقد تصدرت الفقرة الخامسة المتعلقة بالاحتفاظ بمستويات ملائمة من السيولة بمتوسط (4.24)، مما يدلّ على إدراك أفراد العينة لاهتمام المصرف بإدارة السيولة بكفاءة.

البُعد الثالث: إدارة مخاطر السوق

الجدول رقم (4 - 4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد إدارة مخاطر السوق

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
9	يوظّف المصرف أدوات كمية متقدمة لقياس مخاطر السوق الناتجة عن تقلبات الأسعار والمعدلات.	3.94	0.768	4	مرتفع
10	يتبنى المصرف استراتيجيات للتحوّط من مخاطر تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف.	4.06	0.722	2	مرتفع
11	يحدد المصرف سقوفاً واضحة للمراكز الاستثمارية التي يمكن الاحتفاظ بها.	4.13	0.694	1	مرتفع
12	يُجري المصرف اختبارات ضغط دورية لقياس قدرته على مواجهة تقلبات السوق.	4.01	0.745	3	مرتفع
المتوسط العام للبُعد		4.04	0.572	مرتفع	

يتضح من الجدول أن المتوسط العام لبُعد إدارة مخاطر السوق بلغ (4.04) بانحراف معياري (0.572)، بمستوى موافقة مرتفع. وقد جاءت الفقرة الحادية عشرة المتعلقة بتحديد سقوف للمراكز الاستثمارية في المرتبة الأولى بمتوسط (4.13).

البُعد الرابع: إدارة المخاطر التشغيلية

الجدول رقم (4 - 5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد إدارة المخاطر التشغيلية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
13	يملك المصرف منظومة متكاملة للرقابة الداخلية تحدّد من المخاطر التشغيلية.	4.18	0.682	2	مرتفع
14	يطبّق المصرف مبدأ الفصل بين المهام لضمان سلامة الإجراءات التشغيلية.	4.22	0.675	1	مرتفع جدًا
15	يستثمر المصرف في تدريب الكوادر البشرية لتعزيز قدرتها على إدارة المخاطر التشغيلية.	4.05	0.731	4	مرتفع
16	يملك المصرف منظومة متطورة لحماية البنية التحتية الرقمية من المخاطر السيبرانية.	4.14	0.703	3	مرتفع
المتوسط العام للبُعد		4.15	0.547	مرتفع	

يتضح من الجدول أن المتوسط العام لبُعد إدارة المخاطر التشغيلية بلغ (4.15) بانحراف معياري (0.547)، بمستوى موافقة مرتفع. وقد تصدّرت الفقرة الرابعة عشرة المتعلقة بتطبيق مبدأ الفصل بين المهام بمتوسط (4.22).

الترتيب العام لأبعاد المتغير المستقل (إدارة المخاطر)

الجدول رقم (4 - 6): ترتيب أبعاد المتغير المستقل (إدارة المخاطر) وفق المتوسطات الحسابية

الترتيب	البُعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
1	إدارة المخاطر التشغيلية	4.15	0.547	مرتفع
2	إدارة مخاطر السيولة	4.11	0.558	مرتفع

مرتفع	0.541	4.10	إدارة مخاطر الائتمان	3
مرتفع	0.572	4.04	إدارة مخاطر السوق	4
مرتفع	0.483	4.10	إدارة المخاطر (إجمالي)	

التحليل الوصفي للمتغير التابع: الاستقرار المالي

الجدول رقم (4 - 7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستقرار المالي

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
1	يحتفظ المصرف بمستويات كافية من رأس المال تفوق الحدود الدنيا المقررة من السلطات الرقابية.	4.26	0.668	1	مرتفع جدًا
2	تتسم المحفظة الائتمانية للمصرف بجودة عالية وانخفاض نسب التعثر فيها.	4.08	0.714	7	مرتفع
3	يملك المصرف القدرة على الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة في مختلف الظروف.	4.21	0.681	2	مرتفع جدًا
4	يحقق المصرف معدلات ربحية مستدامة تدعم تعزيز مركزه المالي.	4.13	0.706	5	مرتفع
5	يتمتع المصرف بكفاءة تشغيلية تنعكس على نتائجه المالية.	4.05	0.729	9	مرتفع
6	يملك المصرف القدرة على امتصاص الصدمات المالية والاقتصادية المحتملة.	4.15	0.698	4	مرتفع
7	يلتزم المصرف بالمتطلبات التنظيمية والرقابية الصادرة عن البنك المركزي السعودي.	4.19	0.685	3	مرتفع
8	يتميز المصرف بالقدرة على التكيف مع المتغيرات البيئية والاقتصادية المتسارعة.	4.02	0.741	10	مرتفع

مرتفع	6	0.712	4.11	يحتل المصرف بثقة عالية لدى المودعين والمستثمرين وأصحاب المصالح.	9
مرتفع	8	0.723	4.07	يمتلك المصرف خططاً واضحة لاستمرارية الأعمال في مواجهة الأزمات.	10
مرتفع		0.512	4.13	المتوسط العام للاستقرار المالي	

يتضح من الجدول أن المتوسط العام للاستقرار المالي بلغ (4.13) بانحراف معياري (0.512)، بمستوى موافقة مرتفع. وقد تصدرت الفقرة الأولى المتعلقة بكفاية رأس المال بمتوسط (4.26)، تلتها الفقرة الثالثة المتعلقة بالقدرة على الوفاء بالالتزامات بمتوسط (4.21)، مما يعكس إدراك أفراد العينة لمستوى مرتفع من الاستقرار المالي في مصرف الإنماء.

4.4 اختبار فرضيات الدراسة

قبل الشروع في اختبار الفرضيات، تم التحقق من تحقق الشروط الأساسية لتطبيق تحليل الانحدار، ومن أبرزها التوزيع الطبيعي للبيانات وعدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة، وقد أظهرت نتائج اختبار التوزيع الطبيعي ومعامل تضخم التباين (VIF) أن جميع القيم تقع ضمن الحدود المقبولة إحصائياً، مما يُتيح المضي في إجراءات اختبار الفرضيات.

اختبار الفرضية الرئيسية

H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة المخاطر بأبعادها (إدارة مخاطر الائتمان، إدارة مخاطر السيولة، إدارة مخاطر السوق، إدارة المخاطر التشغيلية) على الاستقرار المالي في مصرف الإنماء بالمملكة العربية السعودية.

للتحقق من هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) بهدف قياس تأثير أبعاد إدارة المخاطر (كعوامل مستقلة) على الاستقرار المالي (كعامل تابع). وقد جاءت نتائج التحليل كما يلي:

الجدول رقم (4 - 8): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر أبعاد إدارة المخاطر على الاستقرار المالي

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار (B)	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة
(Constant)المقدار الثابت	0.487	2.964	0.003 **
إدارة مخاطر الائتمان	0.243	4.518	0.000 **
إدارة مخاطر السيولة	0.312	5.872	0.000 **
إدارة مخاطر السوق	0.186	3.461	0.001 **
إدارة المخاطر التشغيلية	0.274	5.103	0.000 **
معامل الارتباط = 0.847	معامل التحديد = 0.718		
قيمة الاختبار F = 121.564	القيمة الاحتمالية = 0.000		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

تشير نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة في الجدول رقم (19) إلى وجود علاقة تأثيرية دالة إحصائيًا بين أبعاد إدارة المخاطر كمتغيرات مستقلة، والاستقرار المالي كمتغير تابع. فقد بلغ معامل التحديد (R^2) قيمة قدرها (0.718)، وهي نسبة مرتفعة تدلّ على أن (71.8%) من التباين في الاستقرار المالي لدى مصرف الإنماء يمكن تفسيره من خلال المتغيرات الأربعة المتعلقة بإدارة المخاطر، في حين تُعزى النسبة المتبقية البالغة (28.2%) إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج. كما تشير قيمة معامل الارتباط ($R = 0.847$) إلى وجود ارتباط قوي بين المتغيرات المدروسة. وقد بلغت قيمة اختبار (F) (121.564) عند مستوى دلالة (0.000)، مما يعزز من معنوية النموذج ككل في تفسير الفرضية.

أما على مستوى الأبعاد الفردية، فقد تبين أن بُعد "إدارة مخاطر السيولة" هو الأكثر تأثيرًا على الاستقرار المالي، إذ بلغ معامل الانحدار له ($B = 0.312$)، وبلغت قيمة ($T = 5.872$) بدلالة معنوية عالية (Sig. = 0.000). ويؤكد ذلك الدور الجوهرى الذي تؤديه إدارة السيولة في تعزيز قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة، وهو ما ينعكس مباشرة على درجة استقراره المالي. يلي ذلك بُعد "إدارة المخاطر التشغيلية" بمعامل انحدار ($B = 0.274$) وقيمة ($T = 5.103$) بدلالة معنوية (Sig. = 0.000)، ما يعكس أهمية المنظومة التشغيلية وكفاءتها في الحفاظ على سلامة المركز المالي للمصرف.

كما أظهرت النتائج أن بُعد "إدارة مخاطر الائتمان" يُسهم بصورة دالة في تفسير التباين في الاستقرار المالي، إذ بلغ معامل الانحدار له ($B = 0.243$) بقيمة ($T = 4.518$) عند مستوى دلالة (0.000)، وهو ما يُبرز الدور المحوري للنشاط الائتماني في تشكيل المركز المالي للمصرف. بينما أظهر بُعد "إدارة مخاطر

السوق "أثراً أقل نسبياً ($B = 0.186$) ، إلا أنه يبقى ذا دلالة إحصائية ($\text{Sig.} = 0.001$) ، مما يشير إلى أن تعزيز هذا البُعد يُمثّل فرصة لتحسين متكامل في منظومة إدارة المخاطر داخل المصرف. وبناءً على ذلك، تُؤكد هذه النتائج صحة الفرضية الرئيسية للدراسة، أي رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذي دلالة إحصائية لإدارة المخاطر بأبعادها مجتمعة على الاستقرار المالي في مصرف الإنماء.

ويتفرع من هذه الفرضية الرئيسية أربع فرضيات فرعية، يتم اختبار كل منها فيما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى ($H01$)

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة مخاطر الائتمان على الاستقرار المالي في مصرف الإنماء.

للتحقق من صحة هذا الفرض، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Linear Regression Test)، وجاءت النتائج كما هو موضّح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (4 - 9): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر إدارة مخاطر الائتمان على الاستقرار المالي

المعاملات Coefficient					المتغير المستقل	تحليل التباين ANOVA				ملخص النموذج	المتغير التابع
Sig. t	T	Beta	الخطأ المعياري	B	إدارة مخاطر الائتمان	Sig. F	F المحسوبة	درجة الحرية df	معامل التحديد r^2	معامل الارتباط r	الاستقرار المالي
0.000	13.291	0.687	0.049	0.651		0.000	173.624	1	0.472	0.687	

تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) لقياس تأثير "إدارة مخاطر الائتمان" باعتباره أحد أبعاد إدارة المخاطر على "الاستقرار المالي". وقد جاءت النتائج الإحصائية كما هو موضّح في الجدول رقم (20)، حيث بلغ معامل الارتباط $R = 0.687$ ، وهو ما يعكس وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين المتغيرين. كما بلغت قيمة معامل التحديد $(R^2) = 0.472$ ، مما يشير إلى

أن (47.2%) من التباين في مستوى الاستقرار المالي يمكن تفسيره من خلال متغير إدارة مخاطر الائتمان منفردًا، دون تدخل بقية الأبعاد الأخرى.

وبالاطلاع على نتائج تحليل التباين (ANOVA)، يتضح أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (173.624) بمستوى دلالة (Sig. = 0.000)، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى (0.01)، مما يعزز من دلالة النموذج ككل في تفسير الفرضية. أما على مستوى معاملات الانحدار، فقد بلغ معامل التأثير (B = 0.651) بقيمة (T = 13.291)، وهي أيضًا دالة عند مستوى (Sig. = 0.000)، مما يدل على أن أي زيادة بمقدار وحدة واحدة في إدارة مخاطر الائتمان تؤدي إلى زيادة بمقدار (0.651) في مستوى الاستقرار المالي، ضمن شروط النموذج. وبذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذي دلالة إحصائية لإدارة مخاطر الائتمان على الاستقرار المالي في مصرف الإنماء.

الفرضية الفرعية الثانية (H02)

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة مخاطر السيولة على الاستقرار المالي في مصرف الإنماء.

للتحقق من صحة هذا الفرض، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Linear Regression Test)، وجاءت النتائج كما هو موضَّح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (4 - 10): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر إدارة مخاطر السيولة على الاستقرار المالي

المتغير التابع	ملخص النموذج	تحليل التباين ANOVA				المتغير المستقل	المعاملات Coefficient				
الاستقرار المالي	معامل الارتباط r	معامل التحديد r ²	درجة الحرية df	F المحسوبة	Sig. F	إدارة مخاطر السيولة	B	الخطأ المعياري	Beta	T	Sig. t
	0.712	0.507	1	199.518	0.000		0.653	0.046	0.712	14.125	0.000

تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير "إدارة مخاطر السيولة" على "الاستقرار المالي". وقد بلغ معامل الارتباط $R = (0.712)$ ، وهو ما يعكس وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين المتغيرين.

كما بلغت قيمة معامل التحديد $(R^2) = (0.507)$ ، مما يشير إلى أن (50.7%) من التباين في مستوى الاستقرار المالي يمكن تفسيره من خلال متغير إدارة مخاطر السيولة منفردًا.

وبالنظر إلى نتائج تحليل التباين (ANOVA) ، يتضح أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (199.518) بمستوى دلالة (Sig. = 0.000) ، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى (0.01). أما على مستوى معاملات الانحدار، فقد بلغ معامل التأثير (B = 0.653) بقيمة (T = 14.125) ، وهي أيضًا دالة عند مستوى (Sig. = 0.000)، مما يدل على أن أي زيادة بمقدار وحدة واحدة في إدارة مخاطر السيولة تؤدي إلى زيادة بمقدار (0.653) في مستوى الاستقرار المالي. وبذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذي دلالة إحصائية لإدارة مخاطر السيولة على الاستقرار المالي في مصرف الإنماء.

الفرضية الفرعية الثالثة (H03)

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$ لإدارة مخاطر السوق على الاستقرار المالي في مصرف الإنماء.

للتحقق من صحة هذا الفرض، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Linear Regression Test)، وجاءت النتائج كما هو موضَّح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (4 - 11): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر إدارة مخاطر السوق على الاستقرار المالي

المتغير التابع	ملخص النموذج	تحليل التباينANOVA				المتغير المستقل	المعاملاتCoefficient				
الاستقرار المالي	معامل الارتباط r	معامل التحديد r²	درجة الحرية df	F المحسوبة	Sig. F	إدارة مخاطر السوق	B	الخطأ المعياري	Beta	T	Sig. t
	0.654	0.428	1	145.073	0.000		0.585	0.049	0.654	12.045	0.000

تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير "إدارة مخاطر السوق" على "الاستقرار المالي". وقد بلغ معامل الارتباط $\textcircled{R} = (0.654)$ ، وهو ما يعكس وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين المتغيرين.

كما بلغت قيمة معامل التحديد $(R^2) = (0.428)$ ، مما يشير إلى أن (42.8%) من التباين في مستوى الاستقرار المالي يمكن تفسيره من خلال متغير إدارة مخاطر السوق منفردًا.

وبالنظر إلى نتائج تحليل التباين (ANOVA) ، يتضح أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (145.073) بمستوى دلالة (Sig. = 0.000) ، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى (0.01). أما على مستوى معاملات الانحدار، فقد بلغ معامل التأثير (B = 0.585) بقيمة (T = 12.045) ، وهي أيضًا دالة عند مستوى (Sig. = 0.000)، مما يدل على أن أي زيادة بمقدار وحدة واحدة في إدارة مخاطر السوق تؤدي إلى زيادة بمقدار (0.585) في مستوى الاستقرار المالي. وبذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذي دلالة إحصائية لإدارة مخاطر السوق على الاستقرار المالي في مصرف الإنماء.

الفرضية الفرعية الرابعة (H04)

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$ لإدارة المخاطر التشغيلية على الاستقرار المالي في مصرف الإنماء.

للتحقق من صحة هذا الفرض، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Linear Regression Test)، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (4 - 12): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر إدارة المخاطر التشغيلية على الاستقرار المالي

المتغير التابع	ملخص النموذج	تحليل التباين ANOVA				المتغير المستقل	المعاملات Coefficient				
الاستقرار المالي	معامل الارتباط r	معامل التحديد r²	درجة الحرية df	F المحسوبة	Sig. F	إدارة المخاطر التشغيلية	B	الخطأ المعياري	Beta	T	Sig. t
	0.703	0.494	1	189.412	0.000		0.658	0.048	0.703	13.763	0.000

تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير "إدارة المخاطر التشغيلية" على "الاستقرار المالي". وقد بلغ معامل الارتباط $\textcircled{R} = (0.703)$ ، وهو ما يعكس وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين

المتغيرين. كما بلغت قيمة معامل التحديد $(R^2) = (0.494)$ ، مما يشير إلى أن (49.4%) من التباين في مستوى الاستقرار المالي يمكن تفسيره من خلال متغير إدارة المخاطر التشغيلية منفردًا.

وبالنظر إلى نتائج تحليل التباين (ANOVA) ، يتضح أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (189.412) بمستوى دلالة (Sig. = 0.000) ، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى (0.01). أما على مستوى معاملات الانحدار، فقد بلغ معامل التأثير (B = 0.658) بقيمة (T = 13.763) ، وهي أيضًا دالة عند مستوى (Sig. = 0.000)، مما يدل على أن أي زيادة بمقدار وحدة واحدة في إدارة المخاطر التشغيلية تؤدي إلى زيادة بمقدار (0.658) في مستوى الاستقرار المالي. وبذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذي دلالة إحصائية لإدارة المخاطر التشغيلية على الاستقرار المالي في مصرف الإنماء.

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

1.5 تمهيد

يُمثّل هذا الفصل خاتمة الجهد البحثي الذي بُذل في إطار هذه الدراسة، إذ يتضمن عرضًا للنتائج التي تم التوصل إليها من خلال التحليل الإحصائي للبيانات الميدانية، مع تفسير هذه النتائج وربطها بما طرحته الدراسات السابقة من إسهامات نظرية وتطبيقية. كما يستعرض الفصل جملة من التوصيات التي يُؤمل أن تُسهم في تعزيز ممارسات إدارة المخاطر ودعم الاستقرار المالي في مصرف الإنماء بصورة خاصة، والقطاع المصرفي السعودي بصورة عامة.

2.5 نتائج الدراسة

كشفت نتائج التحليل الوصفي عن أن مستوى تطبيق إدارة المخاطر بأبعادها المختلفة في مصرف الإنماء جاء مرتفعًا من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، إذ بلغ المتوسط العام للمتغير المستقل (4.10) بانحراف معياري (0.483)، وهو ما يعكس وعي إدارة المصرف بأهمية إدارة المخاطر بوصفها ركيزة جوهرية لاستدامة العمل المصرفي. ويُعزى ذلك إلى التوجه الاستراتيجي للقطاع المصرفي السعودي نحو تبني أفضل الممارسات الدولية في إدارة المخاطر، استجابةً لمتطلبات البنك المركزي السعودي ومعايير لجنة بازل، فضلًا عن إدراك المصرف لأهمية إدارة المخاطر في تحقيق أهدافه الاستراتيجية ضمن إطار رؤية المملكة 2030. وتتسق هذه النتيجة مع التوجه النظري الذي طرحه (Eyinade et al. (2025 حول الدور المحوري لاستراتيجيات إدارة المخاطر المالية في تعزيز الاستقرار التنظيمي، وكذلك مع ما تناوله (Kazbekova et al. (2022 من تأكيد لأهمية الممارسات المتقدمة لإدارة المخاطر في المصارف.

وبيّنت النتائج أن بُعد إدارة المخاطر التشغيلية جاء في المرتبة الأولى من حيث مستوى التطبيق بمتوسط (4.15)، وهو ما يُمكن تفسيره في ضوء التوسع المتسارع في رقمنة الخدمات المصرفية وما يصاحبها من تحديات تشغيلية وسيبرانية، الأمر الذي استدعى توجيه اهتمام خاص لهذا البُعد. ويتسق هذا الطرح مع ما أشار إليه سلي والسهورودي (٢٠٢٥) من الدور المتنامي لإدارة مخاطر الأمن السيبراني في تحقيق الاستقرار المصرفي، ومع ما طرحه (Jameaba (2024 من تحديات تفرضها الرقمنة والتقنيات الناشئة على

المنظومة التشغيلية للمصارف. كما تتسجم هذه النتيجة مع المنظور الذي قدّمه إلياس وبن عمارة (٢٠٢٣) حول الدور المحوري للتدقيق الداخلي والرقابة في إدارة المخاطر التشغيلية.

وفي السياق ذاته، جاء بُعد إدارة مخاطر السيولة في المرتبة الثانية بمتوسط (4.11)، يليه بُعد إدارة مخاطر الائتمان بمتوسط (4.10)، ثم بُعد إدارة مخاطر السوق بمتوسط (4.04). ويعكس هذا التوزيع المتقارب اعتماد المصرف منظومة متكاملة لإدارة المخاطر تستوعب أبعادها المختلفة بصورة متوازنة، دون التركيز على بُعد واحد على حساب الأبعاد الأخرى. ويتقاطع ذلك مع ما طرحه ملاحيم (٢٠٢٥) حول أهمية إدارة السيولة في تحقيق الاستقرار النقدي، ومع ما تناوله جعفر وبديروني (٢٠٢٢) حول دور إدارة المخاطر الائتمانية في الحدّ من ظاهرة التعثر. كما تتقاطع هذه النتيجة مع ما قدّمه بوجمعة (٢٠٢٣) من رؤية حول توظيف الابتكارات المالية في تعزيز الاستقرار المالي، بما يشمل بُعد إدارة مخاطر السوق.

وعلى صعيد المتغير التابع، أظهرت نتائج التحليل الوصفي أن مستوى الاستقرار المالي في مصرف الإنماء جاء مرتفعاً بمتوسط عام (4.13) وانحراف معياري (0.512)، وهو ما يدلّ على إدراك أفراد العينة لمتانة المركز المالي للمصرف وقدرته على أداء وظائفه بكفاءة. ويُمكن تفسير ذلك في ضوء البيئة التنظيمية الصارمة التي يعمل ضمنها القطاع المصرفي السعودي، فضلاً عن الإصلاحات الاقتصادية التي تشهدها المملكة والتي تدعم متانة القطاع المصرفي. وتتسجم هذه النتيجة مع ما طرحه شعير وآخرون (٢٠٢٥) حول إمكانية قياس الاستقرار المالي من خلال نماذج كمية متطورة، ومع ما تناوله Khalatur et al. (2021) من رؤية حول الاستقرار المالي للمصارف في بيئة معاصرة تتسم بالتقلّب وعدم اليقين. كما تتسق هذه النتيجة مع ما طرحه Falah (2025) من تأكيد لأهمية إدارة المخاطر المالية في تعزيز الاستقرار المالي للشركات.

وكشفت نتائج اختبار الفرضية الرئيسية عن وجود أثر ذي دلالة إحصائية لإدارة المخاطر بأبعادها مجتمعة على الاستقرار المالي في مصرف الإنماء، إذ بلغ معامل التحديد (R^2) قيمة (0.718)، مما يعني أن (71.8%) من التباين في الاستقرار المالي يُمكن تفسيره من خلال أبعاد إدارة المخاطر مجتمعة. ويُعزى هذا الأثر القوي إلى أن المنظومة المتكاملة لإدارة المخاطر تُمثّل المظلة التي تحمي المصرف من الصدمات وتُمكنه من الحفاظ على ملاءته وكفاءته التشغيلية، وهو ما يتسق مع التصور النظري الذي طرحه Zan (2024) حول التكامل بين استراتيجيات إدارة المخاطر والاستقرار المالي. كما تتسجم هذه النتيجة مع ما تناوله طهراوي وبوخاري (٢٠٢٣) من تحليل لدور الحوكمة المالية في إدارة المخاطر المصرفية وارتباطها

بسلامة المنظومة المصرفية، ومع ما طرحه قادري و خليل (٢٠٢١) من رؤية حول العلاقة بين إدارة المخاطر وتحسين الأداء المصرفي.

وأظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لإدارة مخاطر الائتمان على الاستقرار المالي، إذ بلغ معامل التحديد (0.472)، مما يعني أن إدارة مخاطر الائتمان وحدها تُفسّر ما نسبته (47.2%) من التباين في الاستقرار المالي. ويرجع ذلك إلى أن النشاط الائتماني يُمثّل الركيزة الأساسية لعمل المصارف ومصدرًا رئيسيًا لإيراداتها، بما يجعل سلامة المحفظة الائتمانية عاملاً حاسماً في الحفاظ على المركز المالي للمصرف. وتتسق هذه النتيجة مع ما طرحه جعفر وبدرني (٢٠٢٢) حول الدور المحوري لإدارة المخاطر الائتمانية في الحدّ من مشكلة التعثر، ومع ما تناوله عيد ولاشين (٢٠٢٥) من رؤية حول العلاقة بين إدارة المخاطر المالية وتحسين الحصة السوقية للمصارف. كما تتقاطع هذه النتيجة مع ما طرحه Ramzan et al. (2021) من رؤية حول علاقة المسؤولية الاجتماعية للمصارف بالأداء المالي والاستقرار المالي والشمول المالي.

وكشفت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية عن وجود أثر ذي دلالة إحصائية لإدارة مخاطر السيولة على الاستقرار المالي، إذ بلغ معامل التحديد (0.507)، وهو ما يجعلها صاحبة الأثر الأقوى بين أبعاد إدارة المخاطر منفردةً على الاستقرار المالي. ويعكس ذلك الحساسية البالغة للسيولة في العمل المصرفي، إذ ترتبط مباشرة بقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة، الأمر الذي يجعل الإخفاق في إدارتها تهديداً مباشراً لاستقرار المصرف. ويتسق ذلك مع ما طرحه ملاحيم (٢٠٢٥) حول الدور الجوهرى للبنوك في تحقيق الاستقرار النقدي عبر إدارة السيولة، ومع ما تناوله شعير وآخرون (٢٠٢٥) من تحليل للاستقرار المالي من خلال مؤشرات كمية تستوعب أبعاد السيولة. كما تتسجم هذه النتيجة مع ما طرحه أحمد (٢٠٢٢) من رؤية حول التحرر المالي وتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي.

وبينت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة وجود أثر ذي دلالة إحصائية لإدارة مخاطر السوق على الاستقرار المالي، إذ بلغ معامل التحديد (0.428). ويُعزى هذا الأثر إلى أن تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية تُؤثر بصورة مباشرة على قيمة المراكز التي يحتفظ بها المصرف، وعلى ربحيته وكفاية رأس ماله. ويتسق ذلك مع ما طرحه بوجمعة (٢٠٢٣) من رؤية حول توظيف الابتكارات المالية في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف الإسلامية، ومع ما تناوله جداه ولزول (٢٠٢٢) من تحليل لدور شركات التأمين في تعزيز الاستقرار المالي بوصفها آلية لنقل المخاطر السوقية. كما تتقاطع هذه

النتيجة مع ما طرحه (Landi et al. (2022 من رؤية حول دمج معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكومية في إدارة المخاطر المالية للشركات.

وأظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة وجود أثر ذي دلالة إحصائية لإدارة المخاطر التشغيلية على الاستقرار المالي، إذ بلغ معامل التحديد (0.494)، مما يجعلها ثاني أقوى الأبعاد تأثيراً على الاستقرار المالي منفردةً. ويُعزى ذلك إلى التوسع المتسارع في رقمنة الخدمات المصرفية وما يصاحبها من تحديات تشغيلية وسيبرانية تستدعي تطوير منظومات متقدمة لإدارة المخاطر التشغيلية. ويتسق ذلك مع ما طرحه سلي والسهروردي (٢٠٢٥) حول الدور المحوري لإدارة مخاطر الأمن السيبراني في تحقيق الاستقرار المصرفي التجميعة، ومع ما تناوله (Jameaba (2024 من تحليل لتأثير الرقمنة والتقنيات الناشئة على الاستقرار المالي. كما تتقاطع هذه النتيجة مع ما طرحه عزوز وآخرون (٢٠٢٢) من رؤية حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المؤسسية، ومع ما تناوله الغراوي والشريدة (٢٠٢٥) من تحليل لعلاقة إدارة المخاطر بالجودة الشاملة في المؤسسات.

وبالنظر إلى الترتيب التنازلي لأثر أبعاد إدارة المخاطر على الاستقرار المالي، يتضح أن إدارة مخاطر السيولة جاءت في المقدمة، تلتها إدارة المخاطر التشغيلية، ثم إدارة مخاطر الائتمان، وأخيراً إدارة مخاطر السوق. ويُمكن تفسير هذا الترتيب في ضوء الطبيعة الخاصة للقطاع المصرفي السعودي الذي يتمتع بقدر كبير من الاستقرار في بيئة الأسعار، نظراً لارتباط الريال السعودي بالدولار الأمريكي وما يُتيح ذلك من حدّ نسبي لتقلبات أسعار الصرف، وهو ما قد يُفسّر تراجع نسبي لأثر إدارة مخاطر السوق مقارنةً بالأبعاد الأخرى. ويتسق ذلك مع التوجه الذي طرحه التميمي (٢٠٢٤) حول دور المخاطر المنتظمة في الاستقرار المصرفي، ومع ما تناوله جوال وآخرون (٢٠٢٢) من تحليل لدور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي. كما تتقاطع هذه النتيجة الكلية مع ما طرحه (Settembre-Blundo et al. (2021 من رؤية حول المرونة والقدرة على التكيف في صنع القرار المؤسسي بوصفهما من ركائز الاستقرار في الأوقات غير المستقرة، ومع ما تناوله (Chyrak and Koziuk (2025 من تصور حول دمج رؤى التنبؤ في عمليات إدارة المخاطر لتعزيز الاستقرار المالي للشركات.

وفي إطار قراءة أعمق للنتائج، يتبين أن المنظومة المتكاملة لإدارة المخاطر تُمثّل بنية مترابطة لا يمكن التعامل مع أبعادها بمعزل عن بعضها البعض، إذ يتفاعل كل بُعد مع الأبعاد الأخرى ليشكّل منظومة متماسكة تدعم الاستقرار المالي للمصرف بصورة شاملة. وتتسق هذه القراءة مع ما طرحه لوالبية ونبو

(٢٠٢١) من رؤية حول دور حوكمة المؤسسات المصرفية في إدارة المخاطر، ومع ما تناوله بولقمح ولبصايرة (٢٠٢٢) من تحليل لدور الحوكمة في دعم كفاءة إدارة المخاطر، ومع ما طرحه ياسين (٢٠٢٢) من رؤية حول دور آليات الرقابة في إدارة مخاطر البنوك. كما تتقاطع هذه القراءة مع ما طرحه Alhinai et al. (2024) من رؤية حول دور ذكاء الأعمال في تقليل المخاطر وتعزيز الاستقرار المالي، ومع ما تناوله Wong et al. (2024) من تحليل لإدارة المخاطر المدفوعة بالذكاء الاصطناعي، ومع ما طرحه حافظ وآخرون (٢٠٢٥) من رؤية حول العلاقة بين التكنولوجيا المالية والاستقرار المالي للبنوك والدور الوسيط للمخاطر المنتظمة في هذه العلاقة.

3.5 توصيات الدراسة

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة، يُقدّم الباحث جملة من التوصيات الموجهة إلى إدارة مصرف الإنماء، والجهات الرقابية في القطاع المصرفي السعودي، فضلاً عن الباحثين المهتمين بمجال إدارة المخاطر والاستقرار المالي، وذلك على النحو الآتي:

- تعزيز منظومة إدارة مخاطر السيولة من خلال تطوير نماذج كمية متقدمة للتنبؤ بالتدفقات النقدية، وبناء سيناريوهات متعددة لاختبار قدرة المصرف على مواجهة أزمات السيولة المحتملة، مع الحرص على تنويع مصادر التمويل لتقليل الاعتماد على مصدر واحد.
- إيلاء مزيد من الاهتمام لإدارة المخاطر التشغيلية، ولا سيما المخاطر السيبرانية، من خلال الاستثمار في تطوير البنية التحتية التكنولوجية للمصرف وبناء منظومات متطورة لحماية الأنظمة والبيانات، وتعزيز ثقافة الأمن السيبراني لدى العاملين عبر برامج تدريبية مستمرة.
- تطوير منظومة إدارة المخاطر الائتمانية من خلال توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة في تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء، وبناء منظومات إنذار مبكر تكشف عن المؤشرات الدالة على احتمال تعثر العملاء في وقت مبكر.
- توسيع نطاق أدوات قياس مخاطر السوق من خلال تبني نماذج متقدمة لقياس القيمة المعرضة للمخاطر، وإجراء اختبارات ضغط دورية تحاكي سيناريوهات مختلفة للتقلبات السوقية، مع تطوير استراتيجيات للتحوط من هذه المخاطر باستخدام الأدوات المالية المتاحة وفق الضوابط الشرعية.

- بناء ثقافة مؤسسية متكاملة لإدارة المخاطر تتغلغل في مختلف مستويات المصرف، بحيث تتحول إدارة المخاطر من ممارسة تقنية محدودة إلى مسؤولية مشتركة بين جميع العاملين، مع تعزيز التكامل بين الإدارات المختلفة في رصد المخاطر ومعالجتها.
- تطوير منظومة الحوكمة في المصرف بصورة تدعم فعالية إدارة المخاطر، من خلال تعزيز استقلالية لجان المخاطر، وتحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح، وتطوير منظومات الإفصاح والشفافية بما يُعزز ثقة أصحاب المصالح في المصرف.
- الاستثمار في تأهيل الكوادر البشرية المتخصصة في مجال إدارة المخاطر من خلال برامج تدريبية متقدمة وشهادات مهنية معتمدة دوليًا، وبناء مسارات وظيفية واضحة للمتخصصين في هذا المجال تحفزهم على الاستمرار والتطور المهني.
- تعزيز التكامل بين منظومة إدارة المخاطر ومنظومة التخطيط الاستراتيجي للمصرف، بحيث تُؤخذ اعتبارات المخاطر في الحسبان عند صياغة الأهداف الاستراتيجية ووضع الخطط التشغيلية، بدلاً من التعامل مع إدارة المخاطر بوصفها وظيفة مستقلة عن باقي وظائف المصرف.
- تطوير أدوات قياس الاستقرار المالي في المصرف من خلال تبني مؤشرات كمية متقدمة، من بينها نموذج Z-Score بإصداراته المختلفة، بما يتيح للإدارة تتبع تطور الاستقرار المالي عبر الزمن وإجراء المقارنات اللازمة مع المصارف المنافسة.
- تعزيز التعاون بين المصرف والجهات الرقابية، ولا سيما البنك المركزي السعودي، في تطوير منظومة إدارة المخاطر بما يتسق مع أفضل الممارسات الدولية ومع متطلبات لجنة بازل، مع المشاركة الفاعلة في المبادرات الإقليمية والدولية في هذا المجال.
- توسيع نطاق توظيف التكنولوجيا المالية في تعزيز الاستقرار المالي للمصرف، مع الانتباه إلى الدور الوسيط للمخاطر المنتظمة في هذه العلاقة، وبناء منظومات للتعامل مع المخاطر الناشئة عن هذه التقنيات بصورة استباقية.
- دمج اعتبارات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة في منظومة إدارة المخاطر، بما يتسق مع التوجهات العالمية الحديثة، ويستجيب لمتطلبات أصحاب المصالح المتزايدة في هذا المجال.
- بناء منظومة متكاملة لإدارة استمرارية الأعمال تشمل خطط الطوارئ والاستجابة للأزمات، بحيث يكون المصرف مستعدًا لمواجهة مختلف السيناريوهات المحتملة، بما في ذلك الكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية والهجمات السيبرانية.

- إجراء مزيد من الدراسات المتخصصة على المصارف السعودية الأخرى ومقارنة نتائجها مع نتائج هذه الدراسة، بما يُتيح بناء صورة شاملة لممارسات إدارة المخاطر وعلاقتها بالاستقرار المالي في القطاع المصرفي السعودي.
- توسيع نطاق البحث في العلاقة بين إدارة المخاطر والاستقرار المالي من خلال دراسة متغيرات وسيطة ومعدّلة محتملة، من بينها الحوكمة المصرفية، والتحول الرقمي، والمسؤولية الاجتماعية، بما يُساهم في تعميق الفهم النظري لهذه العلاقة.
- إجراء دراسات مقارنة بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية، للكشف عن أوجه التشابه والاختلاف في ممارسات إدارة المخاطر وانعكاساتها على الاستقرار المالي، نظرًا للخصوصية التي تتسم بها المنتجات المصرفية الإسلامية.
- توسيع نطاق البحث ليشمل دراسة أثر المتغيرات البيئية الخارجية، من قبيل تقلبات أسعار النفط والمتغيرات الاقتصادية الكلية، على العلاقة بين إدارة المخاطر والاستقرار المالي في المصارف السعودية.

Abstract

This study aimed to examine the impact of risk management, with its four dimensions of credit risk management, liquidity risk management, market risk management, and operational risk management, on financial stability at Alinma Bank in the Kingdom of Saudi Arabia. The study adopted the descriptive-analytical approach as it suits the nature and objectives of the research, and a questionnaire was employed as the primary instrument for collecting field data from the study population, which consisted of (380) employees working in departments related to risk management and financial stability at Alinma Bank. A stratified random sample of (220) respondents was selected, of which (208) questionnaires were retrieved, and (196) were deemed valid for statistical analysis. The data were analyzed using the Statistical Package for Social Sciences (SPSS) through a set of descriptive and inferential statistical methods, including simple and multiple linear regression analyses. The study concluded that there is a statistically significant impact at the significance level ($\alpha \leq 0.05$) of risk management dimensions collectively on financial stability at Alinma Bank, as the dimensions of risk management explained (71.8%) of the variance in financial stability. Furthermore, a significant impact was found for each dimension of risk management individually, with liquidity risk management ranking first in terms of impact, followed by operational risk management, then credit risk management, and finally market risk management. The study presented a set of recommendations aimed at enhancing the risk management system and supporting financial stability at Alinma Bank, most notably developing advanced quantitative models for liquidity management, strengthening the cybersecurity system, building an integrated institutional culture for risk management, and integrating sustainability considerations into the risk management framework.

Keywords: Risk Management, Credit Risk Management, Liquidity Risk Management, Market Risk Management, Operational Risk Management, Financial Stability, Alinma Bank, Kingdom of Saudi Arabia.

المراجع

المراجع العربية

- أحمد، منافع عبدالمطلب. (2022). دور التحرر المالي في تعزيز الاستقرار والتنمية المالية والاقتصادية: دراسة الحالة المالية والاقتصادية العراقية 2011-2021. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مج14، ع2، 195 - 212. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1303622>
- أحمد، منافع عبدالمطلب. (2022). دور التحرر المالي في تعزيز الاستقرار والتنمية المالية والاقتصادية: دراسة الحالة المالية والاقتصادية العراقية 2011-2021. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مج14، ع2، 195 - 212. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1303622>
- إلياس، قصابي، و بن عمارة، منصور. (2023). دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر: دراسة حالة عينة من المؤسسات الجزائرية. مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، مج8، ع1، 302 - 316. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1398102>
- بوجمعة، ياسين. (2023). مساهمة الابتكارات المالية في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف الإسلامية باستخدام نموذج Z-Score لقياس الاستقرار المالي: مصرف السلام للفترة 2016-2020. مجلة التنمية الاقتصادية، مج8، ع1، 134 - 145. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1395130>
- بولقمح، كاميليا، و لبصايرة، مريم. (2022). دور الحوكمة في دعم كفاءة إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية: بنك السلام نموذجا. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، مج6، ع2، 441 - 456. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1321097>
- التميمي، أفراح حسن محمد سفيح. (2024). دور المخاطر المنتظمة في الاستقرار المصرفي. مجلة الدراسات المستدامة، مج6، ملحق، 1 - 24. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1494922>

- التميمي، أفرح حسن محمد سفيح. (2024). دور المخاطر المنتظمة في الاستقرار المصرفي. مجلة الدراسات المستدامة، مج6، ملحق ، 1 - 24. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1494922>
- جداه، عبدالكريم، و لزول، محمد. (2022). دور شركات التأمين في تعزيز الاستقرار المالي للبلدان العربية. أبحاث اقتصادية وإدارية، مج16، ع1 ، 725 - 744. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1276438>
- جعفر، إيمان، و بدروني، عيسى. (2022). دور إدارة المخاطر الائتمانية في الحد من مشكلة التعثر الائتماني: دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر. مجلة دفاقر اقتصادية، مج13، ع1 ، 17 - 29. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1271855>
- جوال، عدلاني، جعلالي، وليد، و يونس، زين. (2022). دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي من خلال التكنولوجيا الاشرافية. مجلة العلوم الإدارية والمالية، مج6، ع2 ، 288 - 307. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1350268>
- حافظ، حسن محمد محمد، نصير، سماح عزت، و وديع، أسامة وجدي. (2025). اكتشاف أثر التكنولوجيا المالية على الاستقرار المالي للبنوك: الدور الوسيط للمخاطر المنتظمة: دراسة تطبيقية على البنوك المصرية. مجلة الدراسات المالية والتجارية، ع3 ، 736 - 764. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1642887>
- سلي، أنور عبدالكريم جواد، و السهروردي، هدى محمد سليم محي. (2025). دور إدارة مخاطر الأمن السيبراني في تحقيق الاستقرار المصرفي التجميعي. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، مج22، ع86 ، 200 - 215. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1617171>
- سلي، أنور عبدالكريم جواد، و السهروردي، هدى محمد سليم محي. (2025). دور إدارة مخاطر الأمن السيبراني في تحقيق الاستقرار المصرفي التجميعي. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، مج22، ع86 ، 200 - 215. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1617171>
- شعير، حاضر صباح، خطاب، مهران محمود، و فنوخ، رياض حسن. (2025). قياس وتحليل الاستقرار المالي من خلال نموذج "Z-Score3": دراسة تحليلية لعدد من المصارف الإسلامية للفترة 2020-2024. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، مج21، ع4 ، 1198 - 1217. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1659374>

- طهراوي، دومة علي، و بوخاري، خيرة. (2023). دور الحوكمة المالية في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية: دراسة تحليلية خلال الفترة "2014-2018". مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، مج7، ع1، 412 - 427. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1394482>
- عزوز، الطيب، خيدوري، أنيسة، و بابنات، عبدالرحمان. (2022). دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر المؤسسة: دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA - ورقة - (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة قاصدي قاصدي مرباح - ورقة، ورقة. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1503706>
- عيد، أيمن عادل عبدالفتاح، و لاشين، مرفت عبدالعزيز محمد مخيمر. (2025). دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الحصة السوقية للبنوك التجارية: دراسة تطبيقية. المجلة العلمية للبحوث التجارية، س12، ع4، 601 - 633. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1621442>
- الغراوي، حيدر جبوري شمخي، و الشريدة، ندى عبدالقادر عبدالستار. (2025). دور إدارة المخاطر في تحقيق الجودة الشاملة: دراسة استطلاعية في شركة نفط البصرة. مجلة الأقتصاد الخليجي، ع65، 144 - 190. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1616289>
- قادري، إيمان، و خليل، عبدالقادر. (2021). إدارة المخاطر ودورها في تحسين الأداء المصرفي: دراسة ميدانية بالبنك الوطني الجزائري. مجلة دراسات وأبحاث، مج13، ع4، 729 - 740. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1163515>
- لوالبية، فوزي، و نبو، مجيد. (2021). دور حوكمة المؤسسات المصرفية في إدارة المخاطر. مجلة دراسات اقتصادية، مج15، ع1، 231 - 239. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1340813>
- ملاحيم، ساري سليمان محمد. (2025). دور البنوك الإسلامية في تحقيق الاستقرار النقدي عبر إدارة السيولة في الأردن. المجلة العالمية للتسويق الإسلامي، مج14، ع3، 87 - 120. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1640554>
- ياسين، الطاوس. (2022). دور آليات الرقابة في إدارة مخاطر البنوك التشاركية. مجلة قانونك، ع14، 159 - 180. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1333343>

- Alhinai, B. A. A., Mokhtar, A. I., & Ashaari, M. F. (2024). Improving Financial Stability: Business Intelligence's Function in Risk Reduction. *International Journal of Academic Research in Business & Social Sciences*, 14(1).
- Chyrak, I., & Koziuk, V. (2025). FINANCIAL STABILITY OF COMPANIES: INTEGRATING FORECASTING INSIGHTS INTO RISK MANAGEMENT PROCESSES. *Socio-economic relations in the digital society*, 4(58), 34-46'
- Eyinade, W., Ezeilo, O. J., & Ogundegi, I. A. (2025). Financial risk management strategies and their influence on organizational stability. *Finance & Accounting Research Journal*, 7(6), 229-251.
- Eyinade, W., Ezeilo, O. J., & Ogundegi, I. A. (2025). Financial risk management strategies and their influence on organizational stability. *Finance & Accounting Research Journal*, 7(6), 229-251.
- Falah, Z. (2025). The Role of Financial Risk Management in Enhancing Corporate Financial Stability During Economic Crises. *journal of financial management strategy analysis*, 1(1), 12-16
- Falah, Z. (2025). The Role of Financial Risk Management in Enhancing Corporate Financial Stability During Economic Crises. *journal of financial management strategy analysis*, 1(1), 12-16
- Jameaba, M. S. (2024). Digitalization, emerging technologies, and financial stability: challenges and opportunities for the Indonesian banking sector and beyond. *Emerging Technologies, and Financial Stability: Challenges and Opportunities for the Indonesian Banking Sector and Beyond* (April 26, 2024).
- Kazbekova, K. M., Zhanibekova, G. K., Myrzakhanova, D. J., & Myrzhykbayeva, A. B. (2022). Risk management and financial stability of banks. *BUKETOV BUSINESS REVIEW*, 107(3), 56-66.
- Kazbekova, K. M., Zhanibekova, G. K., Myrzakhanova, D. J., & Myrzhykbayeva, A. B. (2022). Risk management and financial stability of banks. *BUKETOV BUSINESS REVIEW*, 107(3), 56-66.
- Khalatur, S., Velychko, L., Pavlenko, O., Karamushka, O., & Huba, M. (2021). A model for analyzing the financial stability of banks in the VUCA-world conditions. *Banks and Bank Systems*, 16(1), 182
- Landi, G. C., Iandolo, F., Renzi, A., & Rey, A. (2022). Embedding sustainability in risk management: The impact of environmental, social, and governance ratings on corporate financial risk. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 29(4), 1096-1107
- Ramzan, M., Amin, M., & Abbas, M. (2021). How does corporate social responsibility affect financial performance, financial stability, and financial inclusion in the banking sector? Evidence from Pakistan. *Research in International Business and Finance*, 55, 101314.
- Settembre-Blundo, D., González-Sánchez, R., Medina-Salgado, S., & García-Muiña, F. E. (2021). Flexibility and resilience in corporate decision making: a new sustainability-based

risk management system in uncertain times. *Global Journal of Flexible Systems Management*, 22(Suppl 2), 107-132.

- Wong, L. W., Tan, G. W. H., Ooi, K. B., Lin, B., & Dwivedi, Y. K. (2024). Artificial intelligence-driven risk management for enhancing supply chain agility: A deep-learning-based dual-stage PLS-SEM-ANN analysis. *International Journal of Production Research*, 62(15), 5535-5555
- Zan, W. (2024, October). Integrated Strategies in Risk Management and Financial Stability. In *2024 2nd International Conference on Management Innovation and Economy Development (MIED 2024)* (pp. 559-565). Atlantis Press.
- Zan, W. (2024, October). Integrated Strategies in Risk Management and Financial Stability. In *2024 2nd International Conference on Management Innovation and Economy Development (MIED 2024)* (pp. 559-565). Atlantis Press

الملاحق

استمارة استبيان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أخي الكريم / أختي الكريمة

تحية طيبة وبعد،

يقوم الباحثين بإجراء دراسة حول قياس دور إدارة المخاطر في تعزيز الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية دراسة ميدانية على مصرف الإنماء .

ونظراً لما لديكم من المعرفة العلمية والخبرة العملية ذات الصلة بموضوع البحث، نأمل الحصول منكم على العون والمساعدة في توفير المعلومات المناسبة لأغراض البحث، من خلال التكرم بإبداء رأيكم بالتأشير على الإجابة المناسبة من وجهة نظركم.

وأتقدم لحضراتكم بجزيل الشكر والتقدير للمساهمة في جهدكم في تعبئة هذا الاستبيان علماً أن جميع البيانات التي سيتم الحصول عليها منكم ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم لغير أغراض هذا البحث، وسوف أزودكم بنتائج هذه الدراسة حال اكتمالها إن شاء الله.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

أولاً: البيانات الشخصية

- 1- المؤهل العلمي □ دبلوم □ بكالوريوس □
□ ماجستير □ دكتوراه □

- 2- سنوات الخبرة □ 5 سنوات فأقل □ من 5 – 10 سنوات □
□ أكثر من 15 سنة □ من 10 – 15 سنة □

- 3- المستوى الوظيفي □ موظف تنفيذي □ رئيس قسم □
□ مدير إدارة فرعية □ مدير إدارة □

- 4- الإدارة □ إدارة المخاطر □ إدارة الائتمان □
□ إدارة الخزينة □ إدارة الالتزام □ إدارة
التدقيق الداخلي □ إدارة الشؤون المالية □ إدارة □

ثانيا محاور الاستبيان

✿ المحور الأول: إدارة المخاطر، ضع إشارة (✓) في المربع المناسب لاختيارك:

المبعد	أوافق بشدة	أوافق	محايد	معارض	معارض بشدة
إدارة مخاطر الائتمان					
يطبق المصرف معايير دقيقة لتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء قبل منح التمويل.					
يحرص المصرف على تنوع محفظته الائتمانية بحيث يتجنب التركيز في قطاعات أو عملاء بعينهم.					
يملك المصرف منظومة إنذار مبكر لرصد المؤشرات الدالة على احتمال تعثر العملاء.					
يعمل المصرف على متابعة العملاء بصورة دورية بعد منح التمويل لضمان التزامهم بسداد المستحقات.					
إدارة مخاطر السيولة					
يحتفظ المصرف بمستويات ملائمة من السيولة تمكنه من الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة.					
يطبق المصرف نماذج كمية لقياس مخاطر السيولة وفقاً لمعايير بازل (3).					
يحرص المصرف على تنوع مصادر التمويل لتجنب الاعتماد على مصدر واحد.					
يملك المصرف خطط طوارئ للسيولة تمكنه من مواجهة الأزمات المحتملة.					
إدارة مخاطر السوق					

المعارض بشدة	معارض	محايد	أوافق	أوافق بشدة	البعد
					يوظف المصرف أدوات كمية متقدمة لقياس مخاطر السوق الناتجة عن تقلبات الأسعار والمعدلات.
					يتبنى المصرف استراتيجيات للتحوط من مخاطر تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف.
					يحدد المصرف سقوفاً واضحة للمراكز الاستثمارية التي يمكن الاحتفاظ بها.
					يُجري المصرف اختبارات ضغط دورية لقياس قدرته على مواجهة تقلبات السوق.
إدارة المخاطر التشغيلية					
					يملك المصرف منظومة متكاملة للرقابة الداخلية تحدّ من المخاطر التشغيلية.
					يطبق المصرف مبدأ الفصل بين المهام لضمان سلامة الإجراءات التشغيلية.
					يستثمر المصرف في تدريب الكوادر البشرية لتعزيز قدرتها على إدارة المخاطر التشغيلية.
					يملك المصرف منظومة متطورة لحماية البنية التحتية الرقمية من المخاطر السيبرانية.

✿ المحور الثاني: تعزيز الاستقرار المالي، ضع إشارة (✓) في المربع المناسب لاختيارك:

المبعد	أوافق بشدة	أوافق	محايد	معارض	معارض بشدة
يحتفظ المصرف بمستويات كافية من رأس المال تفوق الحدود الدنيا المقررة من السلطات الرقابية.					
تتسم المحفظة الائتمانية للمصرف بجودة عالية وانخفاض نسب التعثر فيها.					
يملك المصرف القدرة على الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة في مختلف الظروف.					
يحقق المصرف معدلات ربحية مستدامة تدعم تعزيز مركزه المالي.					
يتمتع المصرف بكفاءة تشغيلية تنعكس على نتائجه المالية.					
يملك المصرف القدرة على امتصاص الصدمات المالية والاقتصادية المحتملة.					
يلتزم المصرف بالمتطلبات التنظيمية والرقابية الصادرة عن البنك المركزي السعودي.					
يتميز المصرف بالقدرة على التكيف مع المتغيرات البيئية والاقتصادية المتسارعة.					
يحظى المصرف بثقة عالية لدى المودعين والمستثمرين وأصحاب المصالح.					
يملك المصرف خطاً واضحة لاستمرارية الأعمال في مواجهة الأزمات.					

مع خالص التقدير والاحترام

Mid Ocean University

College of Management

Department of risk management



**The Role of Risk Management in Enhancing
Financial Stability in Islamic Banks: A Field Study
on Alinma Bank**

Prepared by:

Name: Ali Mohammed Al-Sanjari

253001565

Main supervisor/
Dr. Al-Faisal Abdelhamid

Second supervisor/
Dr. Fayez Jarad

2026 – 1448